



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: علوم التسيير

المرجع : ...../2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

## مذكرة بعنوان:

# دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

◀ دراعو عزالدين

إعداد الطالبتين:

◀ بولفوس أميرة

◀ نويوة أمال

## لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	هشام ريغي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	زوليخة كنيذة
مشرفا ومقرا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	عزالدين دراعو

السنة الجامعية: 2017-2018

# شكر ونقير

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

كما يحب ربنا ويرضى على فضله وأنعمه التي لا تعد ولا تحصى مصداقا

لقوله تعالى " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله لغفور رحيم "

سورة النحل الآية 18

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ

المشرف على هذا العمل " دراعو عز الدين "

إلى الأستاذة " ساسي فاطمة " التي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات

إلى الأستاذة " كنيمة زليخة " التي قدمت لنا كل النصائح

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

# إهداء

بسم الهادي إلى العلم عالم كل شيء سبحانه وتعالى،  
بسم الأمل أساس العلم، وبسم الصبر أساس الفرج، وبسم الإجتهد أساس النجاح.  
أهدي ثمرة عملي هذا إلى نور قلبي وحبيب روعي إلى من أحلم إسمه  
بكل افتخار وإعتزاز، إلى من الهجود " **أبي الغالي** " حفظه الله وأطال في عمره،  
إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها، إلى التي بنتني على مكارم الأخلاق،  
إلى من أضعفتني لبن الحب وخمعتني بعطفها  
إلى بسمة الحياة " **أمي الغالية** " حفظها الله وأطال في عمرها.  
إلى من تخرجت ونعم خصني بينهم إخوتي " مريم، صيرينة، آدم، صفاء، مهدي "  
حفظهم الله وسدد خطاهم،  
إلى جرتي الغالية وجرتي رحمه الله.  
إلى وفاء الدرب إخوتي واميلائي " وفاء وأميرة "  
إلى أخواني وأعمامي إلى كل الأعبة والنوادي  
إلى كل من تكلمهم قلبي ولم يسعهم قلبي

# أطال

# ألمع

بسم الأعلى الذي لا يعلم عليه شيء، بسم الذي لا كبير سواه ياسمه تعالى وكفى،  
وصلى الله على سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان

" واخفظ لهما جناح الزن من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً " سورة الإسراء الآية 23

إلى من فتحت عيني بربوتها، إلى من لا معنى للحياة بدونها،

إلى النفس الصافية والروح الصادقة " إلى مفتاح الجنة أمي الحبيبة أدامك الله ورحمك "

عندما يدخله البان وتعييب الأفكار ولا تحضرنا إلا كلمات قصار فيأتي أتوجه إلى أعلى إنسان على قلبي

ومعلمي في الصبر، إلى من أفتخر بأبي أحمل اسمه، إلى صاحب الصدر الرحب إلى الذي سعى من أجل

وصولنا إلى هذه المراتب

" إلى أبي الحنون أدامك الله تاجا على رأسي "

إلى من تعرفت معهم ونما غصني بينهم إخوتي سر سعادتي وبهجتي

" أيوب، أيمن، شعيب، أنفال الغالية، وفقكم الله وسدد خطاكم وحفظكم من كل مكروه "

إلى فقاء الدرب إخوتي زميلاتي الغاليات على قلبي إلى من شاكنتي الحلم والمهر

" أمال، أميرة، صباح "

إلى أعلى إنسان إلى صاحب العودة " بلان " حفظك الله

إلى كل من سعتهم الذاكرة ولم تسعهم المذكرة إلى كل العائلة والأصدقاء

# أميرة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

8	تمهيد الفصل
9	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
9	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهميتها
11	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية
16	المطلب الرابع: مزايا و عيوب السياسة النقدية
18	المبحث الثاني: أدوات وأنواع السياسة النقدية وقنواتها
18	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية
24	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
25	المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية
30	المبحث الثالث: السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية
30	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
33	المطلب الثاني: المدرسة الكينزية
37	المطلب الثالث: المدرسة النقدية
40	المطلب الرابع: المدرسة النقدية الحديثة
42	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: عموميات حول ميزان المدفوعات

44	تمهيد الفصل
45	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
45	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
46	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
48	المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات
52	المطلب الرابع: كيفية القيد في ميزان المدفوعات
54	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
54	المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات
55	المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
57	المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
58	المطلب الرابع: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات
60	المبحث الثالث: كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

60	المطلب الأول: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية والكينزية
62	المطلب الثاني: التعديل التلقائي لميزان المدفوعات
63	المطلب الثالث: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة
64	المطلب الرابع: التسوية عن طريق السياسة النقدية و السياسة المالية
66	خلاصة الفصل

### الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية وعلاقتها بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من 2006-2016

68	تمهيد الفصل
69	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر
69	المطلب الأول: السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض
72	المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض
80	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
84	المبحث الثاني: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006 - 2016)
84	المطلب الأول: حالة ميزان المدفوعات الجزائري قبل 2006
87	المطلب الثاني: حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2011)
88	المطلب الثالث: حالة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2012-2016)
89	المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2006-2016)
89	المطلب الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر
98	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية وتطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2006-2016
106	المطلب الثالث: التوازن الخارجي كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2016
114	خلاصة الفصل
116	خاتمة عامة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
51	حسابات ميزان المدفوعات	01
84	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2005)	02
86	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2016)	03
91	تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر في الفترة (2006-2016)	04
93	تطور معدل إعادة الخصم و معدل الفائدة الاسمي والحقيقي خلال الفترة (2006-2016)	05
95	تطور استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى 2016	06
96	تطور الودائع المغلة بالفائدة خلال الفترة من (2006 - 2016)	07
99	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	08
102	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2016	09
105	تطور معدل الصرف و احتياطات الصرف مقابل الدولار للفترة (2006-2016)	10
107	تطور الميزان التجاري وسعر الصرف خلال (2006-2016)	11
109	تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل إعادة الخصم للفترة (2006 - 2016)	12
110	تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل الاحتياطي الإجباري للفترة (2006 - 2016)	13
111	تطور رصيد ميزان المدفوعات ومعدل استرجاع السيولة للفترة (2006-2016)	14
113	تطور رصيد ميزان المدفوعات والكتلة النقدية للفترة(2006-2016)	15

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى عرض الأموال ومنحنى الطلب عليها في النظرية الكلاسيكية	31
02	دالة الادخار في النظرية الكلاسيكية	32
03	السياسة النقدية في ظل النموذج البسيط لكينز	34
04	السياسة النقدية في ظل النموذج الكامل لكينز	36
05	السياسة النقدية وفق نموذج كينز	37
06	الفرق بين التحليل الكينزي و النقدي	41
07	العلاقة بين الإنفاق الكلي و عرض النقود	62
08	تطور رصيد ميزان المدفوعات لبعض السنوات	85
09	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2011)	87
10	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2012- 2016)	88
11	تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر في الفترة (2006-2016)	91
12	تطور معدل إعادة الخصم و معدل الفائدة الإسمي والحقيقي خلال الفترة (2006-2016)	93
13	تطور استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2006- 2016)	95
14	تطور الودائع المغلة بالفائدة خلال الفترة من (2006- 2016)	96
15	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	99
16	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016	102
17	الأصول الخارجية الصافية والقروض الداخلية للفترة (2006-2016)	103
18	تطور معدل الصرف و احتياطات الصرف مقابل الدولار للفترة (2006-2016)	105
19	تطور ميزان التجاري وسعر الصرف خلال (2006-2016)	107
20	تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل إعادة الخصم للفترة (2006- 2016)	109
21	تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل الاحتياطي الإجباري للفترة (2006- 2016)	110
22	تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل الاحتياطي الإجباري للفترة (2006-2016)	112

## المخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، وقد هدفتنا من خلالها الى معرفة مدى إمكانية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2006-2016). شهدت السياسة النقدية تطورات هامة، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض ( 90-10)، الذي أعطى للسلطة النقدية الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تؤدي دورها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي، بالشكل الذي يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة معتمدا في ذلك على الأدوات المباشرة والغير مباشرة، من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية، ومن بين تلك الأهداف توزن ميزان المدفوعات.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تأثير أدوات السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2006-2016)، شبه ضعيف، في حين أن بعض الأدوات تكون بدون تأثير حيث نجد أن رصيد ميزان المدفوعات يرتبط بشكل كبير بسعر الصرف، ثم يأتي بعده معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري ، أما الكتلة النقدية فهي مستثناة وذلك لعدم وجود علاقة سببية بينها وبين ميزان المدفوعات، ويمكن القول بأن السياسة النقدية لعبت دور نسبيا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، أي أنها تقريبا غير فعالة، وذلك لاعتماد الجزائر على مصدر وحيد وهو الصادرات النفطية.

## الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، الكتلة النقدية.

## **Résumé:**

L'étude a examiné le rôle de la politique monétaire dans le traitement du déséquilibre des paiements en Algérie au cours de la période 2006 - 2016. Dans ce contexte, la possibilité d'une politique monétaire face aux déséquilibres de la balance des paiements en général et en Algérie pendant la période( 2006-2016)

La politique monétaire a connu des évolutions significatives, notamment après l'adoption de la loi monétaire et du crédit (90-10) qui a donné à l'autorité monétaire une autonomie dans la gestion de la politique monétaire, en influençant le volume de la masse monétaire, Sur les outils directs et indirects, pour l'accès

Aux objectifs finaux, parmi lesquels la balance des paiements est pondérée.

Dans la présente étude, nous avons constaté que l'effet des instruments de politique monétaire sur le solde de la balance des paiements au cours de la période( 2006-2016) est presque nul, alors que certains instruments sont sans effet, le solde de la balance des paiements étant fortement lié au taux de change.

Le taux de ristourne et de réserve obligatoire, tandis que la masse monétaire est exclue parce qu'il n'y a pas de relation causale entre eux et la balance des paiements On peut dire que la politique monétaire a joué un rôle relatif dans le déséquilibre des paiements, presque inefficace, Huile.

## **les mots clés:**

Politique monétaire, balance des paiements, taux de change, masse monétaire.

مقدمة

**تمهيد:**

يعتبر تأثير السياسات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي، فنتيجة للصدمات الاقتصادية التي مر بها العالم تولدت مشاكل عدة والتي تتمثل في الكساد البطالة، التضخم، واختلال ميزان المدفوعات وغيرها، وهذا أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية مختلفة فيما بينها، جسدتها عدة مدارس خلال فترات زمنية متعاقبة، حيث قامت هذه المدارس بتشخيص تلك الأزمات وحاولت إيجاد حلول لمعالجتها.

وقد اعتبرت السياسة النقدية العنصر المهم في تلك الأفكار من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي رغم وجود صراع بين السياسة النقدية والسياسة المالية وأيهما أكثر فعالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث احتلت السياسة النقدية مكانة الصدارة في القرن التاسع عشر، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية، بعدها جاء كينز في القرن العشرين لينفي ما سبق ويؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، لتسترجع بعد ذلك السياسة النقدية مكانتها في ظل المدرسة النيوكلاسيكية على يد فريد مان، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر المعاصر لمساهمتها في حل الأزمات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتبرز أهمية دراسة وتقييم السياسة النقدية وأدواتها المختلفة في تحقيق أهداف هذه السياسة بالإضافة إلى تحقيق ما يعرف بالمرجع السحري (الكالدور) وهذا يعني لا تضخم، لا بطالة، نمو اقتصادي مرتفع، وأخيرا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما تبرز هذه الأهمية في محاولة وضع سياسة نقدية ملائمة لتصحيح الإختلالات في هيكل الاقتصاد.

إن ما عانتها البلدان في الوقت الماضي والحاضر من أزمات مالية في معاملاتها الدولية تتجسد دائما بحالات الاختلال في موازين المدفوعات، بالإضافة إلى عجز موازنتها العامة، مع ضعف رصيد احتياطياتها الأولية ناهيك عن المشاكل الأخرى مثل التضخم، البطالة، وتدهور أسعار عملاتها وما ينجم عنه من أثار وخيمة ترجع في أصلها إلى أزمة النظام النقدي الدولي.

فتوازن ميزان المدفوعات من أهداف السياسة النقدية و لتحقيق هذا الهدف فإنها تمارس تأثيرها عن طريق استخدام أدواتها، ومن بين الأدوات والتقنيات التي تأثر على ميزان المدفوعات نذكر: معدل إعادة الخصم الاحتياطي الإلزامي، سعر الصرف، ومعدل استرجاع السيولة البنكية وهي إحدى التقنيات المستحدثة من قبل بنك الجزائر.

## الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كالتالي:  
كيف يمكن للسياسة النقدية معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك خلال الفترة 2006-2016؟

## الأسئلة الفرعية:

تدرج تحت إشكالية البحث التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- كيف تؤثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر؟
- 2- ما هي الأدوات المستخدمة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الجزائر؟
- 3- هل تعتبر السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات؟

## الفرضيات:

لقد اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1- تؤثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التحكم والتأثير على مستوى العرض النقدي .
- 2- هناك مجموعة من الأدوات تستخدم من أجل تصحيح اختلال ميزان المدفوعات من بين هذه الأدوات نجد معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الاجباري، معدل إسترجاع السيولة.
- 3- السياسة النقدية غير فعالة في معالجة إختلال ميزان المدفوعات وذلك لان الاقتصاد الجزائري إقتصاد نفطي .

## أهداف الدراسة:

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية في الجزائر.
  - معرفة الأسباب التي تؤدي لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجة هذا الاختلال.
  - البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بميزان المدفوعات.
  - التعرف على وسائل وأدوات السياسة النقدية التي اعتمدها الجزائر لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.
  - تحليل وتقييم مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2006-2016.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية لأنها تعتبر الركيزة الأساسية لنظام اقتصادي متوازن، بالإضافة إلى إعطاء نظرة حول حالة ميزان المدفوعات الجزائري ومحاولة معرفة الأدوات والوسائل التي تستخدمها الجزائر من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، عن طريق السياسة النقدية.

تأتي كذلك أهمية الدراسة من واقع معرفة أن موضوع السياسة النقدية من المواضيع التي لم تلقى أهمية من قبل الباحثين في الدول النامية، مع ما تشكله تلك السياسة من دور فعال في كثير من البلدان ، في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو إذ تعد الجزائر من الدول حديثة العهد بالنظام المصرفي عامة، وانتهاج السياسات الاقتصادية الكلية وبالأخص النقدية منها.

**منهجية الدراسة:**

للإجابة على أسئلة الدراسة والإلمام بجميع جوانبها واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المناهج التالية:

**المنهج الاستقرائي:** عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب وتصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع أو جزء منه.

**منهج التحليل الوصفي:** بهدف تحليل البيانات التي تحتوي على مشكل الدراسة، وفي هذا الإطار سنعتمد على بيانات بنك الجزائر بالإضافة إلى النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

**حدود الدراسة:**

**الإطار الموضوعي:** يقتصر الإطار الموضوعي في التعرف على مدى فعالية أدوات السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر في علاج اختلال ميزان المدفوعات.

**الإطار الزمني:** يشمل الإطار الزمني للدراسة الفترة ( 2006-2016) وقد قمنا باختيار هذه الفترة لأنها تميزت بحدوث تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد الجزائري (انخفاض أسعار البترول).

**أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع انقواء هذه الإشكالية محل الدراسة إلى أسباب التالية:

- الميول الشخصي لمواضيع المالية الدولية.
- يعتبر موضوع حيوي ومهم.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.

- التعرف بشكل دقيق على البعض من مشاكل الاقتصاد الجزائري والتي يندرج تحت هته المشاكل الخلل في ميزان المدفوعات.

- تحليل الخلل في ميزان المدفوعات ومعرفة أهم أسبابه.

- التعرف على مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري.

### الدراسات السابقة:

1 - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث جامعة محمد خيضر بسكرة، وقد حاولت معالجة الإشكالية المتمثلة في دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وقد توصلت إلى عدت نتائج أهمها: من بين السياسات المستخدمة في تسوية الاختلال نجد تلك المرتكزة على أساليب المرونة والاستيعاب والأسلوب النقدي، وبفعل ترابط العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية فإن لكل منها تأثير بشكل آخر على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن استقرار قيمة العملة الوطنية قد ارتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة الرقابة الصارمة على الصرف قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي والسبب الرئيسي في حالتي العجز والفائض، بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دورا ثانويا، كذلك توصلوا إلى أن تطور السياسة النقدية الجزائرية ارتبط بالفترة الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، من اقتصاد مخطط (مركزي موجه)، إلى نظام يعتمد على مقومات ومبادئ الاقتصاد الحر (السوق)، بعد قانون النقد والقرض 90-10 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تلعب دورها بالتدريج خاصة من خلال التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي وابتداء من 2000 عرفت الجزائر تغيرات إيجابية في اقتصادها تعود إلى ارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى ارتفاع صادراتها وبالتالي تشكيل فوائض نقدية كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية والسوق النقدية ما أدى بالجزائر إلى اتخاذ التدابير التي تساعد في تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدل التضخم من خلال امتصاص السيولة في السوق النقدية بالاعتماد على معدل الاحتياطي الإجباري وكذلك أن أدوات السياسة النقدية لها دور فعال خاصة أداة سعر الفائدة وأداة استرجاع السيولة والتي تترجم بحدوث تغيرات طردية على مستوى رصيد ميزان المدفوعات إن تأثير سعر الصرف.

2- عيد الله ياسين، (2014) دور سياسة الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، وقد حاولت هذه الدراية معالجة الإشكالية التالية

هل أدت سياسة سع الصرف إلى رفع فعالية هذا البحث إل الوقوف على العلاقة التي تربط بين سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية، وقد توصل إلى النتائج التالية: يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود التي مست القطاع المصرفي ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات، أهمية الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي والمتمثلة في قانون النقد والقرض أعطى حافز إلى البنك المركزي في إمكانية ضبط العرض النقدي مع ضرورة تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك.

3- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (2008-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، وقد تمثلت إشكالية البحث في هل تؤثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي؟ وإذا كانت تؤثر كيف يكون ذلك؟ حيث حاولوا التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والسياسة النقدية والبحث عن العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وقد توصلوا من خلال قيامهم بهذه الدراسة إلى ما يلي: أنه هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وقد ظهر ذلك من خلال معظم الدراسات والنماذج النظرية والتجريبية فالسياسة النقدية من خلال مختلف أدائها تقوم بالتحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية على النمو الاقتصادي، فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تتوقف على مدى فعاليتها وقدرتها على التوفيق والحفاظ على معدلات تضخم مناسبة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي، كعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.

### صعوبات الدراسة:

- كأي بحث علمي فإن هذه الدراسة واجهت العديد من الصعوبات أهمها:
- تضارب البيانات والإحصائيات وعدم تماثلها في بعض الأحيان.
  - احتواء مخزن المكتبة على نسخة واحدة من كل كتاب مما صعب علينا إمكانية الحصول على بعض الكتب.
  - صعوبة الحصول على الإحصائيات في شكل سلسلة زمنية مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر لإكمال السلسلة الزمنية.

## هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها ثلاثة فصول، ثم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات خصص الفصل الأول والثاني للجزء النظري في حين خصص الفصل الثالث للدراسة التحليلية وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** الإطار النظري للسياسة النقدية حيث خصص لدراسة كل ما يتعلق بالسياسة النقدية من خلال ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول تناولنا فيه ماهية السياسة النقدية، المبحث الثاني أدوات وقنوات السياسة النقدية ، أما المبحث الثالث فقد تضمن السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية.

**الفصل الثاني:** وتناول عموميات حول ميزان المدفوعات وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات، المبحث الثاني التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فقد تناول كيفية معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

**الفصل الثالث:** لقد خصص للجانب التحليلي حيث تناول توازن ميزان المدفوعات كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2006 - 2016 ) وقد قسم إلى ثلاث مباحث، تعرض المبحث الأول إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر، المبحث الثاني تناول تطور ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2006 - 2016) أما بخصوص المبحث الثالث فقد تناولنا فيه مسار السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006-2016 .

# الفصل الأول

## تمهيد الفصل:

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وهي المفهوم الرئيسي الذي تستخدمه الدولة في تطبيق سياستها إلا أنه هناك خلاف فكري كبير حول هذه السياسة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وظهرت من أجل ذلك نظريات كثيرة ومدارس منها من يؤكد فعالية السياسة النقدية ومنها من ينفي ذلك، حيث تستهدف السياسة النقدية الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم، حيث تعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد، واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة ويقوم البنك المركزي بتحريك عرض النقد وأوضاع الائتمان لتحقيق بعض أو جميع تلك الأهداف، مستخدماً في ذلك عدة أدوات تسمى أدوات السياسة النقدية. وفي هذا الفصل سنحاول طرح الآتي:

**المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.**

**المبحث الثاني: أدوات و قنوات السياسة النقدية.**

**المبحث الثالث: السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية.**

## المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تبنى السياسة الاقتصادية لأي بلد على عدة ركائز أهمها السياسة النقدية، حيث يتم استخدامها لتحقيق هذه الأخيرة و هي ذاتها الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ يتولى هذه المهمة البنك المركزي من خلال إستراتيجيات معينة. لذا كان لا بد من دراسة السياسة النقدية من مختلف جوانبها من أجل إعطاء نظرة واضحة حول ماهية هذه السياسة.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهميتها.

سنقوم أولا بوضع مفهوم واضح للسياسة النقدية، ثم بعدها نقوم بالتعرف على أهمية هذه السياسة أو الدور الذي تؤديه داخل النشاط الاقتصادي للدولة.

#### أولا: مفهوم السياسة النقدية:

نظرا للدور الذي تلعبه في الاقتصاديات المعاصرة تعددت تعريفات الاقتصاديين لمفهوم السياسة النقدية ومن أهم التعاريف المختلفة المتفق عليها نذكر:

**التعريف الأول:** (السياسة النقدية هي مجموعة من التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور كمية ونمو تكلفة النقود سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي و هذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة)<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** (عرفت السياسة النقدية على أنها العمل الذي يستخدمه لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية)<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** (يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف و التأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة)<sup>3</sup>.

**التعريف الرابع:** (تتمثل السياسة النقدية في إجراءات و قواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولتفادي الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من

<sup>1</sup> - خبابة عبد الله (2013)، الاقتصاد المصرفي النقود، البنوك التجارية البنوك الإسلامية، السياسة النقدية الأسواق المالية، الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ص 296.

<sup>2</sup> - سامر بطرس جلد (2010)، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، الأردن، ص 121.

<sup>3</sup> - الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية (2009)، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص 150.

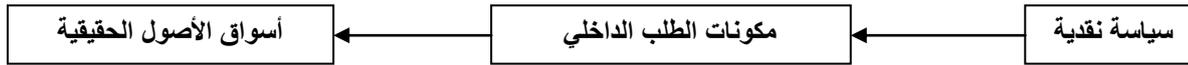
خلال إدارة النقود و الائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد القومي من خلال أدوات إجرائية مختلفة ينفذها البنك المركزي للدولة)<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية ، والمتمثلة في البنك المركزي من أجل التأثير في عرض النقود، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة.

### ثانياً: أهمية السياسة النقدية:

- تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني وفي اقتصاديات التكتلات ، بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة ، لتوجيهه و التأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع ، وتزداد هذه الأهمية وضوحاً خاصة في البلاد النامية ، إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية بصورة مباشرة إلى المتغيرات الحقيقية<sup>2</sup>.

بحيث يأخذ المسار التالي:



فالأضطراب في الأسواق النقدية والمالية يجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية، ولكنها تنتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية، وأنها تلعب دوراً حيوياً خاصة في أوقات التضخم.

وبذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفاعلية سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة ومستودع للثروة، وهي ضرورية لسير النشاط الاقتصادي واستمراره و تطوره، أو تعلق الأمر لوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي واتجاهاته ومعدلات نموه ، من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة فيترتب عليها التأثير على المستوى العام للأسعار وتوجيه مساره وتشجيع أو تدعيم قطاع الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد أو رواج، والتأثير في توزيع الثروة في المجتمع عن طريق التغيير في قيمة النقود.

<sup>1</sup> - محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (2007)، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، ص 220.

<sup>2</sup> - صالح صالح (2010)، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم للدورة التدريبية حول الخدمات المالية، و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية التي نظمتها جامعة فرحات عباس، سطيف و البنك الإسلامي للتنمية، أيام 03-05 جمادى الأولى 1431 هـ الموافق لـ 18-20 أبريل ، ص 13.

ونخلص مما سبق إلى القول بأن السياسة النقدية حظيت بذلك الاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي ونذكر منها:

- أ- التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان وتحقيق الاستقرار النقدي، فالاقتصادي.
- ب- التحكم في اتجاهات وتركيب و بنية النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه ، عن طريق التأثير في حجم الائتمان المناسب والتحكم في بنيته ومجالاته<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي، حتى أصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، إذ توصل واضعو السياسة النقدية إلى أن الأهداف النهائية في الوقت الراهن سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية قد تركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية والارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة خلال مدة الستينات ، إلا أن الاقتصاديين قد أضافوا إلى السياسة النقدية هدفاً آخر يتمثل في الحد من معدلات الاختلال في ميزان المدفوعات، ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز:

#### أولاً- تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يعد موضوع استقرار الأسعار شرطاً أساسياً لحسن سير الاقتصاد، إذ أن التقلبات التي تحصل في المستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، وإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار، ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي والخروج باقتصاد غير كفي فضلاً عن الارتفاع في الأسعار الذي يولد انعكاسات خطيرة تراكمية، ويولد الحيرة والقلق في اتخاذ القرارات وانحرافها، ذلك أن ردود أفعال المستهلكين والمنتجين سوف تعدل توزيع السلع وتخصيص الموارد بطريقة تكون على الأرجح غير كفؤ ، وربما إلى انحرافات أخرى كالارتفاع السريع في أسعار سلع معينة، وبحسب هذا الأساس تأخذ الحكومات على عاتقها المحافظة على استقرار مستوى الأسعار باستخدام أدواتها النقدية إذ تهدف السياسة النقدية وبشكل رئيسي التركيز على إبقاء معدل التضخم<sup>2</sup> منخفض ، مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي الأمر الذي من خلاله يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تؤثر في

<sup>1</sup> - صالح صالح ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> - نزار كاظم الخيكاني و حيدر بونس الموسوي (2010)، السياسات الاقتصادية الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية الثانية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ص ص14-15.

كفاءة الاقتصاد الكلي وإلا ستعرض لصعوبات تعرقل مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي كصعوبة اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والحكومات.

وليس غريبا بأن يهتم صانعو السياسة النقدية في البلدان المتقدمة بسياسة استهداف التضخم كهدف رئيسي ووسيط للتأثير من خلاله في بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن مسألة تحقيق الاستقرار في الأسعار يساعد على تحفيز الاستثمار لدى المنتجين ومن ثم زيادة تراكم رأس المال، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وذلك أن الاستقرار في الأسعار يعمل على توفير بيئة اقتصادية مناسبة ومستقرة لجذب الاستثمارات، سواء كانت المباشرة منها أم غير المباشرة<sup>1</sup>.

### ثانياً - العمالة الكاملة:

على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق للعمالة الكاملة، بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لكل العاطلين، إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، وتعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي<sup>2</sup>.

### ثالثاً - تشجيع النمو الاقتصادي:

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه، حيث أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعني رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لا بد أن

<sup>1</sup> - مرجع نفسه، ص 15.

<sup>2</sup> - محمد ضيف الله القطابري (2011)، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية - تحليلية - قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن، ص 21.

يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معد الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار ومنه تمويل التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

#### رابعاً- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما العلاقة النقدية والمالية والتجارية مع دول العالم، ومن الجيد لهذه الدولة أن يكون مجموع استلاماتها من الخارج بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاتها للخارج والعكس صحيح، حيث نجد أن جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي تسعى لجعل هذا الميزان يميل في صالحها، من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات بالعملة الصعبة.

وهناك من يرى من الاقتصاديين إنه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وهذا كلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية صغيرة وليس لها القدرة للحصول على قروض خارجية، هنا نظام تعويم سعر الصرف أكثر ملائمة، أما إذا كانت تمتلك احتياطات نقدية كبيرة فإنه تتخفف حاجاتها لاتخاذ إجراءات تصحيحية ونظام تثبيت سعر الصرف أكثر ملائمة، وهكذا فإن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية ، وهي رفع سعر الخصم ما يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وينخفض الطلب على الائتمان، ما يجعل الأسعار تنخفض لأن الطلب على السلع المعروضة قد قل هذا يؤدي لتشجيع الصادرات كما يقل الطلب على السلع الأجنبية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة.

إن تخفيض سعر الفائدة و زيادة حجم الائتمان سوف يشجع الاستثمار، ويزيد من فرص التشغيل وبالتالي يزيد حجم الإنتاج من السلع والخدمات، التي سوف يعد جزء منها للتصدير، كما قد تمنح المصارف للشركات التي تهتم بالتصدير قروضا خاصة ، لغرض تمويل الصادرات ما يساعد المصدرين على تحسين ورفع درجة كفاءة السلع المصدرة وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات الوطنية، ويزيد من حجم العملات الأجنبية التي بدورها تستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كله يصب في وضعية ميزان المدفوعات.

هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات خاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل تضخم عال جدا، مع وجود عوامل تؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مثل تزايد الصادرات وانخفاض الواردات ومعدل التضخم الداخلي أقل من الموجود

<sup>1</sup> - حسن توكل أحمد فيصل(2014)، أثر السياسة النقدية و المالية في تحقيقي الاستقرار بسعر الصرف في السودان (2014-1980)، مجلة الشمال للعلوم الأساسية و التطبيقية، قدم للنشر في 12/08/1437هـ و قيل للنشر في 02/02/1438هـ، ص 87.

في الدول المتعامل معها ، وأسعار الفائدة المنخفضة أعلى في الداخل وفي الخارج أقل ولكن هذا يتوفر في الدول المتقدمة اقتصاديا فقط، وبالنسبة للدول النامية فتتميز بغياب هذه العوامل ما يجعل دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ضعيف خاصة مع نقص احتياطات الصرف لدى هذه الدول ، وكذا سهولة تأثر الجهاز المصرفي بحالة ميزان المدفوعات خاصة لكل التغيرات التي تتعرض لها احتياطات المصارف من العملات الأجنبية التي تمتلكها<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك أهداف وسيطة للسياسة النقدية تسعى الوصول إليها.

نقصد بالأهداف الوسيطة طائفة من المتغيرات تضم احتياطات البنوك ومستوى سعر الفائدة قصيرة الأجل في سوق ما بين البنوك والمعروض النقدي، ولكن معظم المتغيرات الوسيطة ترتبط مع بعضها البعض فالتغير في احتياطات البنوك يرتبط بالتغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي، وتنقسم المتغيرات الوسيطة إلى مجموعتين<sup>2</sup>:

أ- **المؤشرات:** وهي مجموعة من المتغيرات الوسيطة التي تقع تحت تأثير أدوات السياسة النقدية تماما وتتأثر بأفعال السياسة -متغيرات الأداة- في أقصر فترة و بشكل مباشر وتشير هذه المتغيرات إلى اتجاه وقوة السياسة النقدية ، ويطلق على هذه الأدوات أيضا الأهداف التشغيلية ومن الأمثلة عليها تكوين فوائض احتياطات البنوك المقررة قانونا، ومعدل العائد في السوق ما بين البنوك.

ب- **متغيرات الهدف:** وتختلف هذه المتغيرات عن الأهداف المذكورة سابقا في كونها لا تمثل الغاية النهائية و لكنها تقرب إليها، فهي طائفة من المتغيرات الوسيطة التي تقع في طريق بعيد عن أفعال السياسة حيث تكون أقرب إلى الأهداف السابقة منها إلى متغيرات الأداة كما تتأثر هذه الطائفة بأفعال السياسة في فترة أطول.

ويطلق على هذه الأهداف أيضا مصطلح الأهداف الوسيطة، ومن الأمثلة على الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المباشرة ، استهداف النقود والسياسة النقدية غير مباشرة ، استهداف معدل التضخم. من تحليلنا لما سبق نستخلص أن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية (النهائية) ليس أمرا سهلا، وإنما يحتاج منذ البداية إلى دراية واسعة بالأدوات ، وكفاءة عالية في استخدامها لتحقيق تلك الأهداف، مع التأكد على أن تحقيق أي هدف من الأهداف لا يتعارض مع باقي الأهداف الأخرى.

<sup>1</sup> - حاجي سمية(2016)، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلاف في ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص، 53-54.

<sup>2</sup> - السيد متولي عبد القادر(2010)، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن، ص 195.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية.

ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين أوائل هذا القرن وقبل الأزمة الاقتصادية الكبرى، أن السياسة النقدية هي أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي، وتحظى باهتمام جيد من السلطة الاقتصادية والنقدية وتتمتع بأهمية كبيرة، ومستوى عال من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى، ووقوع الكساد الكبير واستمراره، قد زرع وبشدة الثقة والاعتقاد في فعالية السياسة النقدية وكان استمرار الكساد الكبير إلى ما بعد 1933 العامل الهام في تحويل الاعتقاد لدى الاقتصاديين في السياسة النقدية إلى السياسة المالية، حيث رأى الاقتصادي "كينز" أن تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الإنفاق الاستثماري الخاص، ورفع الكفاية الحدية لرأس المال، لن يكفي لزيادة الاستثمار ورفع الكفاية الحدية لرأس المال إلى المستوى الضروري لتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بسبب وجود حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض عنه، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة بإفناق استثماري ضخم للقضاء على الكساد وتحقيق التشغيل الكامل.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الاهتمام والاعتقاد بالسياسة النقدية لمكافحة التضخم فقط، الذي أخذ في الظهور في مختلف الدول الرأسمالية فاستخدمت السياسة النقدية الانكماشية في محاولة لمعالجة هذا التضخم والارتفاع في الأسعار عن طريق التأثير على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية.

و هناك عدد من العوامل تستند إليها السياسة النقدية، فإذا ما أخذت هذه العوامل بعين الاعتبار كان من شأنها أن تزيد من فعالية السياسة النقدية التي يتخذها المصرف المركزي. وأهم هذه العوامل هي:<sup>1</sup>

- 1- أن تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على الحجم المتاح من الائتمان وعلى تكلفته وشروط منحه وليس وفقاً لرغبات الحكومة من أجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
- 2- أن تكون السياسة النقدية مباشرة ودقيقة وبسيرة الفهم، وغير مفصلة.
- 3- ألا تتأثر السلطة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض أدوات السياسة النقدية.
- 4- أن تكون السياسة النقدية فورية وأن يتم تطبيق القاعدة، الإجراء النقدي المناسب في الوقت المناسب.

<sup>1</sup> - أحمد زهير شاميه (2010)، النقود والمصارف الطبعة الأولى، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ص 338.

5- يتبع تدخل المصرف المركزي حالا ودون إبطاء، أن يغير المصرف المركزي سياسته، حالما تتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية والنقدية.

ولكن على الرغم من زيادة الاهتمام بالسياسة النقدية في السنوات فإن غالبية الاقتصاديين، تعطي للسياسة المالية المقام الأول في الجهود التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار في الاقتصاد القومي وليس لها معنى، هذا أن السياسة النقدية ليست مهمة. فقد أوضحت التجربة أن السياسة النقدية السليمة هي أمر مفيد دائما، وأن السياسة النقدية غير السليمة هي أمر ضار دائما<sup>1</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أن فعالية السياسة النقدية تختلف من بلد إلى آخر حسب طبيعة الاقتصاد السائد في ذلك البلد كما أننا نلاحظ أنها تكون دو تقريبا غير فعالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

### المطلب الرابع: مزايا و عيوب السياسة النقدية

مما لا يقبل الشك أن لكل سياسة اقتصادية مزاياها وعيوبها وأن تقييم السياسة الاقتصادية يتأثر من خلال الآثار التي تتركها على الاقتصاد الوطني والمجتمع. وقد تتمثل العيوب في بعض الآثار الضارة أو السلبية التي يمكن أن تتجم عن إتباع هذه السياسة ويمكننا من تلخيص الآثار الايجابية والسلبية للسياسة النقدية كما يلي:

#### أولاً- الآثار الايجابية للسياسة النقدية:

تتمثل الآثار الايجابية للسياسة النقدية في:

- أ- التحكم بعرض النقد وبمعدلات نموه وضمن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وذلك عن طريق السيطرة على الاحتياطات النقدية للبنوك والتأثير عليها، بما يحقق هذه السياسة.
- ب- ومن الآثار الايجابية للسياسة النقدية قدرتها في السيطرة على المشكلات الاقتصادية المعاصرة وذلك بالتحكم بمشكلة البطالة ومعدلاتها، وكذلك التضخم ومعدلاته من خلال استخدام السياسة الانكماشية في حالة التضخم أو السياسة النقدية التوسعية في حالة القضاء على البطالة.
- ج- ومن خلال التحكم المباشر وغير مباشر على معدلات الفائدة تتمكن السياسة النقدية من المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة.

<sup>1</sup> - احمد زهير شامية ، مرجع نفسه ص 339.

د- المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بحشد المدخرات وتشجيع الاستثمارات، وذلك بتحقيق الاستقرار في سعر الفائدة ويتم ذلك من خلال تضيق هامش سعر الفائدة خاصة إذا كان مرتفعا.

هـ- تسويق الأوراق التي تصدرها الحكومة وتشجيع البنوك على شرائها من خلال رفع سعر الفائدة المدفوعة عليها.

و- ومن مزايا السياسة النقدية وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود أفعالها.

### ثانيا- الآثار السلبية للسياسة النقدية.

بعد أن تطرقنا إلى الآثار الايجابية للسياسة النقدية، سنتطرق إلى الآثار السلبية لهذه السياسة والتي عادت ما يرافق استخدام أي سياسة نقدية بعض الآثار السلبية والتي من أهمها<sup>1</sup>:

أ- توجيه بعض من الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة، وهذا ما يؤثر على إعاقاة التنمية الاقتصادية.

ب- تقليص فرص القطاعات الإنتاجية من الحصول على التمويل اللازم لها ، وذلك بسبب نقص السيولة التي لدى البنوك، وعلى الرغم من ايجابيات نقص السيولة المتمثلة في ضبط نمو الائتمان ونمو عرض النقد.

ج- أن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أنواعها، يؤدي إلى إحباط المشاريع الاستثمارية التي تعتمد على التسهيلات المقدمة من البنوك.

د- ارتفاع تكلفة الإدارة النقدية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية والتي تكبد خزينة الدولة خسارة في بعض استثمارات البنك المركزي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية.

من خلال ما سبق نجد أن السياسة النقدية رغم ايجابياتها إلا أنها لا تخلو من السلبيات والتي يجب مراعاتها عند وضع السياسة النقدية المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

<sup>1</sup> - محمد طاقة و آخرون(2009)، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي و الكلي)، الطبعة الثانية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص ص 363-364.

## المبحث الثاني: أدوات وأنواع السياسة النقدية وقنواتها

يختلف تقسيم أدوات السياسة النقدية من اقتصادي إلى آخر فهناك من يطلق عليها الأدوات الكمية والأدوات النوعية وهناك من يطلق عليها الأدوات المباشرة وغير مباشرة كما يختلف الاقتصاديين في تصنيف هذه الأدوات. حيث تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية.

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف السابقة ويمكن حصر أدوات السياسة النقدية بثلاث وسائل كما يلي:

#### أولاً- أدوات الرقابة الكمية:

إن الغرض الأساسي في استخدام أدوات الرقابة الكمية تتمحور في التأثير على كمية أو حجم الائتمان المصرفي وينعكس هذا التأثير على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وأدوات الرقابة الكمية تتمثل في:

أ- سياسة إعادة الخصم: إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة، مقابل التنازل عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية ( خاصة ) أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها.

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنا عشر شهر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش (2010)، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 219.

- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، يمكن تجديدها ، دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية كانت تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز السكن.

- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي لم يبقى عن تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر على الأكثر.

إضافة إلى الشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالسندات القابلة لإعادة الخصم يمكن للبنك المركزي أن يقوم بهذه العملية انطلاقا من عملية تسقيف لحجم المبالغ المخصصة لإعادة الخصم، ويمكن أن يكون التسقيف إجماليا ثم تحديد سقف إعادة الخصم لكل بنك، كما يمكن أن يكون التسقيف لكل بنك على حدة. وفي كل الحالات هناك العديد من المعايير التي يستعملها للقيام بمثل هاته العمليات والتي تنسجم وتتلاءم مع الوضع النقدي السائد ومع بعض الشروط التي يحددها في مجال تسيير هذه البنوك وتوازنات هيكلها المالي<sup>1</sup>.

ب- سياسة السوق المفتوحة: تعتبر عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية نظرا لأهميتها الكبيرة في التأثير على الرصيد النقدي الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتغيرات عرض النقود، تؤدي مشتريات البنك المركزي في السوق المفتوحة إلى زيادة الرصيد النقدي وبالتالي زيادة عرض النقود، تؤدي مبيعاته إلى انخفاض الرصيد النقدي ( وبالتالي انخفاض عرض النقود)<sup>2</sup>.

يعرف في هذا الصدد نوعان من العمليات، عمليات ديناميكية وعمليات دفاعية للسوق المفتوحة والعمليات الديناميكية للسوق المفتوحة هي العمليات التي يمارسها البنك المركزي بهدف التأثير على مستويات الرصيد النقدي، تغيير حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك، أما العمليات الدفاعية فهي تلك العمليات التي يمارسها البنك المركزي كإجراء مضاد للحد من أو لمعادلة أثر آخر، يمكن إذا استمر أن يسبب حالة من عدم الاستقرار وعدم التأكد مثل الآثار التي يمكن أن تتجم من البند العائم أو من التغيرات السريعة والمتتالية لودائع الخزينة في البنك المركزي ويتعامل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة في السندات الحكومية وأذونات الخزينة بوجه عام، وفي أذونات الخزينة بوجه خاص وتتركز معظم مبادلات البنك المركزي في أذونات الخزينة نظرا لأنها الأعلى درجة في سيولتها والأكبر حجما في تداولها، إضافة إلى أنها تتمتع بالقدرة على امتصاص الحجم النسبي الكبير لمبادلات البنك المركزي، دون

<sup>1</sup> - مرجع نفسه ص 220.

<sup>2</sup> - محمد الفاتح محمود بشير المغربي(2017)، نقود و بنوك الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر و التوزيع، عمان -الأردن، ص 57.

حدوث تذبذبات ملموسة في أسعارها، وبالتالي لا تؤدي بكل المبادلات إلى الإخلال بحالة السوق أو اضطرابه<sup>1</sup>.

**ج- سياسة الاحتياط الإجباري:** هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه كرصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف من ذلك كان في البداية حماية المستثمر ضد أخطار تصرفات البنوك التجارية، ثم أصبحت وسيلة فنية من شأنها تسهيل قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فرفع هذه النسبة يعتبر إجراء المقصود به الإقلال من سيولة البنك التجاري وتجميد جزء كبير من السيولة النقدية، مما يقلل من قدرته على التوسع في الإقراض والعكس من ذلك تقلل البنك المركزي من هذه النسبة.

إن مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض تتوقف على حجم الودائع النقدية التي يحصل عليها والتي تحقق له نوعاً من السيولة نتيجة التزاماته الناشئة عن توقع مطالبية أصحاب القروض لحقوقهم من خلال إصدارها في شكل نقود قانونية، والبنك التجاري لا يحاول أن يجعل كل الأرصدة التي يحصل عليها في خزينته، بل يقوم في الواقع باستغلالها في أوجه متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية أو خصم ما يقدم إليه، وهو بذلك يحصل على ائتمان أو عوائد تحقق له قدراً من هذه الأرباح وحتى لا تواجهه أزمة سيولة عندما يتقدم أصحاب الديون مطالبين بتحويل الأصول المالية إلى نقود قانونية يحتفظ بنسبة معينة مما لديه من أصول نقدية لمواجهة طلبات السحب الجارية.

ويترتب عن ذلك أن مطالبة البنك التجاري بإيداع نسبة مما لديه من رصيد نقدي نتيجة الإيداعات المختلفة، والتي يقوم بها الأفراد والمشروعات لدى البنك المركزي، تحدد قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان ويمكن بالتالي أن تتأثر هذه القدرة بحسب اتجاه البنك المركزي في هذا المجال اتجاه نحو زيادته أو إنقاصه.

والبنك المركزي يحدد هذه النسبة تبعاً لتغير الظروف الهيكلية أو الموسمية للاقتصاد القومي.<sup>2</sup>

**ثانياً - أدوات الرقابة الكيفية:** تتمثل الرقابة الكيفية في عدد من الإجراءات التي تستهدف التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض، على أساس ما تقرره السلطات النقدية من أولويات قد يكون الغرض من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكبر من القروض إلى مجالات الإنتاج السلعي والسلع التصديرية على وجه

<sup>1</sup> - مرجع سبق ذكره ص 58.

<sup>2</sup> - أنس البكري، و وليد صافي(2010)، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، ص 189.

الخصوص والحد من الائتمان عند المنتج الذي يستخدم لأغراض المضاربة في أسواق المواد الأولية أو أسواق الأوراق المالية أو لتشجيع بيع سلع الاستهلاك بالتقسيط<sup>1</sup>.

وتتمثل أدوات الرقابة الكيفية في:

أ- **تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشتمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد و زيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها، فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، وطبقته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية بهدف الحد من الطلب على السلع الإستراتيجية أما أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقسيط هي:

- قيام البنك المركزي بتجديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء السلع، مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.

- تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية<sup>2</sup>.

ب- **الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان:**

و قد يتم تنظيم الائتمان عن طريق السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة في فترة سابقة، بشرط التقيد بهامش الضمان أو متطلبات الهامش ويعرف بأنه النسبة بين القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان للقرض والتي لا يجوز إقراضها من قبل المصارف أو المتعاملين بالسندات، أو أنه يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات و قيمة القرض بعبارة أخرى أن قيمة القرض التي تمنح لضمان السندات تعادل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وهامش الضمان، فلو أن أحد المضاربين اشترى سندات بقيمة 2000 دينار في وقت كان فيه هامش الضمان 10% فإنه يتعين على مشتري السندات أن يدفع نقداً 10% من قيمة السندات أي 200 دينار و يقترض الجزء المتبقي من قيمتها من المصارف أي أنه يستخدم السندات لضمان قروضه تعادل قيمتها 1800 دينار، فإذا رأى البنك المركزي أن المصارف التجارية غالت في إقراضها للمضاربين فإنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى

<sup>1</sup> - حسن أحمد عبد الرحيم (2008)، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، الناشر مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، مصر القاهرة، ص 102.

<sup>2</sup> - هيل عمي جميل الجنايبو رمزي ياسين يسع أرسلان (2009)، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان-الأردن، ص 271.

30% وبذلك يسمح للمصارف التجارية بأن تقرض فقط 70% من القيمة السوقية للسندات أي 1400 دينار، وهكذا فإن تغيير هامش الضمان يضع قيودا كميا مباشرا على مقدار القروض التي تضعها المصارف تحت تصرف العملاء وخاصة المضاربين في البورصات<sup>1</sup>.

**ج- السقوف التمويلية:** تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي، وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز، أو أن تقرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.

ومن تم فإن استخدام المصرف المركزي سقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه المصرف لكل عميل لضمان تنويع وتوزيع الاستثمار يعود بدون شك بالفائدة على الفرد والمجتمع<sup>2</sup>.

**ثالثا- الأدوات الأخرى:** بالإضافة إلى الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية هناك أدوات أخرى تتمثل في:

**أ- الإقناع الأبدي:** ويكون بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون سواها، وتتفوق في ذلك البنوك المركزية العريقة التي تتمتع بهيبة كبيرة بين البنوك التجارية مما يجعلها في مركز يمكنها من التأثير على البنوك التجارية وإغرائها بالتضامن معها لتنفيذ سياسة نقدية معينة<sup>3</sup>.

**ب- أسلوب العلانية:** وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للانتماء المصرفي، ووضعها أمام الجمهور وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في توجيهه والرقابة على الائتمان، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية<sup>4</sup>.

**ج- التعليمات المباشرة:** وهي التعليمات التي يصدرها البنك المركزي وتلتزم بها البنوك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية.

<sup>1</sup> - زكريا الدوري، مرجع نفسه ص 218.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي (2008)، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 129.

<sup>3</sup> - محب خلة توفيق (2011)، الاقتصاد النقدي و المصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 372.

<sup>4</sup> - وجدي جميلة (2016)، السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، جامعة تلمسان الجزائر، أبي بكر بلقايد، ص 18.

د-الرقابة: وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي للبنوك ، وهذا الإجراء خاصة لازمة للنظام المصرفي الإسلامي.

هـ-الإجراءات : هو آخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن سياسته النقدية من قبل البنوك التجارية، و التزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه<sup>1</sup>.

رابعاً- أدوات مكملة للسياسة النقدية: هناك أدوات مكملة للسياسة النقدية تتمثل في:

أ- السياسة المالية: المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية ، وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسي لوزير الخزانة هو ضمان تعادل الإيرادات مع النفقات الضرورية للمحافظة على الأمن والدفاع طبقاً للنظرية الكلاسيكية ، ولكن بعد أن تعرض المجتمع الدولي للكساد الكبير وقيام الحروب والنزاعات الاشتراكية، كان من الضروري أن تقوم الميزانية بدور أبعد مدى من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات وفي هذا الصدد:

- قامت الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية ، وقد اقتضى هذا زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه المشروعات.

- استخدام الميزانية لتقليل التفاوت في الدخل، عن طريق الضرائب التصاعدية.

- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم ، ويقتضي هذا رفع معدلات الضرائب، ولكن المشكلة أن رفع معدلات الضرائب قد يقلل من الحافز على الإنتاج وبالعكس تلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز لاستنهاض الرواج في حالة الكساد.

- التنويع في الضرائب المباشرة، خاصة الضرائب على المشتريات سواء كان للحد من الطلب ( بزيادة هذه الضرائب) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض في حالة الكساد ( عن طريق تخفيض الضرائب)<sup>2</sup>.

ب- البيع بالتقسيط: ويمكن للدولة أن تؤثر في السياسة الاقتصادية بطريقة البيع بالتقسيط وذلك بأسلوبين:

<sup>1</sup> - أحمد ولد الشيباني (2013)، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، ص 26.

<sup>2</sup> - إسماعيل محمد هاشم (2011)، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، الناشر المكتب العربي الحديث، مصر، ص 217-218.

- تعديل قيمة القسط الأول: فإذا أرادت أن تكافح التضخم لجأت الحكومة إلى رفع قيمة القسط الأول.
- تعديل فترة الاسترداد: و ذلك بتخفيض فترة الاسترداد هذا إذا كانت الدولة تشجع الرواج أما في حالة الكساد فإنها تعمل العكس تماما، إذ أنها تخفض قيمة القسط الأول وترفع فترة الاسترداد<sup>1</sup>.

وكإضافة لما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية، بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية ، لذلك فإن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل لا يذكر في بعض الحالات، و إن الاعتماد كله ينصب على نسبة الاحتياطي القانوني من جهة وعلى الأدوات الكيفية من جهة أخرى، و هناك عدة عوامل تجعل السياسة النقدية في الدول النامية غير فعالة مثل عدم وجود أسواق مالية و نقدية منظمة، وكذلك ضعف البنك المركزي في التأثير على باقي البنوك، ضعف الوعي النقدي، هذه العوامل كلها جعلت من أدوات السياسة النقدية في الدول النامية تقريبا غير فعالة.

### المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

بعد أن عرفنا السياسة النقدية وبين الأدوات التي تعتمد عليها الكمية منها والنوعية، وفي ما يأتي لنوضح كل من السياسة النقدية التوسعية والانكماشية والدور الممكن أن تلعبه كل من الأدوات السابقة في ذلك.

#### 1- السياسة النقدية التوسعية:

وهي السياسة التي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، حيث تسعى الحكومة ومن خلال البنك المركزي إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد وفي الجهاز المصرفي ويقال أن السياسة النقدية التوسعية ، عندما تهدف هذه السياسة بأدواتها المختلفة إلى زيادة عرض النقود المتداولة في المجتمع و يستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية، عبر آلية خلق النقود وبتأثير مضاعف عن النقود ، ويتم ذلك عادة بإحداث التغيير المناسب في أداة أو أكثر من أدوات السياسة النقدية ويحدث ذلك من خفض سعر الخصم و خفض سعر الفائدة أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني، والتي جميعها ستؤدي إلى توفير السيولة النقدية مما يؤدي إلى تنامي تدريجي في الطلب الكلي على السلع و الخدمات وتضييق الفجوة الانكماشية، وعند القيام بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، التي بالنتيجة تؤدي إلى قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض.

<sup>1</sup> - رشا العصار و رياض الحلبي(2011)، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، ص 159.

2- السياسة النقدية الانكماشية:

وتستخدم هذه السياسة في معالجة التضخم و القضاء على الفجوة التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب الكلي من جهة وعدم وجود عرض كلي يحاكيه<sup>1</sup>.

أي هنالك نقود كثيرة في التداول تتابع بسلع قليلة، وبذلك ستكون السياسة النقدية الانكماشية هي الحل لهذه المشكلات، ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب الكلي، وتقليل النقود المتداولة في أيدي الأفراد والجهاز المصرفي من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد، ومن أجل تنفيذ هذه السياسة فيتخذ البنك المركزي واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية:

1- زيادة سعر الخصم.

2- زيادة سعر الفائدة.

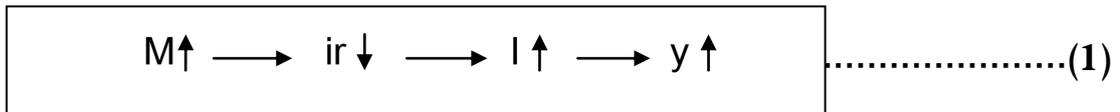
3- زيادة سعر الاحتياطي النقدي.

من خلال ما سبق نجد أن السياسة النقدية تنقسم إلى نوعين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية حيث تختلفان من حيث الهدف فالسياسة التوسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي أما السياسة النقدية الانكماشية فتستخدم من أجل معالجة التضخم الناتج عن زيادة العرض الكلي.

المطلب الثالث: قنوات السياسة النقدية:

تنتقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات، بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول إليه، و يقصد بقنوات السياسة النقدية الطرق التي يتم من خلالها الوصول للأهداف النهائية و تتحصر هذه القنوات في:

1- قناة سعر الفائدة: إن قناة سعر الفائدة هي التي تنقل أثر السياسة النقدية والتي تعتمد على الفرض الكينزي، و هو أن أثار السياسة النقدية التوسعية والانكماشية تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي عبر متغير سعر الفائدة.



<sup>1</sup> - محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 361-362.

تؤدي السياسة النقدية التوسعية  $M \uparrow$  إلى انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي  $ir \downarrow$  والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال، و من ثم زيادة الاستثمار  $I \uparrow$  وبما أن الاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه سيؤدي إلى زيادة الناتج القومي  $y \uparrow$ .

- إن السياسة النقدية التوسعية كما تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة الاسمي في الأجل القصير تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة الحقيقي.

- و يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة النقدية قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي حتى عندما تقترب معدلات الفائدة من الصفر، و هذا ما يمكن ملاحظته في بعض الاقتصاديات المتقدمة مثل اليابان أو ما يسمى بإتباع معدلات الفائدة الصفرية فمع سعر فائدة اسمي قريب من الصفر، فإن السياسة النقدية التوسعية  $M \uparrow$  يمكن أن ترفع مستوى الأسعار المتوقع  $P^e \uparrow$  ومن ثم ارتفاع معدل التضخم المتوقع  $TT^e \uparrow$  و الذي يخفض من سعر الفائدة الحقيقي  $(ir - i - IT^e)$  حتى ولو كان معدل الفائدة الاسمي قريباً جداً أو حتى صفر. إلا أنه يحفز الإنفاق عبر قناة سعر الفائدة الاسمي والذي يؤدي إلى زيادة الناتج كما يتضح في المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$M \uparrow \longrightarrow P^e \uparrow \longrightarrow IT^e \uparrow \longrightarrow ir \downarrow \longrightarrow y \uparrow \dots\dots\dots(2)$$

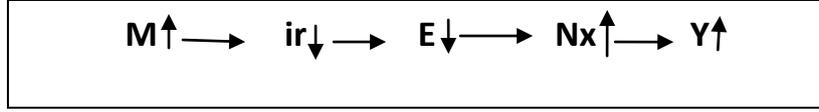
إن معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار في رأس المال الثابت في قطاع الأعمال، ودور السكن، والإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة حيث تؤدي إلى زيادة الناتج وبالعكس تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي تخفيض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.

### 1 - قنوات الأسعار: من بين قنوات انتقال السياسة النقدية نجد قنوات الأسعار ( أسعار الصرف، أسعار الأسهم و السندات).

**أ- قناة أسعار الصرف:** لقد أدى توسع التجارة الدولية ومشاكل أسعار الصرف إلى زيادة اهتمام الاقتصاديين بتأثير السياسة النقدية على صافي الصادرات والناتج الكلي، من خلال أسعار الصرف فمعدل سعر الصرف للنفود الوطنية ينخفض عند إتباع سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يشجع الصادرات وتعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة للتوسع النقدي تؤدي إلى انخفاض حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، مما يخفض من قيمة العملة المحلية  $E$  فهي

<sup>1</sup> - عبد الله ياسين (2014)، دور سياسة الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، ص ص17-18.

مقابل العملات الأجنبية، هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات NX ومن ثم زيادة الناتج الكلي  $Y$ .



- وعند إتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي، فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج، وهو ما يؤدي إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية<sup>1</sup>، ورفع الطلب على العملة المحلية فتتجه هذه الأخيرة إلى الارتفاع أكثر، وذلك ما يؤثر سلبا على الصادرات وبالتالي ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وينتهي الاقتصاد إلى حالة كساد وركود اقتصادي.

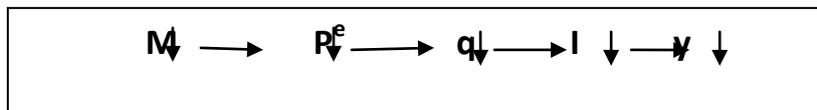
ب- قناة أسعار الأسهم و السندات: ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأولى **J.Tobin**

والثانية **Modigliani** حيث حاول الاقتصادي **Tobin** توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية **q**، وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال وتسمى النسبة بمعامل **q** حيث:  $q = M/R$

مع **M** تمثل القيمة السوقية للأصل المالي ، و **R** يمثل تكلفة الإحلال (إحلال مشروع مكان مشروع آخر) و أوجد "توبين" علاقة ارتباط بين هذا المعدل وبين الإنفاق الاستثماري ، كما أشار إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما يكون  $q > 1$  .

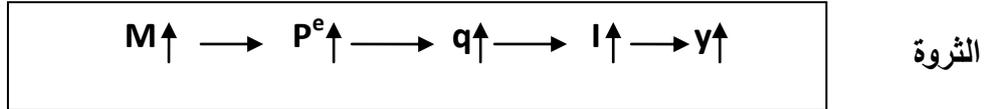
فعندما يكون المعدل **q** منخفضا، فذلك يعني أن تكلفة المشاريع منخفضة مقارنة مع الكلفة الاستثمارية لاستبدال المشروع و تحديد الآلات، وبالتالي فإن نظرية **Tobin** فسرت انخفاض معدل الاستثمار إلى أدنى مستوياته في أزمة الكساد الكبير 1929، كما أعطت تفسيراً لانخفاض أسعار الأسهم عام 1933 إلى ما يعادل 10% من أسعارها في بداية 1929، و كما يرى النقديون فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، كان سببا رئيسيا في حدوث أزمة 1929 فانخفاض كمية

النقود  $M \downarrow$  أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم، ومن ثم انخفاض أسعارها  $P^e \downarrow$  وبالتالي انخفاض معدل  $q \downarrow$  مما دفع بالمستثمرين إلى تخفيض حجم استثمارها  $I \downarrow$  وبالتالي انخفاض الناتج القومي  $Y \downarrow$

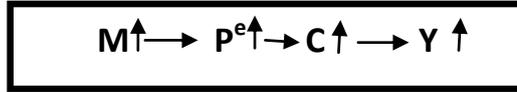


<sup>1</sup> - علواني عمر (2016)، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، جامعة ، أبي بكر بلقايد- تلمسان، ملحقه مغنية، الجزائر، ص ص 38،39.

ويهدف معالجة الكساد و تنشيط الاقتصاد ، لجأت البنوك المركزية إلى زيادة عرض النقود وتوسيع الائتمان، بانخفاض أسعار الفائدة إلى ما يقارب 0، وهذا ما شجع المضاربين و المستثمرين على الاقتراض المفرط، حيث لم توجه هذه القروض إلى الاستثمار الحقيقي بل وجهت إلى سوق رؤوس الأموال، أين كانت أسعار الأسهم منخفضة، و بسبب زيادة الطلب على الأسهم ارتفعت أسعارها، مما أدى إلى ارتفاع قيمة  $q$  وبالتالي ارتفاع كلفة المشروعات وشراء الآلات وإنشاء مشروعات جديدة ، أي أن المستثمرين توجهوا نحو الاستثمار الحقيقي، وبالتالي ارتفع حجم الاستثمار مما أدى إلى ارتفاع الناتج القومي.



أما فيما يخص الاقتصادي **Modigliani**، فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك، حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستوياتهم الاستهلاكية عبر الزمن ، من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد بالدخل الحالي و الموارد المحصل عليها مدى الحياة ، و هذه الموارد تتمثل في الأسهم العادية حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية و بالتالي يزيد استهلاكهم، و بما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن زيادة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الإنتاج.



3- قناة الائتمان : إن عدم الإنفاق الذي قوبلت به القناة التقليدية سعر الفائدة ، أدى إلى استحداث آلية جديدة لنقل السياسة النقدية جعل التفكير في قناة الائتمان والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما الإقراض البنكي وقناة ميزانيات الأعمال والتي تخصص فرع لكل منهما<sup>1</sup>.

أ- قناة الإقراض البنكي : تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي و المالي، نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الاقتراض يكون من عند البنوك التجارية، تعمل هذه القناة كما يلي:

عند اتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد  $M \uparrow$  والتي تؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في نفقات الاستثمار ، و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي كما توضحه العلاقة التالية:

<sup>1</sup> - إكن لونيس(2011)، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك، جامعة الجزائر 3، ص66.

$$M \uparrow \Rightarrow \text{dépôt bancaire} \uparrow \Rightarrow \text{prêt bancaire} \uparrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow y \uparrow$$

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس.

وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق المال دون طلب ذلك من البنوك.

**ب- قناة ميزانيات منشآت الأعمال :** يرجع أصل وجود هذه القناة إلى شكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان، وتشير إلى ضعف الوضعية الصافية الذي تتسم به أي مؤسسة كلما كان مشكل الائتقاء العكسي، الذي يعني قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطر كبيرة في الإقراض، وذلك بسبب سوء انتقاء المقترضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية والخطر المعنوي كبير عندما تريد الإقراض، وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فلانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات و ضماناتها، إضافة إلى أن إرتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو لا يحفز البنوك على إقراضها وهذا كله بطبيعة الحال أثر على الاستثمار، ومنه الناتج الوطني.

وفي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد، فتزداد أسعار الأسهم فيرتفع الإنفاق الاستثماري، وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع.

$$M \uparrow \Rightarrow p \downarrow \Rightarrow \text{richesse net} \uparrow \Rightarrow \text{risque moral} \uparrow \Rightarrow \text{prêt} \uparrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow y \uparrow$$

<sup>1</sup> - اكن لونييس، مرجع نفسه، ص ص 66-67.

## المبحث الثالث: السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل حتى أصبحت على وضعها الحالي، وهنا نتعرف على مختلف المدارس الفكرية التي اهتمت بالسياسة النقدية.

### المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

يقوم التحليل الكلاسيكي على التحليل النقدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها، ويستند الكلاسيكي في تحليلهم هذا إلى قانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:

1- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل: وهذا يعني حسب منظور النظرية الكلاسيكية أن النقود ليس لها أثر على تحقيق التوازن الاقتصادي، باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي وسيط للتبادل، وهذا التحليل الكلاسيكي يستند إلى قانون "ساي" وملخص هذا أن كل عرض يخلق طلب مساوي له.

2- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة: يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس على المستوى العام للأسعار.

3- ثبات سرعة تداول النقود: فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد مرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وقد افترض الكلاسيك ثبات سرعة تداول النقود، باعتبار أن تغييرها يرتبط بتغيير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، مستوى تقدم النظام المصرفي... الخ<sup>1</sup>.

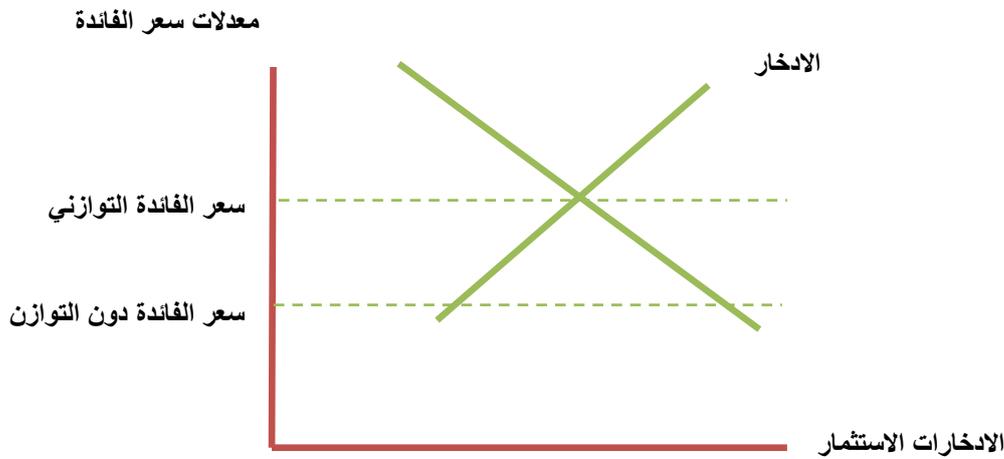
استنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن معدل سعر الفائدة سوف يتقلب، بجعل المنظمين يريدون استثمار ما تريد العائلات ادخاره، إن هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب كافية للمحافظة على الإنتاج عند مستوى المفترض في هذه الحالة الاستخدام الكامل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سنوسي على (2015)، محاضرات في النقود و السياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص ص 124-125.

<sup>2</sup> - محمد صالح القرشي (2009)، اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ص 94

- إن الادخار استنادا إلى الاقتصاد الكلاسيكي حالة لمعدل الفائدة كلما كان معدل سعر الفائدة عاليا فإن الكمية من الادخار تكون أكثر، طالما أن الناس سيكونوا راغبين في التضحية بالاستهلاك الحالي أو الحاضر عند المستويات العالية من سعر الفائدة، إن سعر الفائدة يعد حافزا على الادخار بوصفه مكافئة للمدخرين، طالما أن الاستثمار دالة في معدل سعر الفائدة كلما يتزايد ينخفض معدل سعر الفائدة. وكما هو موضح في الميل السالب لخط الاستثمار في الشكل الآتي:

شكل(01): منحنى عرض الأموال ومنحنى الطلب عليها في النظرية الكلاسيكية



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب محمد صالح القرشي مرجع سبق ذكره.

إن النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة وقانون " ساي" سيبقى ساريا، يحصل الاستثمار في رأس المال المادي لأن السلع الرأسمالية مثل المباني وغيرها التي لا تستهلك فورا و إنما تنتج خدمات في المستقبل فالمصنع الجديد أو الماكينة تستعمل من قبل المنظم لإنتاج سلعا وخدمات للبيع، حيث أن رجال الأعمال يزيدون من رأس المال، بمعنى يستثمر إذا توقع أن معدل إيراده سوف يتجاوز معدل سعر الفائدة الذي يجب أن يدفعه على الأموال التي يفترضها للقيام بالاستثمار، فالمعدل المنخفض لسعر الفائدة يحفز المنظمين على القيام باستثمار أو أكثر، وهم سوف يقبلون بمشروعات ذات ربحية متوقعة منخفضة وذلك لان كلفة اقتراض الأموال أقل.

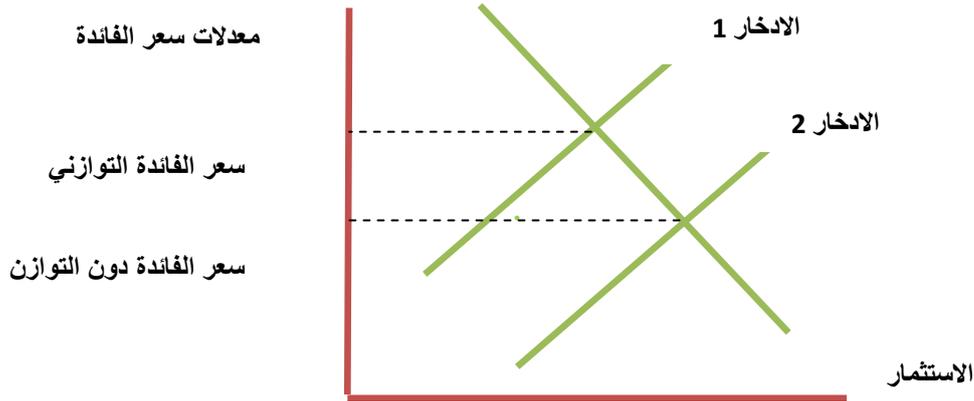
إن الشكل السابق يبين منحنى عرض الأموال ومنحنى الطلب على الأموال إن سعر الفائدة في وضع توازن عند نقطة التقاطع بين الادخار و الاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد صالح القرشي ، مرجع نفسه ص ص 94-95.

عندما يكون الادخار الكلي مساويا للاستثمار، وهذا أن كل شخص يريد أن يقترب أموال يمكنه ذلك فإذا كان معدل سعر الفائدة دون التوازن، كما يبدو الشكل السابق فإن المنظمين سوف يريدون أموالاً أكثر مما يوفره المدخرون والمنافسة سوف تجبر سعر الفائدة على الزيادة، والعكس صحيح إذا كان سعر الفائدة أعلى و لكن يبقى السؤال هل أن الادخار دالة لسعر الفائدة فقط؟ في الحياة الواقعية كل شيء يتغير ومن ضمنها رغبة الأفراد في الادخار تتغير مع تغير الظروف

الاقتصادية ومع التوقعات بشأن المستقبل المتغيرات الاقتصادية فالأفراد ربما يزيدون ادخاراً ثم تحوطاً لظروف المستقبل استناداً إلى التحليلات والتوقعات وهذا يعني أن دالة الادخار بكاملها سوف تنتقل إلى اليمين في الشكل الآتي:

الشكل(02): دالة الادخار في النظرية الكلاسيكية.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب محمد صالح القرشي مرجع سبق ذكره.

عند سعر التوازن القديم فإن الادخار المرغوب الآن يتجاوز كمية الاستثمار التي يرغب المنظمون في القيام بها، مما يحرك منحنى عرض الادخار إلى اليمين مسبباً الانتقال إلى سعر الفائدة توازني جديد.

إن معدل سعر الفائدة يتأثر فقط بادخار الجمهور وباستثمار رأس المال من قبل المنظمين فالنقود ليس لها دور في هذه المساحة من النظام الكلاسيكي، فالنقود لا تؤثر على الاستخدام ولا على سعر الفائدة ولا على الناتج القومي الإجمالي فالأشياء الحقيقية تقرر بقوى حقيقية أن النقود استناداً إلى الكلاسيك هي حجاب يخترقه الدهن التحليلي للاقتصادي الذي يختبر العوامل التي تقرر النشاط الاقتصادي الحقيقي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد صالح القرشي ، مرجع نفسه، ص 96.

تؤثر النقود على مستوى السعر وليس شيئاً آخر، فالزيادة في عرض النقود تقود إلى زيادة في أسعار جميع السلع والخدمات وليس شيئاً آخر.

- إن الاقتصاديين الكلاسيك يهتمون بتحليل المدى الطويل وليس أشهراً أو عدد قليل من السنوات.

وفي ذلك السياق فإنهم كانوا على أرض صلبة، ففي المدى الطويل ربما تعمل قوى السوق على نحو جيد لجعل الاقتصاد الوطني يسير باتجاه الاستخدام الكامل، بحيث أن المستوى الثابت للدخل الحقيقي المقرر عن طريق عرض العمل ورأس المال و التكنولوجيا ربما افتراضاً جيداً، وبالطريقة نفسها فإن الحركات في دوران النقود ربما تقرر من خلال عادات الدفع في المجتمع وليس من قبل عناصر مؤقتة، في ظل مثل هذه الظروف فإن الزيادة في عرض النقود سوف تنعكس بصيغة أسعار أعلى<sup>1</sup>.

إن النظرية الكلاسيكية لديها بعض الانتقادات، مثلاً عند افتراضها أن المستوى العام للأسعار متغير تابع للتغير في كمية النقود ومنه لا يمكن للأسعار أن تتغير نتيجة لعوامل أخرى وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار لأسباب أخرى مثل ارتفاع التكاليف، كذلك هذه النظرية افترضت ثبات سرعة النقود وهذا غير واقعي، وهي لم تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة.

### المطلب الثاني: المدرسة الكينزية

هناك نموذجين للنظرية الكينزية. النموذج البسيط والنموذج الكامل ، سنحاول التطرق لكلا النموذجين في هذا المطلب.

#### 1- النموذج البسيط لكينز:

من خلال هذا النموذج يمكن إعطاء فكرة شاملة عن الكيفية التي تؤثر فيها السياسة النقدية على الاقتصاد القومي، و يمكن توضيح ميكانيكية هذا النموذج من خلال إفتراض أن البنك المركزي يقوم بشراء أوراق مالية من السوق المفتوحة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقود وزيادة الاحتياطيات للبنوك التي تؤهلها لزيادة الاقتراض من قبلها من خلال تخفيض أسعار الفائدة الذي يكون حافزاً للمنشآت فيما يلي:

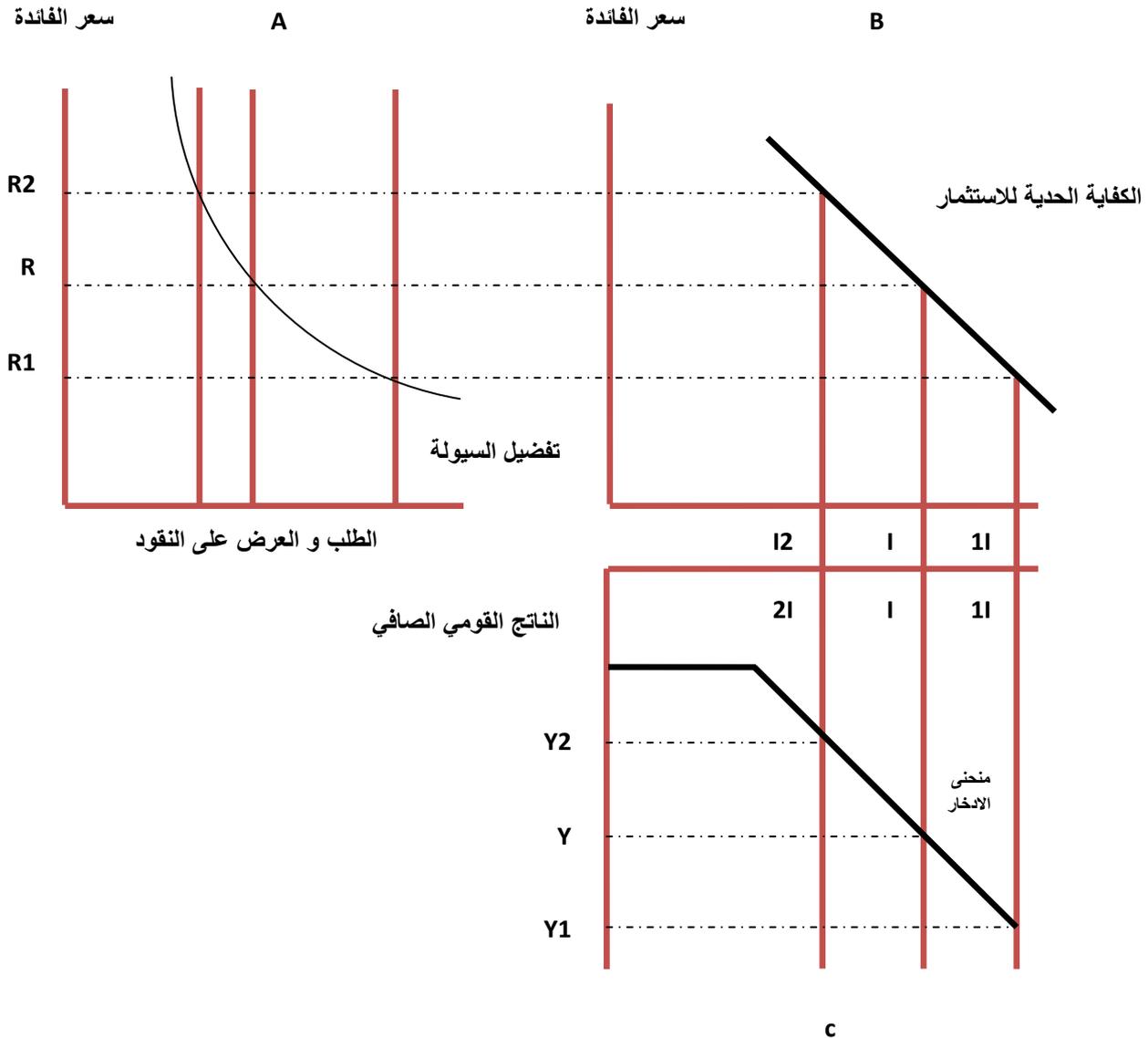
أ- للاقتراض و للتوسع في الاستثمار (مباني جديدة، آلات و معدات جديدة خطوط إنتاجية جديدة).

ب- إن انخفاض سعر الفائدة يستعمل أفقياً إلى دفع المستهلكين إلى تخفيض إداخراتهم وزيادة إنفاقهم و خاصة على السلع المعمرة، ومن خلال نموذج كينز فإن زيادة الإنفاق سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي وزيادة في مضاعفة الدخل القومي الصافي، و هذا يعني أن زيادة **M** (عرض النقد) يؤدي إلى

<sup>1</sup> - محمد صالح القرشي ، مرجع نفسه، ص 97.

خفض  $R$  (سعر الفائدة) مما يؤدي إلى زيادة  $I$  و  $C$  (الاستثمار، و الاستهلاك) مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة مستوى التوازن الاقتصادي، والعكس يحصل إذا باعت الحكومة الأوراق المالية (السندات) فإن عرض النقد  $M$  سوف ينخفض و  $R$  ترتفع وتنخفض  $(I$  و  $C)$  والناتج القومي الصافي سينخفض أيضاً، و هذا ما سيوضحه الشكل التالي:<sup>1</sup>

الشكل (03): يوضح السياسة النقدية في ظل النموذج البسيط لكيّنز



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب طاهر فاضل البياتي مرجع سبق ذكره.

<sup>1</sup> - طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري (2009)، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي و الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر الأردن ص379.

من الشكل أعلاه و الذي يوضح لنا ثلاثة أجزاء وهي (A.B.C) فإن الجزء (A) منه يوضح منحني السيولة ومنحنى عرض النقد (S) والذي يحدد سعر الفائدة، وسعر الفائدة هذا يحدد لنا مقدار الاستثمار وهذا ما يوضحه الشكل (B) و مستوى الاستثمار (I) من خلال تقاطعه مع منحنى الادخار نستطيع أن نحدد مستوى الدخل (Y) وهذا ما يمكن ملاحظته بالشكل (C).

وعمل السياسة النقدية هنا يظهر عندما يزداد عرض النقد من (S) إلى (S<sub>1</sub>) وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من (R) إلى (R<sub>1</sub>) ومن ثم زيادة الاستثمار من (I) إلى (I<sub>1</sub>) وإلى زيادة الناتج القومي الصافي من (Y) إلى (Y<sub>1</sub>) ويحصل العكس إذا سعت السياسة النقدية إلى تخفيض عرض النقد من (S) إلى (S<sub>2</sub>) فيرتفع سعر الفائدة من (R<sub>1</sub>) إلى (R<sub>2</sub>) و إرتفاع سعر الفائدة يخفض الاستثمار من (I<sub>1</sub>) إلى (I<sub>2</sub>) وتخفيض الاستثمار إلى (I<sub>2</sub>) يؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي من (Y<sub>1</sub>) إلى (Y<sub>2</sub>) وهذا يعفي إمكانية استخدام السياسة النقدية في حالة إنتشار البطالة و التضخم، ففي حالة البطالة يمكن زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة، وبالتالي زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج الكلي ومن ثم زيادة التوظيف، أما في حالة التضخم فيحصل العكس حيث يمكن تخفيض عرض النقد مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة فتتخفض الاستثمارات وينخفض الطلب الكلي وينخفض مستوى التوازن الاقتصادي، وإذا أردنا أن نكون دقيقين ن للتنبؤ بالآثار النهائية للسياسة النقدية فإننا نحتاج إلى المعلومات التالية:<sup>1</sup>

- أثر بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة على سعر الفائدة.

- مقدار التغيير في الاستثمار والاستهلاك نتيجة سعر الفائدة.

إن قياس تأثير أو مدى إستجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة يمكن حصرها، إلا أن تأثير تغير سعر الفائدة وتغيير الإنفاق لا يمكن السيطرة عليها لأنها لا تزال محل جدال.

## 2- النموذج الكامل:

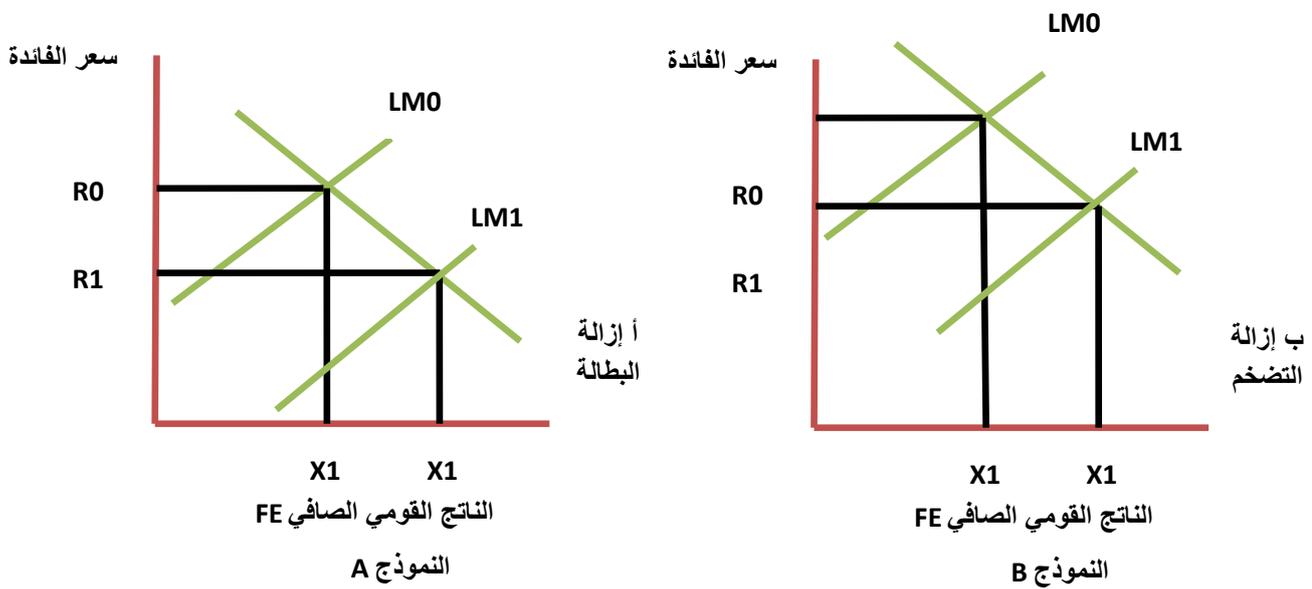
بالنظر لكون هذا النموذج يتضمن منحنى LM و IS الذي يمثل الطلب والعرض على النقد، لذلك فإنه يعتبر أكثر النماذج واقعية لتحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد ويعتبر أدق وأكثر كفاءة من النموذج البسيط، إن زيادة عرض النقد التي يقوم بها الجهاز المصرفي نتيجة شراء السندات من السوق المفتوحة إنما يترتب عليها انتقال منحنى LM إلى اليمين كما هو موضح من الشكل التالي، وهذه السياسة تكون أكثر ملائمة في حالة ازدياد البطالة فاننتقال LMO إلى اليمين LM<sub>1</sub> نتيجة زيادة عرض النقد تؤدي إلى

<sup>1</sup> - فاضل البياتي ، مرجع نفسه، ص 380.

انخفاض سعر الفائدة من  $R_0$  إلى  $R_1$  وبالتالي فإن ذلك سيغري المستثمرين بالحصول على قروض جديدة بكلفة أقل، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنفاق الكلي والنتاج القومي الصافي، وهذا من يوضحه النموذج (A).

إذن في حالة البطالة فإن السياسة النقدية المناسبة تقوم على زيادة مقدار العرض من النقد، أما في حالة التضخم فنقوم أيضا السياسة النقدية في تخفيض عرض النقد بحيث ينتقل منحنى  $LM_0$  إلى اليسار إلى  $LM_1$  وهذا ما يوضحه النموذج (B).

شكل (04): السياسة النقدية في ظل النموذج الكامل لكيّنز.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب طاهر فاضل البياتي مرجع سبق ذكره.

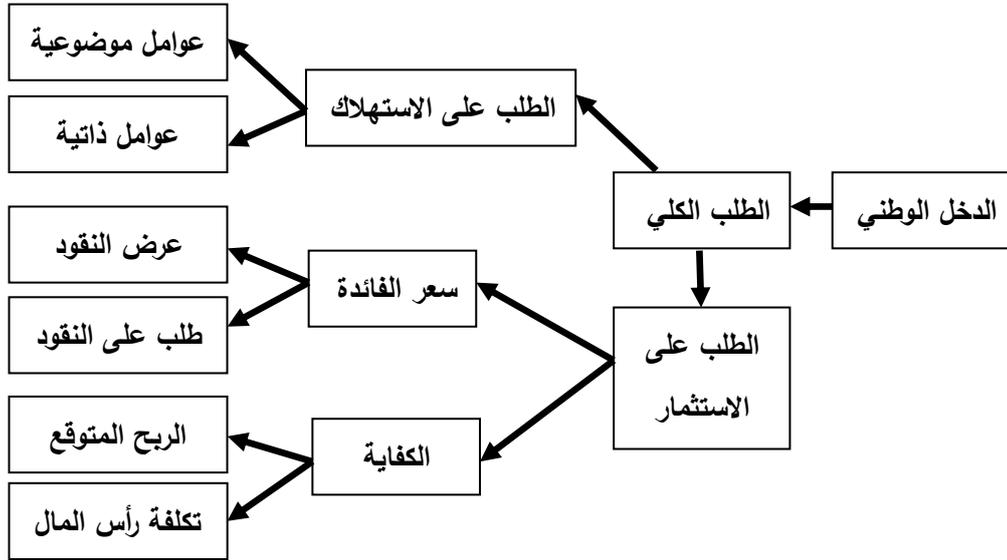
بالرغم من أن نموذج  $IS$  و  $LM$  يوضح لنا الوضع الاقتصادي قبل وبعد التوازن والذي يعود إلى تغير في السياسة النقدية إلا أن المآخذ الذي عليه أنه لا يوضح ميكانيكية تحقيق ذلك التوازن فلو فرضنا حالة تضخم واستخدمت السياسة النقدية وتوقع الأفراد بأن هذا التضخم سوف يستمر فإن ذلك يجعل تخفيض عرض النقد لا يؤثر على الأسعار بشكل فاعل وإنما قد تؤثر<sup>1</sup>.

على مستوى الإنتاج والتوظيف الكامل بشكل أكثر مما يؤثر على الأسعار نفسها وحتى في حالة انخفاض الأسعار فإن تكلفة ذلك تكون كبيرة، وهذه التكلفة يمكن أن تتمثل بزيادة البطالة إلا أن السياسة الأكثر حكمة هي قيام السلطات النقدية بتخفيض عرض النقد بمعدل أكبر من زيادة الناتج القومي، إذ كان

<sup>1</sup> - طاهر فاضل البياتي ، مرجع نفسه، ص ص 382-383.

العرض يتزايد بمعدلات أكبر من الناتج القومي وهذه السياسة تكون بديلة على الاقتراح السابق و الخاص بتخفيض كمية النقود<sup>1</sup>.

الشكل (05): يوضح السياسة النقدية وفق نموذج كينز:



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب طاهر فاضل البياتي مرجع لسبق ذكره.

### المطلب الثالث: المدرسة النقدية

- لم يقتصر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي على دراسة الجوانب العينية وإنما قدم لنا كذلك دراسة مستفيضة عن الظواهر النقدية في الاقتصاد، و تعتبر النظرية النقدية إنعكاساً للفكر و التحليل التقليدي للظواهر النقدية والعينية التي لم تخرج عن الافتراضات والمبادئ التي قام عليها الفكر التقليدي نفسه.<sup>2</sup>

- فقد وضح "فريدمان" كمبدأ مضاد للفكرة الأساسية للكنزيين و أتباعه، مبدأ أن تقسيم مداخيل الأفراد لا يتم على مرحلتين وإنما على مرحلة واحدة فقط، في نفس الوقت يتم تحديد الجزء الذي يخص للاستهلاك والجزء الذي يتم إيداعه في شكل من أشكال الإيداع، وبما أن الوحدات الاقتصادية تحدد في نفس الوقت ما يستهلك و ما يفي على شكل نقود سائلة، وما يشتري سندات وما يستثمر، فسوف يضل طلب النقد يتغير حسب المردود المقارنة لمجموع الاستخدامات.

في هذه الشروط يكون تأثير سعر الفائدة على طلب النقود السائلة مشتتاً أكثر مما يتصوره الكنزيون حتى أن العرض الإضافي يؤدي إلى إكتناز أقل، وبذلك يتحقق المفعول الاقتصادي لعرض النقود هذا من جهة

<sup>1</sup> - طاهر فاضل البياتي ، مرجع نفسه، ص 383.

<sup>2</sup> - أحمد زهير شامية (2010) ، النقود و المصارف، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، ص104.

ومن جهة أخرى في تصور النقديين يصبح تأثير سعر الفائدة ضعيفا لأنه ليس هناك "وهم نقضي" عند الأشخاص أي الوحدات الاقتصادية بالاحتفاظ بحجم من الوحدات الإسمية وإنما تبحث عن الحقيقية لحجم النقود.

نتيجة النقديين من هذا التفكير هي وجوب اهتمام السياسة النقدية فقط بالكتلة النقدية لأن أي فعل في اتجاه أسعار الفائدة أو مراقبة القروض لا يمكنه إلا أن يؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد.

وهنا يظهر الفكر الليبرالي الاقتصادي للنقديين لعدم التدخل في ميكانيزم السوق ورفضهم للرقابة<sup>1</sup> النقدية بالأسعار النقدية، أي إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك والمؤسسات المالية في السوق النقدي. لأن بكل بساطة الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك أو الاستثمار فلما تصبح مردودية السندات ضعيفة بفعل انخفاض سعر الفائدة، فمجملة التأثيرات للكتلة النقدية سوف تنصب على الاستهلاك و الاستثمار في السلع الحقيقية وهكذا ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات سوف يحفز في أول النشاط الاقتصادي إذا كانت هناك بطالة وطاقات إنتاجية غير مستخدمة، لكن كلما اقترب سوق العمل من التوازن و الاقتصاد من الاستعمال الكلي لقدراته سوف ترتفع الأجور والأسعار، فبسبب ارتفاع تكلفة المفعول المحفز الأول يختفي شيئا فشيئا إلى درجة أن حسب "فريدمان" والنقديين كل مفعول التحفيز النقدي يأخذ شكل ارتفاعي الأسعار على المدى الطويل، ولذلك قدمت تعليمات محددة، دقيقة وواضحة في مجال السياسة النقدية، سبب بسيط هو أن المفعول الإيجابي على المدى القصير يترجم على المدى الطويل بتضخم أكبر، بالأحرى يجب استخدام التخفيض التدريجي للكتلة النقدية في التداول من أجل محاربة التضخم حتى الوصول إلى مستوى ضعيف منه، لكن ثمة عوائق أمام إرشادات النقديين الأوليين منها تأثير تخفيض الكتلة النقدية على الطلب بالانخفاض، وبذلك على النشاط الاقتصادي، لهذا السبب ظهرت نظرية ثانية للنقديين الجدد في السبعينات والتي تقدم على رفض الميزة الحتمية للأثر التآزيمي للمدى القصير سياسة التخفيض التدريجي للكتلة النقدية.

أخذ هذا التفكير يتطور حتى أدى إلى ظهور نظرية تعرف بنظرية " التوقعات الرشيدة" وتقوم هذه النظرية على فكرة بسيطة مفادها ما يلي إن الإعلان على تغيير في السياسة النقدية يؤدي إلى أحداث توقعات من الوحدات الاقتصادية فيما يخص تطور مستوى الأسعار بصفة عقلانية حتى أنهم يدرجون فوراً في سلوكهم انخفاض مستوى الأسعار مما يسمح بغلاء أو تخفيض في ظرف زمني قليل الانعكاسات السيئة للسياسة النقدية الانكماشية، وبالعكس التوصل إلى محاربة التضخم في وقت قصير.

<sup>1</sup> - بخراز يعدل فريدة (2008)، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص ص 138،

- يقتضي أمر التصديق بإمكانية التأثير على الكتلة النقدية أن نؤمن بأن عرض النقود يبقى عاملاً خارجياً تؤثر فيه السلوكيات النقدية أي البنك المركزي ، وبهذا الصدد يجب أن نؤكد على الحقائق التالية: إن خلق النقود تأخذ في الأول شكل النقود الكتابية أي تخلق النقود بمناسبة عمليات الخصم أو القروض الخاصة عند الطلب من المؤسسات.

هذه النقود الجديدة تتداول و تحتفظ كسيولة وبذلك تؤدي إلى تحويل جزء من النقود الكتابية إلى نقود ورقية ، نتيجة تحول الودائع البنكية إلى نقود قانونية تنخفض السيولة البنكية التي ترتفع عند زيادة العمولات الصعبة و الذهب لدى البنوك وأيضا عندما لا يفضل الجمهور النقود السائلة.

ولكن بصفة عامة، عندما تكون السيولة لدى البنوك غير كافية، وعليه تلجأ لإعادة التمويل عند البنك المركزي عن طريق إعادة الخصم، السكن وعن طريق السوق النقدي، وهذا إصدار النقود القانونية من طرف البنك المركزي يتبع خلق النقود الكتابية من طرف البنوك الثانوية، عملية التتابع هذه في خلق النقود تبقى إجبارية عندما تكون البنوك داخل البنك المركزي أي في حاجة إليه.

وعليه يمكننا فهم تشجيع أو كبح البنك المركزي للبنوك الثانوية في رسم سياسة قرض معينة.

إن قدرة البنوك الثانوية على خلق النقود تولد خطر الإفراط في العملية مما يؤدي في حالات اقتصادية معينة إلى التضخم، فالبنك المركزي يتدخل بحيث يخفض من منح القروض المطلوبة من القطاع الغير بنكي.

فيمكن للبنك المركزي أن يؤثر على المادة المضافة أي الودائع السائلة بتجميد على شكل احتياطات إجبارية أو تخفيضها أو رفعها بحذر بتدخله في السوق النقدي و بتغيير شروط إعادة الخصم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - بخراز يعدل فريدة ، مرجع نفسه ، ص ص 141-142.

المطلب الرابع: المدرسة النقدية الحديثة

سنوضح في هذه المدرسة الدور الذي تلعبه النقود في تحديد سعر الفائدة وبالتالي مدى أثرها على مستوى النشاط الاقتصادي.

**تعريف سعر الفائدة:** يعرف الاقتصاديين الكلاسيك سعر الفائدة بأنه العائد الذي يحصل عليه الأفراد نتيجة انتظارهم مدة معينة من الزمن يمتنعوا فيها عن الاستهلاك و يحتفظون فيها بأموالهم في صورة مدخرات، أي أن سعر الفائدة لدى الكلاسيك تمثل العائد على الأنتظار أو العائد على الحرمان.

إلا أن جون ماينرد كينز لا يعترف بهذا التعريف و يقول أنه يجب أن يكون من الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون عائداً للادخار أو الانتظار كما يقولون ، ذلك أنه إذا اكتنز شخصاً مدخراته في صورة نقدية ، فهو لا يحصل على أية فائدة بالرغم من أنه يدخر تماماً كما حدث فيما سلف بل العكس إن التعريف المجرد لسعر الفائدة يخبر أن سعر الفائدة هو المكافئة عن التخلي عن السيولة لمدة معينة ذلك أن سعر الفائدة في حد ذاته ليس إلا النسبة المعكوسة بين مبلغ من النقود و ما يستطيع الحصول عليه بسبب التخلي عن حيازة النقود باستبدالها بدين لمدة معينة من الزمن.

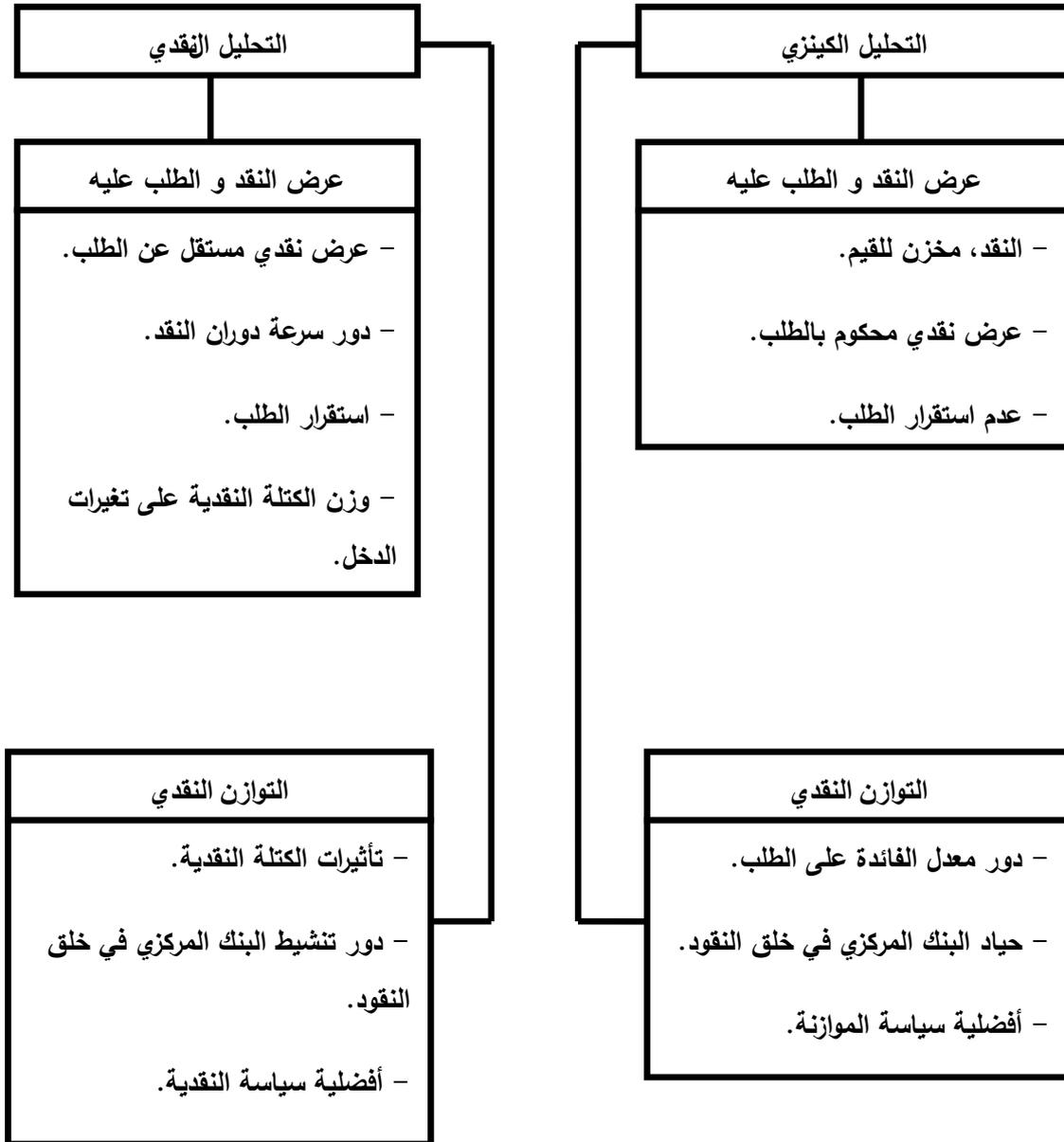
فتعريف النظرية الحديثة إذا هو أن سعر الفائدة ليس إلا مكافأة على التخلي عن السيولة وسنجد أن سعر الفائدة هو السعر الذي يوازن بين عرض كمية النقود و بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروات في صورة نقدية أو مطلب على النقود<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - سامر بطرس جلد (2010)، النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار البداية ناشرون و موزعون ، الأردن ، ص61.

الفروق بين التحليلين الكينزي والنقدي<sup>1</sup>:

يلخص برونل الاختلافات بين التحليلين الكينزي والنقدي في الشكل التالي:

الشكل (06): الفرق بين التحليل الكينزي والنقدي .



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب رحيم حسين .

<sup>1</sup> - رحيم حسين (2002)، النقد و السياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي و الغربي ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ص 135 .

**خلاصة الفصل:**

إن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية و المتمثلة في البنك المركزي فالأكيد أن لها أهداف و أدوات ففي ما يخص الأهداف فتمثل في تحقق العمالة الكاملة أو التشغيل الكامل و تحقيق استقرار الأسعار و رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أهداف أخرى تتصل في الأهداف الوسيطة.

أما فيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية و أخرى كيفية أو نوعية أما الكمية فتمثل في سعر إعادة الخصم و الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة، أما النوعية فتمثل في تنظيم الإئتان الاستهلاكي و الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان و السوق التمويلية بالإضافة إلى أدوات أخرى تستعملها السياسة النقدية تتمثل في الإقناع الأدبي و أسلوب العقلانية والتعليمات المباشرة و الرقابة والإجراءات .

بما أن البنك المركزي يمثل السلطة النقدية فهو يتحمل مسؤولية وضع و إدارة السياسة النقدية للوصول التي تحقق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسنى له إلا إذا تمتع بالاستقلالية تعطيه الحق في الإدارة و الموضوعية التي يكون على أسس اقتصادية بحثه.

# الفصل الثاني

**تمهيد الفصل:**

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة، يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه، و لهذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها هذا البيان يسمى " ميزان المدفوعات " وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل، وفي هذا الفصل سنتناول ما يلي:

**المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.**

**المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.**

**المبحث الثالث: كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.**

## المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل عليها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال وميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها:

**التعريف الأول:** (ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية والاقتصادية بينها وبين سائر دول العالم، و كل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة أخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس).<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** (ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى بلد ما خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة).<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** (يقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في فترة معينة من الزمن (عادة سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها).<sup>3</sup>

**التعريف الرابع:** (هو سجل إحصائي يبين المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - علي عباس(2009)، إدارة عمال الدولة، المدخل العام، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن ص 98.

<sup>2</sup> - مصطفى صالح سلامة (2010)، الإدارة الدولية، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، الأردن ص 9.

<sup>3</sup> - أحمد فريد مصطفى (2009)، الاقتصاد النقدي و الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة مصر ، ص 321 .

<sup>4</sup> - علي عبد الناصر الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، رسالة علمية غير منشورة ، ص 2.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لميزان المدفوعات ألا وهو عبارة عن سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات التجارية والاقتصادية لدولة ما والعالم الخارجي، وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

### المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

- إن لبيانات ميزان المدفوعات ودلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:
- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف، وكذا مستوى الأسعار و التكاليف...الخ.
  - يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.
  - إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
  - يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل نقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.
  - يتتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محددة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية، و الخدمية من وإلى الخارج و كذا العرض والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف.

- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل.
- يسمح ميزان المدفوعات بتحديد بعد و طبيعة العلاقة الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية، من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة.
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها إلتزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الإلتزامات.
- يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية ما يؤدي إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، حيث يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر يبين مدى قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض امتصاص الفائض أو إزالة العجز من أجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين المدفوعات.
- وبناء على ما تقدم فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية و إعداد السياسات الاقتصادية النقدية و المالية بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك و المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي و التجارة الدولية وما يمكن استخلاصه هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، و ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها الإلتزامات مع الخارج.
- مما سبق نجد أن ميزان المدفوعات له أهمية كبيرة في بناء الدول والحفاظ على تماسكها و ضمان حسن سير تطورها الاقتصادي، كما أنه أحد الاعتبارات التي تلجأ إليها الدول لتقييم أوضاعها الاقتصادية، وأنه القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - دوحة سلمى (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ص ص 102، 103.

### المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات.

إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها و تدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات، وعليه فالمعمول به هو إعداد كشف موجز بهذا الكم من معاملات و تجمعه في فقرات أساسية تعطي انطباع للقارئ عن طبيعة هذه العلاقات و أهمية هذا البلد و المشاكل التي يعاني منها، و في ضوء ذلك تم الاتفاق على أن يتكون ميزان المدفوعات على ما يلي:

#### **1- الحساب الجاري:** و يسمى حساب العمليات الجارية بحساب الدخل و ذلك لأنه يشمل كافة

المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان.<sup>1</sup>

- وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري و حساب التحويلات.

أ- **الحساب التجاري:** و الذي ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما:

- **حساب التجارة المنظورة (الحساب التجاري السلعي):** ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات

و الواردات من السلع المالية (الملموسة) التي تمر بحدود الدول الجمركية و يمكن حسابه بطرح

صادرات السلع الملموسة من واردات الدول من السلع الملموسة.

- **حساب التجارة الغير المنظورة ( الحساب التجاري للخدمات ):** و يشمل كافة الخدمات المتبادلة

بين الدول و الخارج مثل : خدمات النقل و التأمين و السياحة إلى جانب الخدمات الحكومية

ويمكن حسابه بطرح صادرات الدولة من الخدمات من وارداتها من الخدمات.

ب- **حساب التحويلات:** و يتضمن هذا الحساب الهدايا و الحوالات و التحويلات و يمكن حسابه

بطرح التحويلات النقدية إلى داخل الدول من التحويلات النقدية إلى خارج الدولة.<sup>2</sup>

#### **2- حساب رأس المال ( العمليات الرأسمالية):** ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية

إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدولة أو حقوقها تجاه

الغير، و تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة

معنية و يشمل نوعين من رؤوس الأموال و هما:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مجدي محمود شهاب و سوزي (2006)، العلاقات الاقتصادية الدولية الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 97.

<sup>2</sup> - عبد العزيز برنه (2016)، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999 - 2014) ( مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية و دولية ص 45 .

<sup>3</sup> - عبد العزيز برنه (2016)، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999 - 2014) ( مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية و دولية ص 45 .

أ- رؤوس أموال طويلة الأجل : وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة ( شراء و بيع الأوراق المالية" أسهم و سندات") وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

ب- رؤوس الأموال قصيرة الأجل: يطلق عليها اسم الحساب النقدي و تشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول و الخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية والقروض قصيرة الأجل والأوراق المالية.<sup>1</sup>

3- ميزان الذهب و الصرف الأجنبي: و يسمى كذلك بحساب الذهب والصرف الأجنبي و يضم ما يلي:

- تحركات الذهب لأغراض نقدية.
  - التغيرات في الاحتياطي من العملات الأجنبية.
  - حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة و المدينة.
- وتتم جميع العمليات بين المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة الزمنية التي تسجل فيها تحركات رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات، وأن معاملات هذا الميزان لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة وإنما ترتبط بها في سنوات سابقة أو لاحقة.<sup>2</sup>

#### 4- فقرة صافي السهو و الخطأ:

- على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ الإختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال صافي السهو والخطأ.
- ينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة و لا ينبغي إدراجه في البنود الأخرى بدون تميز و يشتق صافي السهو و الخطأ كقيمة باقى على أساس قيمة صافي الاقتراض.
- يمكن أن يشتق من الحساب المالي ناقصاً قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري و الحساب الرأس مالي.

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شبيب (2011) ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، ص 78.

<sup>2</sup> - شقيري نوري موسى و آخرون (2012)، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 199.

- ينبغي لمعدي البيانات تحليل قيم صافي السهو والخطأ، فقد تساعد معرفة حجمها واتجاهاتها في الوقوف على المشكلات المتعلقة بالبيانات، مثل نطاق التغطية أو عدم الدقة في إبلاغ البيانات.<sup>1</sup>

نظراً لتعدد المعاملات الاقتصادية لا بد من تقسيمها وفق عناصر أساسية، حيث يضم كل منها نوع متميز من هذه المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة، و يختلف هذا التقسيم من دولة إلى أخرى.

<sup>1</sup> - وليد عبيدي عبد النبي ، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، رسالة علمية غير منشورة ، العراق ، ص 11.

جدول (01): يبين حسابات ميزان المدفوعات:<sup>1</sup>

1- صادرات السلع و الخدمات (+)

- السلع.
- الخدمات ( السياحة، التأمين، الخدمات المصرفية، الدخل من الأصول المملوكة بالخارج كالفائدة و التوزيعات... الخ).

2- واردات السلع والخدمات (-).

- السلع.
- الخدمات ( السياحة، التأمين، دخل المستثمر الأجنبي من الأصول المحلية كالفائدة و التوزيعات... الخ).

3- التحويلات من جانب واحد (-) : صافي التدفق للخارج.

4- الحساب الجاري (= 3+2+1).

5- صافي الأصول الخاصة المملوكة بالخارج { الزيادة = تدفق رأس المال للخارج (-) }.

- الاستثمار المباشر.
  - الاستثمار في المحفظة المالية.
- 6- صافي الأصول الأجنبية الخاصة { الزيادة = تدفق رأس المال للداخل (+) }.

- الاستثمار المباشر.
- الاستثمار في المحفظة المالية.

7- حساب رأس المال ( 6+5 ).

8- التغير في احتياطات الصرف الأجنبي { 7+4 ، الزيادة = (-) }.

9- الفروق الإحصائية (+ أو -).

10- حصة حقوق السحب الخاصة (+).

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب سي بول هالوود.

<sup>1</sup> - سي بول هالوود (2007)، النقود و التمويل الدولي ، الطبعة الإنجليزية international money and finance، دار المريخ للنشر، ص 49.

### المطلب الرابع: كيفية القيد في ميزان المدفوعات.

هناك قاعدة قيد مزدوج يتم فيها القيد لميزان المدفوعات، و تفيد هذه القاعدة في كل معاملة من المعاملات الاقتصادية و التي تظهر في الميزان من خلال:

- جانب الدائن في الأصول، تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج.
- الجانب المدين و التي تظهر في الخصوم، وهي قيمة تؤدي إلى نقص في الحقوق الصافية لدى الأجنب.<sup>1</sup>

وهكذا من حيث المبدأ يكون مجموع القيود الموجبة مطابقا لمجموع القيود السالبة، و بذلك يكون صافي المعاملات يساوي صفرا.

أن أغلب القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، و تتكون هذه القيم من موارد حقيقية (سلع و خدمات) و بنود مالية.

ولذلك فإن القيود الدائنة والمدينة التي تعكس ذلك وفق نظام القيد المتبع، غالبا ما تكون نتيجة لقيود ذات قيم متساوية تم تبادلها، و حينها تكون هناك بنود أخرى ليس لها مقابل، أو أن يكون القيد في جانب واحد لأسباب أخرى، فإن أنواعا خاصة من القيود يطلق عليها تحويلات بدون مقابل و القيود المقابلة على التوالي يجري قيدها بغرض الموازنة.

ووفقا لمعايير هذا النظام، فإنه عند إعداد البيان يتم تسجيل القيود التالية كقيود دائنة:

- الموارد الحقيقية التي ترمز إلى الصادرات.
- البنود المالية التي تعكس إما تخفيضا في الموجودات الأجنبية للاقتصاد أو زيادة في مطلوباته الأجنبية.

- و بعبارة أخرى فإنه بالنسبة للموجودات سواء كانت حقيقية أو مالية فإن الرقم الموجب (الدائن) يمثل انخفاضا في الحيازات بينما يمثل السالب (المدين) زيادة فيها<sup>2</sup>.

وعلى العكس من ذلك، فإنه بالنسبة للمطلوبات (أو التي يمكن النظر إليها كعكس للموجودات المالية) فإن الرقم الموجب يظهر زيادة و الرقم السالب يظهر نقصا.

<sup>1</sup> - زاهد عبد الرحيم عاطف (2009)، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار الرابية للنشر و التوزيع الأردن، ص 73.

<sup>2</sup> - محمد صفوت قابل (2010)، نظريات و سياسات التجارة الدولية، رقم الإيداع 2010/20342، ص ص 225 ، 226

- أما التحويلات بدون مقابل، و القيود فإنها تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل مدينة، و مدينة عندما تكون هذه القيود دائنة.

وعمليا فإن أغلب بيانات ميزان المدفوعات تختصر إلى حد ما، إما لأسباب إحصائية أو تحليلية أما القيود الدائنة و المدينة لنوع واحد من السلع، الخدمة، الدخل، أو أي بند مالي فإنها إما أن تظهر بشكل منفصل أو مجمع.

مثالا على ذلك فإنه بدلا من إظهار صادرات البضائع (دائن) والواردات (مدين) فإنه يمكنه إظهار الفائض أو العجز التجاري ( كصافي في دائن أو مدين على التوالي).

وينفس الطريقة، فإن القيد الذين يسجلان جانبي الدائن و المدين لنفس المعاملة يمكن تجمعهما في قيد واحد يكون رصيده صفرا، و في تلك الحالة تكون المعاملة في الواقع قد استبعدت أو حذفت من البيان.

وعلى سبيل المثال، فإن المعدات العسكرية المقدمة كمنحة أو هبة يمكن أن تقيد كدائنة في بند البضائع مع قيد مقابل مدين في التحويلات بدون مقابل في بند مختلف، أو يمكن استبعاد المنح العسكرية من البيان بإجراء قيد مقابل للمعدات العسكرية و التحويل في بند صوري واحد من الممكن طمس معاملة بسبب أن رصيده سيكون صفرا.

و بذلك فإن المحتوى أو الشمول الواضح للبيان يعتمد على ما إذا كانت المعاملات قد تم معالجتها على أساس إجمالي أو صافي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد صفوت قابل، مرجع نفسه ، ص 226.

## المبحث الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.

رأينا فيما سبق أن جانبي ميزان المدفوعات متكافئين من الناحية الحسابية البحتة ومع هذا فكثيرا ما نسمع عن فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى توازن ميزان المدفوعات و الاختلال فيه أسبابه و أنواعه و آثار عدم التوازن.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات.

إن معادلة ميزان المدفوعات (B) هي الصادرات منقوصا منه المستوردات (M) والتحويلات الرأسمالية (F) وصافي التحويلات من العاملين (R) و لابد أن نعلم بأن قيمة الصادرات هي مستوى الأسعار المحلية (P) مضروبا بكمية الصادرات (x) كما أن قيمة المستوردات هي مستوى الأسعار المحلية (P) أو (PF/E) مضروبا في كمية المستوردات (M) و عليه فإن معادلة ميزان المدفوعات ستصبح كما يلي:

$$B = P \times (P_i E) - PF/E \cdot M (y, P, E) - F(R)$$

وتعزي فكرة توازن ميزان المدفوعات إلى تعادل الصادرات مع الإستيراد، ومن ثم لا يمكن لأي دولة أن تستورد أكثر من صادراتها، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطياتها من العملات الأجنبية أو القروض أو المنح، كما لا يمكن لأي دولة أن تسترد أقل من صادراتها ما لم يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطياتها من العملات، فإذا حدث عجز في أحد المكونات لا بد من وجود فائض في مكون آخر حتى يتحقق التوازن.<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات توازن محاسبي و توازن اقتصادي:

**1- التوازن المحاسبي:** و يقصد به أنه يتحقق التعادل و التكافؤ بين جملة إيراداتها من الصرف الأجنبي و جملة مدفوعاتها منه، أي تساوي حتمي بين العناصر الدائنة و العناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية، أي أنه ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية المحاسبية، لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين.

<sup>1</sup> - فتحي أحمد ذياب عواد (2013)، اقتصادية المالية العامة، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 216.

<sup>2</sup> - سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني (2010)، النقود و البنوك و المصارف المركزية دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ص 312.

<sup>3</sup> - جابر البشير الحسن (2015)، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970 - 2013 م) مجلة العلوم الاقتصادية العدد 16، ص 66.

2- التوازن الاقتصادي: يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الدخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.<sup>1</sup>

- من خلال ما سبق نستخلص أن التوازن في ميزان المدفوعات يكون وفق حالتين فقد يكون متوازن من الناحية المحاسبية حيث يكون هذا التوازن حتميا، و قد يكون متوازنا من الناحية الاقتصادية حيث أن هذا التوازن لا يكون حتميا.

### المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات يكون متوازنا محاسبيا نظرا لإنتاج طريقة القيد المزدوج لكن قد يحدث خلل في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات و الذي يؤدي عجزه إلى أضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل و توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر صرف العملة لبلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في ميزان المدفوعات.

2- أسباب هيكلية: وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية ( سواء صادرات أو واردات )، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ( زراعية أو بترولية ) حيث عادة ما تتأثر هذه

<sup>1</sup> - محمد صلاح (2010)، المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ، جامعة حسبية بن بو علي - الشلف - ص 16 .

- الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغيير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع، أو عند حدوث تقدم في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.<sup>1</sup>
- 3- أسباب دورية: تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة و يقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، مثل حالات الركود و الرخاء.
- 4- الظروف الطارئة : تحدث في حالات فيضانات أو جفاف في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا.
- 5- التضخم المحلي: إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها المستوردة والنتيجة هي عجز في الحساب الجاري، و تبعا لذلك في ميزان المدفوعات.
- 6- الاختلال العارض و الموسمي: الأول الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و الثاني الذي يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال و يمس خاصة الدول التي لها المحاصيل الموسمية أو منتجات موسمية.
- 7- الاختلال الناجم عن التغيير في حركة الدخل : و هذا بسبب الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد وما يترتب على مثل هذه التغيرات من أثر في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>
- يمكن القول بأن الدولة تمر بظروف معينة من شأنها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات سواء في شكل عجز أو فائض بحيث تتجم عنها الأسباب سابقة الذكر، و التي تتميز بالاختلاف النوعي فيما بينها.
- وعموما يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة من خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي، و انتقاله من مرحلة اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متقدم و بهذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان مدفوعات الدولة.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم عبد الرحيم (2014)، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، ص 183.

<sup>2</sup> - رشيدة زاوية (2015)، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013 ) ، مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، ص 18 .

**المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.**

تتنوع الإختلالات التي يمكن أن يتعرض لها المدفوعات، باختلاف أسباب حدوثها، و لا يقتصر الاختلال على حالة العجز فقط كما يظنه البعض و لكنه يشمل أيضا حالة الفائض، و نذكر من أنواع الاختلال:

**1- الاختلال المؤقت: و ينقسم بدوره إلى عدة أنواع نوجزها فيما يلي:**

**أ- الاختلال العارض:** وهو ناجم عن خلل طارئ أو عارض، سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثها دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية، كحدوث كوارث طبيعية تصيب المحاصيل الزراعية لبلد معين، فتقل صادراتها مما يسبب العجز في حسابه الجاري، بينما يزداد الطلب العالمي على نفس المنتجات في بلد آخر فيحقق فائضا.<sup>1</sup>

**ب- الاختلال الموسمي:** يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده و العكس صحيح و يظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في المعاملات مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز هذا من الاختلال لا يتطلب سياسة معنية للمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

**ج- الاختلال النقدي:** من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوتة بين دول العالم المختلفة و هذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدة النقد الخاصة بهذه الدول، وبمعنى آخر فهناك علاقة معينة بين تغيير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية، وتغيير سعرها في الأسواق العالمية، مما قد يحدث انخفاض قيمة عملة الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالدول الأخرى مما قد يترتب عليه ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يسمى بالاختلال النقدي لأنه يرتبط بقيمة النقد الوطني و الأسعار السائدة.<sup>2</sup>

**د- الاختلال الهيكلي:** و هو ذلك الاختلال القائم بين حجم و بنيان الطلب الكلي من ناحية و بين حجم و نوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى، و يرجع هذا النوع من الاختلال إلى تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر أو تغير عرض عناصر الإنتاج وكذلك تغير فنون الإنتاج، التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، و مثل هذا النوع لا يصلح

<sup>1</sup> - نويوة عمار (2014)، اقتصاد دولي مطبوعة ، مقدمة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، ص 29

<sup>2</sup> - مفهوم بلقاسم (2013)، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2009)، مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ص32.

لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، و إنما يلزمه الارتفاع بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الدخل وكذا الاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة، و بمعنى آخر فإن أساليب علاج هذا الاختلال يجب أن تتصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته و ذلك بطبيعة الحال يتطلب الكثير من الجهود التي قد تمتد لفترة طويلة.<sup>1</sup>

2- الاختلال الدائم: بمعنى أن يبقى لفترات طويلة و يجلب متاعب كبيرة على الاقتصاد، فهو كفيل بالقضاء على الاحتياطات الخارجية، بالإضافة إلى مشاكل في الصرف الأجنبي و التي تؤدي في النهاية إلى تدهور حقيقي في المركز الخارجي للبلاد، و يقع بسبب فقدان التوازن بين ظروف العرض و ظروف الطلب، و يتطلب إجراءات غير عادية مثل تعقيد الصرف و فرض رسوم عالية و وضع قيود على التجارة الدولية.<sup>2</sup>

- يمكن القول بأن أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات تعود إلى أسباب عديدة و ذلك إذا كانت المدفوعات أكبر من المقبوضات، بحيث أن أي تغير يحصل في أي جانب من الجوانب فهو يؤثر على الآخر.

### المطلب الرابع: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات.

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، حسب نوع الاختلال، ففي حالة العجز فإن خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة هي الاحتياطات الرسمية من ذهب و أرصدة نقدية سائلة، فنقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول، وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها.

لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، و تقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

يكون للاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاضه و بالتالي تدهور الإنتاج و انتشار البطالة و انخفاض الإنفاق الإستثماري و زيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، أي بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب ، خاصة إذا كان الميل الحدي للإستيراد مرتفع و يزيد من حدة الانكماش.

<sup>1</sup> - خليفة عزي (2012)، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و تأثير على ميزان المدفوعات (

1985 - 2008 ) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة المسيلة ، ص 16.

<sup>2</sup> - ناهض قاسم القدرة (2013)، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه و ظروف علاجه قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، فلسطين ، جامعة الأزهر ، ص 41 .

الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال العجز، بالإضافة إلى أنها تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها.

أما الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة لأن هذا التراكم هو أموال جامدة، تؤدي إلى مشاكل دولية صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض كمنح الإعانات أو إقامة إستثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة واردتها لتفادي الوقوع في أزمة.<sup>1</sup>

و في الختام يمكن القول أن كل الآثار الناتجة عن الاختلال يمكن التخفيف من حدتها، بمحاولة علاجه باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها آثار على عناصر أخرى، و يكون في أسرع وقت ممكن من أجل عدم تفاقم هذا الاختلال.

<sup>1</sup> - حنان لعروق (2005)، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة متورتي قسنطينة ، ص ص ، 50-51.

### المبحث الثالث: كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن العجز في ميزان المدفوعات يعد بمثابة صافي صادرات سالب، و حيث أن الصادرات جزء من الطلب الكلي على الإنتاج المحلي يؤدي نقص الطلب وهو العجز إلى خفض الناتج<sup>1</sup> و يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد و بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، و يجب أن نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات بهذا المفهوم و بين الخلل فيه، فاللفظان غير مترادفان فاللفظ الثاني يشمل حالة العجز والفائض في ميزان المدفوعات، و يقصد بالفائض زيادة جانب الدائن عن جانب المدين في العمليات المستقلة في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

ولمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات هناك عدة طرق سوف نذكرها بالتفصيل.

#### المطلب الأول: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية و الكينزية.

لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على نحو يتسنى معه العودة مرة أخرى إلى التوازن التلقائي.

1- التصور الكلاسيكي: و يرى أن العودة إلى التوازن في ميزان المدفوعات إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار، وهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود، وقانون " ساي " بالنسبة لعناصر الإنتاج ونظريات النفقات النسبية<sup>3</sup> وهنا فإن تغيير مستويات الأسعار في بلد ما، يتبعه بالضرورة تغيير حجم السلع المتبادلة واتجاهها، و بالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب وأن هذا الاختلال لا يستمر طويلا وإنما يزول في المعتاد و بصورة تلقائية دون أدنى تدخل حكومي، حيث أن زيادة قيمة الإسترادات على قيمة الصادرات ولأي سبب كان، مثلا تنطوي بطبيعة الحال على وجود عجز في الميزان التجاري، وفي ظل نظام الذهب لا بد من تغطية هذا العجز بالذهب وهو يعني خروج النقود الذهبية من البلد المعني بمبلغ هذا العجز، ويؤدي ذلك حتما إلى قلة عرض هذه النقود، و بالتالي إلى انخفاض الأسعار المحلية، و يكون هذا الانخفاض مغريا للمستوردين الأجانب فيزداد طلبهم على المنتجات المحلية، وأن يؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة الصادرات بالنسبة إلى الاستيرادات، أي بمعنى آخر دخول نقود جديدة بما يعادل العجز السابق فيحدث التوازن في ميزان

<sup>1</sup> - أحمد إبراهيم علي (2016)، التنمية الاقتصادية و قيد ميزان المدفوعات نبذة مختصرة، ص 6.

<sup>2</sup> - سمير فخري نعمة (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع الأردن، ص 76.

<sup>3</sup> - بسام الحجاز (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، ص 65.

المدفوعات، وهكذا تنحصر العلاقة في إعادة التوازن في النظرية الكلاسيكية في العلاقات السعرية أي فيما بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية للسلع المتبادلة و ذلك بالاعتماد على دور كمية النقود في الداخل والخارج، وعلى تبعية هذه الكمية النقدية من حيث الزيادة أو النقصان لكمية الذهب الصادرة أو الواردة، نتيجة لما تفترضه هذه النظرية من أن زيادة أو نقصان كمية النقود تؤدي إلى زيادة أو نقصان الطلب الكلي على السلع والخدمات، و أن زيادة أو نقصان هذا الطلب تؤثر في مستويات الأسعار، والنفقات دون مستويات التشغيل و الدخل القومي. و في نفس الوقت تفترض هذه النظرية أن كمية النقود المتغيرة ( بسبب الحسابات الخارجية ) في ظل نظام الذهب، هي كمية الذهب النقدي التي تدخل هذه الحسابات فحسب. و لكن الواقع لم يكن نظام الذهب جامدا كما تصوره الكلاسيك أي في أن تعتمد كمية النقود على كمية الذهب تماما، فعند دخول الذهب إلى القطر المعني (أو خروجه من هذا القطر) كان على البنك المركزي أن يزيد أو يقلل من عرض النقود بإضعاف كمية الذهب الداخلية ( أو الخارجية )<sup>1</sup>. و ذلك أنه كان عليه أن يشتري (أو يبيع) بجانب الذهب كمية من السندات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فإن نظام الذهب الذي اعتمده النظرية الكلاسيكية لم يضمن في الواقع وخلال جميع الفترات التي طبق فيها تحقيق التوازن المنشود في ميزان المدفوعات، و إنما كان عاملا من عوامل تحديد حجم اختلال المعاملات الاقتصادية على الرغم مما ساهم فيه من تقليل حجم الاختلال كما ولا شك فيه، أن الاتكال على دور النقود و نتائجها التلقائية في تعديل ميزان المدفوعات جعل هذه النظرية تهمل إلى حد كبير الآثار الاقتصادية الفعلية لاختلالات ميزان المدفوعات في الداخل وخاصة في التشغيل والدخل القومي، حيث أنها حسرت هذه الآثار في الأسعار والنفقات.

وبالتالي استمرت هذه النظرية تسقط ، في اعتبارها تأثير الانعكاسات الاقتصادية المحلية في إعادة التوازن إلى أن ظهرت النظرية الكينزية.<sup>2</sup>

**2- التصور الكينزي :** تعتمد هذه النظرية على التغيرات في الدخل استنادا إلى فروض النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات و أهم شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- جمود الأسعار ( ثباتها ).
- سيادة حالة التوظيف الناقص.

<sup>1</sup> - هوشيار معروف (2006) ، تحليل الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى دار النشر جرير للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 262 .

<sup>2</sup> - مرجع نفسه ، ص 262 .

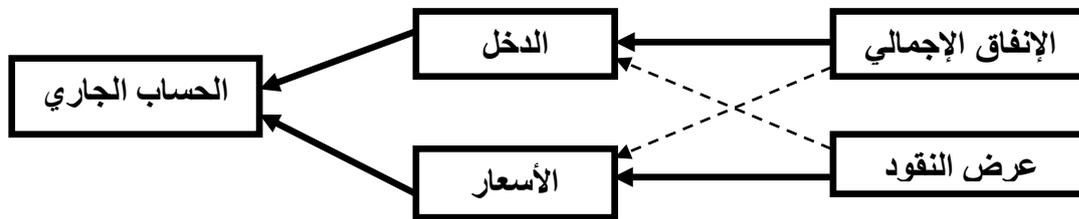
وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، و بالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا نتيجة التزايد في صادراته، و من تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن للميزان و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزانية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التعديل التلقائي لميزان المدفوعات.

إن كلا من النظريتين السابقتين تعرضت إلى انتقادات مهمة ومصدر هذه الانتقادات يقع في أصل هذه الآليات التي تركز على ترك الذهب من حرية الدخول والخروج من وإلى الدولة للتأثير على كمية النقود ومن ثم إحداث تغييرات في الأسعار المحلية أو سعر الصرف ليعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

تعد آلية التعديل التلقائي في ظل أسعار الصرف الثابتة، هي دالة في الإنفاق الكلي وعرض النقود والليان يعملان في نفس الاتجاه، وكلاهما يؤثر على الاقتصاد من خلال آليات الدخل والأسعار، ويمكن توضيح العلاقات الأربع في الشكل التالي:

### الشكل (07): يبين العلاقة بين الإنفاق الكلي و عرض النقود



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب عبد الكريم جابر العيساوي.

حيث يؤدي العجز في ميزان المدفوعات تلقائياً إلى تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي لدولة ما أو تخفيض معدلات زيادة الأسعار من خلال عوامل نقدية و غير نقدية ، في حين أن الفائض يرفع النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار، إن الانخفاض في النشاط الاقتصادي الناجم عن العجز يحمل في طياته بدورا آلية لعكس العجز جزئياً، حيث أن دخل

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر(2011)، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات الطبعة الأولى ، دار الفكر ناشرون و موزعون ، الأردن ص 143 .

<sup>2</sup> - عبد الكريم جابر العيساوي (2015)، التمويل الدولي (مدخل حديث ) الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن، ص 268 .

المجتمع يحدد مبدئياً الواردات، إن حدوث انخفاض في الدخل القومي يعني أن استهلاك السلع والخدمات سوف يقلص بما في ذلك السلع المستوردة، و بالمثل يحدث انخفاض في إستيراد الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وتعرف النسبة من التغير في الدخل القومي التي تتحول إلى تغير في الواردات بالميل الحدي للإستيراد، وكلما زادت قيمة الميل الحدي للإستيراد كلما قوي الأثر على الواردات الناجم عن تخفيض معين في الدخل القومي، و أبعد من ذلك، فإن الانخفاض في مستوى الطلب الكلي، يعني أن مقدار أكبر من القدرة الإنتاجية يتم تحريرها لإنتاج السلع المصدرة، و كلما انخفاض مستوى الطلب في البلد كلما زادت الضغوط على المنتجين لتسويق منتجاتهم بالخارج، و لكن عندما يكون الطلب المحلي مرتفعاً يكون للمنتجين حافز ضعيف لتسويق منتجاتهم بالخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الموارد الإنتاجية المتاحة وتحسن الموقف التنافسي للدولة في أسواقها والأسواق العالمية مكملاً لبعضهما البعض، فسلوك الأسعار النسبية في الداخل و الخارج هو المحدد للوضع التنافسي، وعادة ما تشهد دولة العجز تخفيض في معدل تضخم الأسعار، و إلى أي مدى يقود التحسن في الحقوق التنافسية إلى تخفيض الواردات و زيادة الصادرات يقدم على درجة استجابة المجتمع للتغيير في الأسعار، وكلما ارتفعت الاستجابة كلما ازداد التحسن في الحساب الجاري المتوقع حدوثه، نتيجة تخفيض معين في الأسعار النسبية والخالصة هي أن آليات الدخل والأسعار التي تتمخض عن العجز تنطوي على تخفيض هذا العجز.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

يحدث في كثير من الأحيان أن لا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن، لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الائتمان و الدخل القومي، و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الائتمان و استقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل وخارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:<sup>2</sup>

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم منصور علي مسعود عطية (2007)، الطبعة الإنجليزية **international economies** ، الطبعة العربية مالية دولية ، دار المريخ للنشر ، مصر ، ص ص 305 ، 306 .

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم و عبد الرحيم (2014)، **اقتصاديات النقود و البنوك** دار التعليم الجامعي ، مصر، ص 190 .

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد
- مثل نظام الحصص
- الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.
- أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: التسوية عن طريق السياسة النقدية و السياسة المالية.

يمكن للسياسة المالية والسياسة النقدية معالجة اختلال ميزان المدفوعات وذلك عن طريق التأثير في أدوات كل من السياستين حيث يتم ذلك عن طريق.

**1- السياسة النقدية:** يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف، إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض المستوردات المحلية مما يؤدي إلى تصحيح اختلال ميزان المدفوعات .

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج و بالتالي تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع قصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.<sup>2</sup>

**2- السياسة المالية :** السياسة المالية هي مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثر في الاقتصاد القومي و المجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة ، وهي ذلك الجزء من سياسات الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم وعبد الرحيم ، مرجع نفسه ص ، ص 190 - 191

<sup>2</sup> - موسى سعيد مطر و آخرون (2008) ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ص 24.

<sup>3</sup> - درواصي مسعود (2006)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر ، ص ص 48 - 49 .

و يتخلص مضمون هذه الطريقة أن إتباع سياسة مالية إنكماشية يؤثر على حجم الإنفاق و الدخل القومي و هذا يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، افترض مثلا أن إحدى البلدان التي تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها يخفض عرض النقود ، تزيد الضرائب ، تخفض الإنفاق الحكومي وبصفة عامة تحاول تخفيض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، في هذه الحالة سينخفض الإنفاق المحلي مباشرة، ومعه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وجزء من الانخفاض في الإنفاق المحلي سينصب على الإنتاج الذي يحدث بدوره أثارا للمضاعف التي تخفض الإنفاق المحلي، و معه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة أكثر، والانخفاض في الإنفاق المحلي قد يخفض الطلب الداخلي على السلع القابلة للتصدير، من ثم يحرر سلعا أكثر من الاستهلاك المحلي للتصدير، وعلاوة على ذلك ، قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج المحلي إلى بعض الانخفاض في الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، مسببا تحويل إنفاق كلا من المواطنين والأجانب من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا، ونتيجة هذه العمليات كلها ستكون هي تحسين ميزان المدفوعات، بالرغم من أن مثل هذا التحسن سيصطحبه انخفاض في الدخل والتوظيف، لذلك فإن هذه السياسة الانكماشية ستكون ملائمة إذا كان البلد يعاني من ضغط تضخمي في الداخل وأيضا لديه عجز في ميزان المدفوعات، فإذا كان أحد البلاد يعاني من طلب كلي زائد على السلع والخدمات وأيضا لديه عجز في ميزان مدفوعاته فإن تطبيق إجراءات مالية إنكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد على السلع و الخدمات وهذا الأثر في حد ذاتها كفيل بأن يخفض الواردات و يشجع الصادرات، و بالإضافة إلى ذلك سيمنع وقف التضخم على الأقل مركز البلد التنافسي من أن يسوء أكثر.<sup>1</sup>

ومنه يمكن القول أن وجود اختلال في ميزان المدفوعات تعد أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد لذلك يجب على السلطات العامة التدخل من أجل إحداث التوازن و ذلك لمعالجة أسباب هذا الاختلال.

### خلاصة الفصل:

<sup>1</sup> - كامل بكري (2002) ، الاقتصاد الدولي ، التجارة و التمويل ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، مصر ، طبعة 2002 ، ص 412.

لقد هدفنا من خلال هذا الفصل إلى تعريف ميزان المدفوعات الذي هو عبارة عن بيان حسابي وإحصائي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة وأوضحنا كيفية تسجيل المعاملات الاقتصادية بين الوطن والخارج، حيث يخضع ذلك للقاعدة المحاسبية المعروفة بالقيود المزدوج على أساس أن أي عملية تجارية لها جانبين أحدهما مدين و الآخر دائن، كما تناول الفصل مكونات ميزان المدفوعات بدءاً من الحساب الجاري الذي يشمل الميزان التجاري و ميزان الخدمات بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد بالإضافة إلى حساب رأس المال و حساب الذهب و الصرف الأجنبي وصولاً إلى فقرة السهو و الخطأ، وكذلك شرح مفهوم التوازن والاختلال لميزان المدفوعات وأسباب هذا الاختلال وأنواعه حيث يكون الاختلال دائماً و قد يكون مؤقتاً، كما تطرقنا إلى كيفية معالجة هذا الاختلال عن طريق النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية وكذلك معالجته عن طريق تدخل الحكومة بالإضافة إلى معالجته عن طريق السياستين المالية و النقدية.

# الفصل الثالث

**تمهيد الفصل:**

أمام ضعف الموارد الادخارية للاقتصاد الجزائري، ونظرا للحاجة الملحة لدعم وتمويل الاستثمارات للقيام باقتصاد الدولة، كان لزاما على السلطات العمومية استعمال النقود كملجأ لتدعيم الاستثمارات ومن تم تحقيق النمو المتسارع للاقتصاد الجزائري والنهوض به من جديد، الذي خرج محطما من المرحلة الاستعمارية، فالإستراتيجية الاستثمارية التي اتبعتها الجزائر تطلبت عرضا معتبرا من النقود ووضع السياسة الاقتصادية نقدية ومالية التي من شأنها تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري. وبعد التطرق للجوانب النظرية في هذا البحث، ارتأينا طرح هذا الفصل الذي يتناول تطور السياسة النقدية في الجزائر وكذا تطور ميزان المدفوعات الجزائري. وذلك من الفترة 2006 إلى 2016 ، وتم التركيز في هذا الفصل على السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 لأن في هذه الفترة أصبح تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل انسياق اقتصاد كلي مختلف للغاية عن الصياغ الذي عرفته الساحة المصرفية بعد الاستقلال وحتى بداية التسعين.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري (2006-2016).
- المبحث الثالث: توازن ميزان المدفوعات كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

## المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

شهدت السياسة النقدية في الجزائر تطورات متباينة ويظهر ذلك جليا من خلال القوانين والتشريعات الاقتصادية بدءا من قانون ( 12/86 ) فقانون (06-88) و بعد ذلك جاء قانون ( 10-90 ) والمتعلق بالنقد والقرض ، الذي يعتبره رجال الاقتصاد حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية في الجزائر نتيجة تأثيره الشامل على هذه الأخيرة، وتبعته بعد ذلك عدة إصلاحات تقريبا كل سنة.

### المطلب الأول: السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض.

مع انخفاض أسعار النفط سنة 1986 ( الصدمة البترولية) بدأت الجزائر تعاني من صعوبات ومشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام، وتزايد العجز في ميزانية الدولة وكذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية، و للحد من هذه المشاكل لجأت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية لإعادة التوازن الاقتصادي الكلي كتحسين ميزان المدفوعات، وأولى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر شرع فيها في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ولقد تضمن هذا الإصلاح في هذه الفترة إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعطائها الاستقلالية.

### 1- مسار السياسة النقدية خلال الفترة 1962-1980

يعد أول إجراء قامت به السلطات الجزائرية بعد الاستقلال هو فصل الخزانة العامة للجزائر عن الخزانة الفرنسية في 29 أوت 1962، مما خول لها القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزانة العامة والتدخل في بعض القطاعات والميادين الاقتصادية والتكفل بالأنشطة الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد آنذاك، كما تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بموجب قانون 61/144 والذي حدد مهامه في نفس القانون كبنك للبنوك وبنك للحكومة وبنك الإصدار<sup>1</sup>.

- إن اختيار الجزائر للنظام الاقتصادي الموجه مركزيا جعل القطاع المصرفي تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة، فأنحصرت مهام هذا القطاع في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة من أجل بناء الاقتصاد الوطني، و بالتالي كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، والسياسة النقدية كانت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية و كانت الأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي القرض وبشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي، وذلك لضعف قدرة التمويل الذاتي والطلب على القروض المصرفية، نتيجة لنقص المشاريع الاستثمارية، وعليه فإن مقابلات الكتلة النقدية كانت القروض المطلوبة من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي ومعدلات

<sup>1</sup> - بن الدين محمد أمين ( 2010 )، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 125.

الفائدة كانت تحدد إداريا ويشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط البنكي أما طبيعة النقود في هذه الفترة لم يولي لها الاهتمام فعندما أصدرت العملة الوطنية لم تستعملها كأداة نشيطة للتنمية ولم تستعملها في علاقاتها الدولية، ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية على الرغم من أنها رمز من رموز السيادة الوطنية.

- نظرا لهذه الظروف وابتداء من سنة 1965 أعادت السلطة النظر في الأسس التي يركز عليها عمل البنك، لكن ما ميز هذه الفترة ضئيل جدا مما استدعى تغيير يمس الدور والقانون الأساسي للبنك المركزي والبنوك التجارية للسياسة النقدية والاقتصاد النقدي ككل، من خلال الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي ينص على التخطيط المركزي الإجمالي والذي أعطى أولوية للتخطيط على العملة والمنظومة المصرفية على السياسة النقدية، وأصبح ذلك مؤكدا عند تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وحتى الإصلاح المالي لعام 1971 لم تدرج النقود كوسيلة لتكوين رأس المال بل بقيت كوحدة حساب ووسيلة التداول ودورها سلبي وحيادي مما تسبب في تغييب السياسة النقدية في تأدية دورها وأن عرض النقود يمثل كمية النقود الواجب إصدارها حتى تسمح بتمويل الاقتصاد وتسييره وفقا لأهداف الخطة المركزية القائم على اقتصاد الاستدانة، وأنه غير مستقل عن نوع وتسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة، وكان ذلك مؤكدا في قانون المالية لعام 1971 الذي تم فيه إعادة دوائر التمويل طالما أن اهتمام الدولة كان منصبا على تمويل الاستثمارات المخططة<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الوضعية النقدية خلال هذه الفترة تميزت بالخصائص التالية:<sup>2</sup>

- ضعف الموارد الادخارية و عجزها عن تمويل الاستثمارات مما يعكس غياب كل علاقة بين الاستثمار والادخار.

- سوء التسيير النقدي.

- معدلات فائدة محددة إداريا.

- سيطرة النظام البنكي على تمويل الاقتصاد الجزائري.

## 2- مسار السياسة النقدية خلال الفترة 1980-1986:

تميزت مرحلة الثمانينات بالشروع في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات أو عملية التطهير المالي ابتداء من عام 1983 تبعا لإعادة هيكلتها العضوية وكانت هذه العملية تهدف إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاشتراكية والمؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام، وتبعا لذلك وتحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف

<sup>1</sup> - إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 163.

<sup>2</sup> - بقيق ليلي إسمهان (2015)، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية ، دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 271.

إلى التحول نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد اقتصاد السوق هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح المنظومة المصرفية مع تجديد مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية تماشياً وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية<sup>1</sup>.

- كما تميزت الفترة بصدور قانون البنوك والقروض سنة 1986، حيث يعرف هذا النص القانوني مؤسسات القرض اعتباراً من وظيفتها الاقتصادية أي القيام بعمليات بنكية والتي تشمل قبول الودائع من الجمهور منح القروض، إصدار وتسيير وسائل الدفع، توظيف القيم المنقولة وتقديم الخدمات الكفيلة بتسهيل العلاقات مع الزبون حيث أن هذا القانون يميز بين نوعين من مؤسسات القرض، مؤسسات القرض ذات التوجه العام أي البنوك، ومؤسسات القرض المتخصصة<sup>2</sup>.

- عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تخفيضات متواصلة ففي سنة 1986 كان بمعدل 6.5 % و هذا ما أدى إلى انخفاض في معدلات الاستثمار<sup>3</sup>.

### 3- مسار السياسة النقدية خلال الفترة: 1987-1989:

تميزت هذه الفترة بصدور قانون استقلالية المؤسسات في جانفي 1988، وكان من نتائج هذه الإصلاحات على مستوى القطاع النقدي تسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية وذلك للأخذ بعين الاعتبار المردودية وإلغاء التوطين المصرفي الوحيد<sup>4</sup>.

وخلال هذه الفترة اتخذت إجراءات أخرى لزيادة المنافسة وكان أهمها إلغاء الحكومة لقرار تخصيص بنوك معينة يتعامل معها العملاء على أساس نشاطهم القطاعي والسماح للمؤسسات المالية بأن تتعامل في مجالات مختلفة<sup>5</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر مرت بعدة مراحل قبل صدور قانون النقد والقرض، وأول مرحلة تتمثل في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تعتبر المحطة الأولى لمحاولة تشكيل نظام مصرفي مستقل، حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري، وكان النظام المصرفي في هذه الفترة تابع

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي و كتوش عاشور (2004)، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية ، ملتقى جامعة بن بولعيد الشلف، ص ص ، 4-5.

<sup>2</sup> - محرز جلال (2006)، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 63.

<sup>3</sup> - عياش قويدر و إبراهيمي عبد الله (2008)، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية و التطبيق ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، مواقع و تحديات، جامعة الأغواط، ص 55.

<sup>4</sup> - عيسى الزاوي (2008)، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية ، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 97.

<sup>5</sup> - كمال عياشي (2006)، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة. ص 21.

لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة. وبعد هذه المرحلة نذكر مرحلة الثمانينات وتميزت بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات، كما صدر فيها قانون البنوك والقروض سنة 1986، والمرحلة الأخيرة تميزت بصور قانون استقلالية المؤسسات في جانفي 1988 وكان من نتائجها على المستوى النقدي تسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية.

وما توصلنا إليه خلال هذه المراحل السابقة الذكر هو أن السياسة النقدية غير فعالة قبل صدور قانون النقد والقرض لأنها لم تكن ترمي لتحقيق أي أهداف.

### **المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض:**

بصدور قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 والمتضمن قانون النقد والقرض ، واستكمالا للإصلاحات السابقة تم إدخال تغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي والسياسة النقدية وتصحيح الوضعية المالية للبنوك، وقد تبع هذا القانون إصلاحات أخرى تقريبا كل سنة.

#### **1- تعريف قانون النقد والقرض:**

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تتعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما، إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصببت على النظام النقدي بالدرجة الأولى فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وان الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق.
- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، السوق.
- إعطاء البنك المركزي استقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ومنه فإن هذا القانون أعاد التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي الجزائري ، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي المعمول به في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المصرفي وعمل على تنظيم البنوك والقروض<sup>1</sup>.

#### **2- مبادئ قانون النقد والقروض:**

يعتبر قانون 90-10 متعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيًا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل في طياته أفكار جديدة، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات

<sup>1</sup> - بحوصي مجدوب (2012)، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16، المركز الجامعي بشار، ص 09.

العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير هذه المبادئ التي تعتبر في جوهرها خدمة للسياسة النقدية. ويمكن ذكر هذه المبادئ في النقاط التالية:

## 2-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعاً لذلك لم تكن أهداف نقدية بحثية، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، بمعنى أن هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها. إن تبني مثل هذا المبدأ سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي دوره في قمة هرم النظام المصرفي والنقدي واستعادته المسؤولية في تسيير السياسة النقدية.
- إرجاع العملة لوظائفها التقليدية.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإعطاء السياسة النقدية مكانتها.
- تسهيل منح قروض بدون تمييز بين المؤسسات العامة والخاصة.
- إعطاء سعر الفائدة دوراً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض، حيث يسمح هذا القانون بمرونة نسبية في تحديده.

## 2-2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

بحيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، ففان 90-10 جاء ليفصل بين الدائرتين، حيث أصبحت الخزينة خاضعة في تمويلها لبعض القواعد التي قد كنا ذكرناها سابقاً وقد يسمح هذا المبدأ بتحقيق بعض الأهداف أهمها:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.
- تقليص ديون البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليه.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد<sup>1</sup>.

## 2-3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

لعبت الخزينة في النظام الموجه الدور الأساسي في منح القروض للاقتصاد، ما نتج عنه تهميش النظام المصرفي المقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فجاء قانون النقد

<sup>1</sup> - بوزعرور عمار (2008)، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ص: 183، 184.

والقرض ليضع حدا لذلك، لتوزع القروض عن طريق البنوك التجارية على أساس الجدوى الاقتصادية للمشروع، لا وفق القواعد الإدارية.

والملاحظة أن الإصلاحات المقدمة من قانون النقد والقرض تعكس الرغبة في تأسيس منظومة مالية ومصرفية تميزها حرية المبادرة وخلق مجال تنافسي بين البنوك، تحسين الأداء والتسيير وتهيئة الشروط مستقبلا للاندماج في المنظومة المالية والمصرفية والعالمية<sup>1</sup>.

#### 2-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي (بنك الجزائر) لتمويل عجزها وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي (بنك الجزائر) كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة: ليضمن انسجام السياسة النقدية.

- مستقلة: ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

- موجودة في الدائرة النقدية: لكي يضمن التحكم في تسيير النقد وينقادي التعارض بين الأهداف النقدية.

#### 2-5- وضع نظام بنكي على مستويين:

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين النشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضي الوضع النقدي وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، فإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية<sup>2</sup>.

مما سبق يمكننا القول أن تبنى مبادئ قانون النقد والقرض والمتمثلة في الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية، والفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية، والفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض ومبدأ

<sup>1</sup> بهاء الدين (2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (1990-2010)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصادي ومالي، ص 56.

<sup>2</sup> زيتوني كمال (2017)، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، ص 7-8.

انشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة، ومبدأ وضع نظام بنكي على مستويين بمجملها تخدم السياسة النقدية وبشكل كبير، وذلك من خلال الأهداف التي تحققها هته المبادئ.

### 3- أهداف قانون النقد والقرض:

يشكل القانون 90-10 الصادر في 14-04-1990 والمتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية

في مسار النظام المصرفي الجزائري وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض فيما يلي:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي ، ذلك لأن هذا الأخير قد ولد تضخما جانحا وانحراف غير مراقب.

- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي.

- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي.

- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي.

- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.

- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.

- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.

- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.

- حماية الودائع وتنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيرافة.

- ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية، وإدخال منتجات مالية جديدة<sup>1</sup>.

### 4- أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض:

أولا: تعديلات سنة 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض عام 2001 من خلال الأمر 01-01 تهدف أساسا

إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود

المنصوص عليها في القانون.

- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس

إدارة لبنك الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بورمة هشام (2009)، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير تخصص إدارة مالية، ص ص 31-

32.

<sup>2</sup> - بطاهر علي (2006)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة الدكتوراه دولة العلوم

الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، ص 49.

والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط وظيفي أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدول لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجز لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

- المادة 13 من الأمر رقم 01-01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون 90-10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة (06) سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس (05) سنوات يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة.

- إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغييرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفق للأمر 01-01<sup>1</sup>.

#### ثانيا: تعديلات سنة 2003:

- ما جاءت به هذه الأمرية بخصوص البنك المركزي نذكر:
- \* السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك:
- الفصل على مستوى البنك الجزائر ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- توسيع مهام مجلس النقد والقرض وكذلك تدعيم استقلالية لجنة البنوك.
- \* تدعيم التشاور والتنسيق ما بين البنك الجزائري والحكومة بما يتعلق بالجانب المالي وذلك:
- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية، المالية، وتسيير بنك الجزائر.
- إنشاء لجنة المشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد.
- انسياب أحسن للمعلومات المالية وضمان مالي أفضل للبلد.

<sup>1</sup> - بظاهر علي، مرجع نفسه، ص 50.

- السلطة النقدية في الجزائر تدير النظام البنكي بموجب هذه التشريعات وبالأخص قانون النقد والقرض والأمرية الصادرة في 2003 تحصر هذه السلطة في هيئتين هما:
- وزارة المالية.
  - بنك الجزائر (البنك المركزي).
  - مهام وزارة المالية تتمثل في وضع سياسة نقدية على مستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي وعلى مستوى وزارة مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك وشؤون المالية.
  - بنك الجزائر (البنك المركزي) يعمل تحت وصاية وزارة المالية، محافظ البنك، وثلاث مساعديه يعينون من طرف رئيس الجمهورية، يتلقى من طرف الدولة الإشراف على العملة والقرض وعلى هذا الأساس فهو مسؤول على السير الحسن للعملة والقرض، ويشارك في هذا الأساس في تحضير ووضع سياسة تخص المالية والنقد المقررة من الحكومة بوظيفته هذه فإن بنك الجزائر يمثل<sup>1</sup>
  - هيئة الإصدار وهو بهذا الأساس الهيئة الوحيدة المكلفة بإصدار النقود التي تعتمد كنقود قانونيا وهو يراقب الكتلة النقدية ويدير إحتياطي الصرف للبلاد ويسوي العلاقات ما بين الدينار والعملات الأجنبية.
  - \* وهو بعد ذلك بنك الدولة فهو يقوم بنفس الدور الذي تقوم به البنوك إتجاه زبائنها.
  - فهو يعطيها القروض ويمسك الحساب الجاري للخزينة ويقوم لحسابها بكل عمليات الصندوق.
  - \* وهو أخيرا بنك البنوك لأنه يمول البنوك في حدود السياسة النقدية والقرض وعمليات المقاصة والصكوك الغير مسددة<sup>2</sup>.

### ثالثا: إصلاحات المنظومة المصرفية بعد 2003:

توالت الإصلاحات في شكل قوانين كالتالي:

- 1- القانون رقم 01-04: الصادرة في 04 مارس 2004، والخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، وقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، وبهذا كل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد ولهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - منصورى زين (2008)، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى جامعة الشلف، ص 11.

<sup>2</sup> - منصورى زين ، مرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> - حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 230-231.

- 2- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0% و 15% كحد أقصى.
- 3- القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى " ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، يتم استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يحظر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط<sup>1</sup>.
- 4- في سنة 2006: المؤرخ في 20 أبريل 2006، ويتضمن القروض الذهبية حيث تتحول إلى سندات قابلة للتفاوض وإلى وسيلة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية<sup>2</sup>.
- 5- في سنة 2007: الصادر في 03 فيفري 2007، ويتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث يهدف هذا النظام إلى قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية، والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا الميدان<sup>3</sup>.
- 6- في سنة 2008: القانون رقم 08-01 الصادر سنة 2008 والمتعلق بترتيبات الوقاية من اصدا الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، وبعدها تم تعديلها بصدور النظام 11-07 في رأى من السلطة النقدية في تصحيح سبل المعاملات بين الأعوان الاقتصاديين، ثم أتى بعدها النظام 08-04 والذي حدد الحد الأدنى للرأسمال، الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها كما ألغت المادة 05 من نفس القانون أحكام النظام 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، كما منحت للبنوك والمؤسسات المالية العاملة أجلا مدته اثني عشر (12) شهرا للتقيد بالأحكام التنظيمية وذلك اعتبارا من هذا التاريخ<sup>4</sup>.
- 7- في سنة 2009: نظام رقم 09-01 الصادر في 17 فبراير سنة 2009 ويتعلق بحسابات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، المقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين

<sup>1</sup> - مرجع نفسه، ص 231.

<sup>2</sup> - قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية، المنشورة خلال سنة 2006.

<sup>3</sup> - المادة(01) من القانون رقم 07-01 الصادر سنة 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية.

<sup>4</sup> - المادة(01)من القانون رقم 08-01 و المادة(04) من القانون رقم 08-04 المواد الصادر سنة 2008، الجريدة الرسمية الجزائرية.

غير المقيمين، وأهم ما جاءت به هذه السنة المالية هي إلغاء النظام رقم 94-13 لـ 12 يونيو 1994 واستحداثه بنظيره رقم 09-03 لـ 26 ماي 2009 والمتعلقة بشروط البنك المطبقة على العمليات المصرفية، وكذلك النظام 09-04 لـ 23 يوليو 2009 الذي وضع مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على بنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتعلق بميزان العملة الصعبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق الشراكة والرامي إلى توضيح آلية تطبيق الفقرة 06 من المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وكذلك النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 والمتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية<sup>1</sup>.

**8- في سنة 2010:** لم تشهد الساحة المصرفية والمالية تطورا جديدا بالجزائر، عدا التطورات النقدية العادية، وكذا صدور مقرر اعتيادي دوري سنوي عن بنك الجزائر، يحدد قائمتي البنوك المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 03 يناير 2010 وفقا للمقرر رقم 10-01 لـ 24 يناير 2010، وقد تم إصدار ثلاث أوامر هي:<sup>2</sup>

الأمر 10-03 يعدل ويتم الأمر 96-22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

الأمر رقم 10-05 يتم القانون رقم 06-11 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

الأمر رقم 10-04 يعدل ويتم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

**9- في سنة 2011:** في هذه السنة صدر نظام رقم 11-01 المؤرخ في 24 مارس 2011 يتضمن إنشاء ورقة نقدية بقيمة ألفي (2000) دينار جزائري، بالإضافة إلى نظام 11-03 الصادر في 24 مايو 2011 والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، كذلك نظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 مايو سنة 2011 والذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، ثم بعدها جاء النظام 11-05 المؤرخ في 02 أكتوبر 2011 ليحدد المعالجة المحاسبية للفوائد غير الحاصلة<sup>3</sup>.

**10- في سنة 2012:** وفقا للنظام رقم 12-11 المؤرخ في 13 يونيو 2012 تم تنظيم مخاطر المؤسسات والأسر وعملها.

<sup>1</sup> - المادة (01) من القانون رقم 09-01، والمادة (01) من القانون رقم 09-03 والمادة (01) من القانون رقم 09-04 والمادة (01) من القانون رقم 09-05 والمادة (10) من القانون رقم 09-08 الصادرة سنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية.

<sup>2</sup> - حاجي سمية مرجع سبق ذكره، ص 233.

<sup>3</sup> - المادة (01) من القانون رقم 11-01 و المادة (01) من القانون رقم 11-03 و 11-04 والمادة (01) من القانون رقم 11-05 الصادر سنة 2011 الجريدة الرسمية الجزائرية .

- 11- في سنة 2013:** تم إلغاء النظام رقم 09-03 المؤرخ في 13 ديسمبر 2009، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، بنظام جديد يحمل نفس العنونة تحت النظام رقم 13-01 ل 02 يونيو 2013، الأمر الذي يوضح متابعة بنك الجزائر المتوالية لعصرنة منظومة المصرفية وبصفة دورية<sup>1</sup>.
- في سنة 2014 :** صدر النظام 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى نظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فبراير 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات<sup>2</sup>.
- 13- في سنة 2015:** نظام رقم 15-01 مؤرخ في 19 فيفري 2015 ويتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، إعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية<sup>3</sup>.
- 14- في سنة 2016:** نظام رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016 يعدل ويتم النظام رقم 07-01 المؤرخ في 03 فبراير 2007 والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، النظام رقم 16-02 المؤرخ في 21 أبريل 2016 يحدد سقف التصريح باستيراد وتصدير الأوراق النقدية و/ أو الأدوات القابلة للتداول المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة من طرف المقيمين وغير المقيمين، وقد تم في هذا النظام إلغاء المادتان 19 و 20 من النظام 07-01 الصادر في 03 فبراير 2007، النظام رقم 16-03 المؤرخ في 28 يوليو 2016 وهو متمم للنظام رقم 15-01 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، أما النظام رقم 16-04 المؤرخ في 17 نوفمبر 2016 فهو يتم النظام رقم 07-01 من سنة 2007، والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

قبل سنة 1990 فإنه لا يمكننا الحديث على ما يسمى أهداف السياسة النقدية، لأنه وقبل هذه السنة كانت هذه الأخيرة تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية، حيث أن الخزينة العمومية استحوذت على صلاحيات البنك المركزي، فهذا الأخير لم يكن يملك أي حركة في صياغة وتسيير السياسة النقدية من جهة ومن جهة أخرى لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا حيث حددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية

<sup>1</sup> - المادة (01) و المادة (17) من القانون رقم 13-01 الصادر سنة 2013 ، الجريدة الرسمية الجزائرية .

<sup>2</sup> - المادة (01) من القانون رقم 14-01 والمادة (01) من القانون رقم 14-02 الصادر سنة 2014 ، الجريدة الرسمية الجزائرية .

<sup>3</sup> - المادة (01) من القانون رقم 15-01 الصادر سنة 2015 ، الجريدة الرسمية الجزائرية .

<sup>4</sup> - المادة (01) من القانون رقم 16-01 والمادة (01) و(06) من القانون رقم 16-02 والمادة (01) من القانون رقم 16-03 و المادة (01) من القانون رقم 16-04 الصادر سنة 2016 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.

وأستمر هذا الحال إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي شكل منطلقا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية، حيث تم إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة سياسة لها أهدافها وأدواتها حيث تتمثل هذه الأهداف في:

### 1- استقرار الأسعار ومكافحة التضخم:

إن إعلان مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامن مع بروز برامج التعديل الهيكلي ( 1994-1998 ) وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وما أدى إليه من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994، جعل من السياسة النقدية تهتم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها، إن تبني السلطة النقدية لسياسة انكماشية صارمة خلال (1994-1998) كدليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 والمؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الاقتصادي، وهدف التشغيل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية، إلا أنه وبتتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف، وذلك ابتداء من سنة 1994 نجد أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن استقرار الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أنه وقبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم المستهدف، لكن بعد هذه السنة أصبحت نسب التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3%<sup>1</sup>.

### 2- تحقيق النمو الاقتصادي:

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي.

- إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سلبيا ( -0.5 ) في فترة الثمانية سنوات (1986-1993) حيث بلغ انخفاضه 2.2% في سنتي 1988 و1993، ولكنه أصبح موجبا منذ 1975 إذ بلغ متوسطه 3.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، وبالتالي فإن برنامج التعديل الهيكلي قد حقق أهدافه، وأن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت وأن السياسة النقدية قبل 1994 لم تحقق هدف النمو ويمكن اعتبارها مرحلة ركود، ولكن إنطاقا من 1994 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة النمو الحقيقي إذ بلغت معدلاته إلى حوالي 3.4% في عامي 1996، وبلغ في سنة 1998 حوالي 5.1% ( نتيجة انطلاق قطاع الصناعة تلك السنة والموسم الفلاحي الجيد ) وبلغ 3.2% في سنة 1999، ويتأثر

<sup>1</sup> - بن السبع حمزة وندير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، رسالة علمية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، ص 674.

تطور الناتج الداخلي الخام بالصدمات الخارجية وتقلبات أسعار براميل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبطة بقدرات الاستيراد<sup>1</sup>.

### 3- التشغيل الكامل:

يقصد بالتشغيل الكامل القضاء على البطالة ، حيث تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو وأيضا عبر مجهودات مميزة بالنظر إلى التأخر الكبير في امتصاصها، حيث أنه قبل بداية استعمال السياسة النقدية كان معدل البطالة في الجزائر 10% وانتقل بعد استعمالها إلى 25% عندما بلغ عدد العاملين 5.3 مليون وعدد العاطلين 1.8 مليون وأظهرت نتائج المسح للعمالة في عام 1996 أن معدل البطالة يقدر بحوالي 28% ، ورغم أنه في سنة 1995 حاولت السياسة النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم والاقتراض لزيادة الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تزايدت البطالة أكثر من 29% في سنة 1997.

- وفي غياب الانتعاش الاقتصادي، تم وضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل لتدارك هذه الأوضاع لكن بالإضافة إلى طابع هذه الإجراءات المؤقت فإنها ظهرت عاجزة على تلبية الطلب الإضافي على مناصب الشغل الذي يتقدم به حوالي 250 ألف إلى 300 ألف شخص سنويا<sup>2</sup>.

### 4- توازن ميزان المدفوعات:

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 90-10، إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف.

وضع برنامج التعديل الهيكلي هدف استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا لتخفيض الضغوط الخارجية نتيجة ارتفاع أعباء خدمة الدين إلى 82.2% سنة 1993، إذ سمح هذا الوضع بارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلة سنة 1994 إلى جانب الدعم الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي مما نتج عنه انخفاض خدمات الدين إلى 47.2% في هذه السنة كان من المفروض أن يعرف الحساب الجاري تحسن ملحوظ خلال السنوات الأولى لتطبيق برنامج الإصلاح ، إلا أنه حدث العكس حيث حقق هذا الحساب

<sup>1</sup> - صالح مفتاح (2003)، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 266.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح ، مرجع نفسه، ص 268.

عجزا بـ 5% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1995، بعدما كان قد حقق فائض في سنة 1993 بنسبة 1.9% من إجمالي الناتج المحلي ويرجع هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول خلال هذه السنوات وارتفاع تكاليف الاستيراد بعد تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات سنة 1995.<sup>1</sup>

مما سبق يتبين أن أهداف السياسة النقدية تتمثل في هدف التشغيل الكامل وكذلك هدف استقرار الأسعار، وهذين الهدفين متناقضين ومتناقضين حسب المربع السحري كالدور، ينبغي التضحية بأحدهما وبالتالي يجب إعطاء الأولوية حسبما تمليه ظروف الاقتصاد السائد وبالفعل نجد أنه خلال فترة التعديل الهيكلي تم التركيز على هدف مكافحة التضخم بدل التشغيل الكامل أي إعطاء الأولوية للتوازنات النقدية على حساب التوازنات الاجتماعية، وهذا ما حدث بالفعل نجد أن السلطات النقدية أخذت بالاتجاه التقليدي للسياسة النقدية قصد كبح التضخم وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد.

<sup>1</sup> - بن علي بلعزوز وعبد العزيز طيبة (2008)، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة (1994 - 2004) مع التركيز على السياسة استهداف التضخم، بحوث اقتصاد عربية العدد 41، جامعة الشلف، ص 07.

## المبحث الثاني: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2016)

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي لهذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاصا في الجزائر، ومن خلال هذا سوف نحاول دراسة تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016 مقسمة إلى ثلاث مراحل.

### المطلب الأول: حالة ميزان المدفوعات الجزائري قبل 2006.

لقد قمنا باختيار هذه الفترة أي قبل 2006، وبالضبط حالة ميزان المدفوعات في الفترة من 2000 إلى غاية 2005، محاولتا منا لمعرفة التطور الحاصل على رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

### جدول (02): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2005).

الوحدة: 1 مليار دولار أمريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ميزان المدفوعات الجارية	4.36	7.06	8.93	9.2	11.12	21.18
الميزان التجاري	6.7	9.61	12.3	11.14	14.27	26.47
الصادرات FOB	21.65	12.32	10.15	24.46	32.22	46.33
الواردات FOB	-9.35	-8.96	-8.87	13.22	17.95	19.86
صافي الخدمات غير العوامل	-1.24	-1.5	1.08	-	-	-
ميزان حساب رأس المال	-2.4	-0.66	-2.29	-1.31	1.87	4.24
ميزان المدفوعات	5.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94

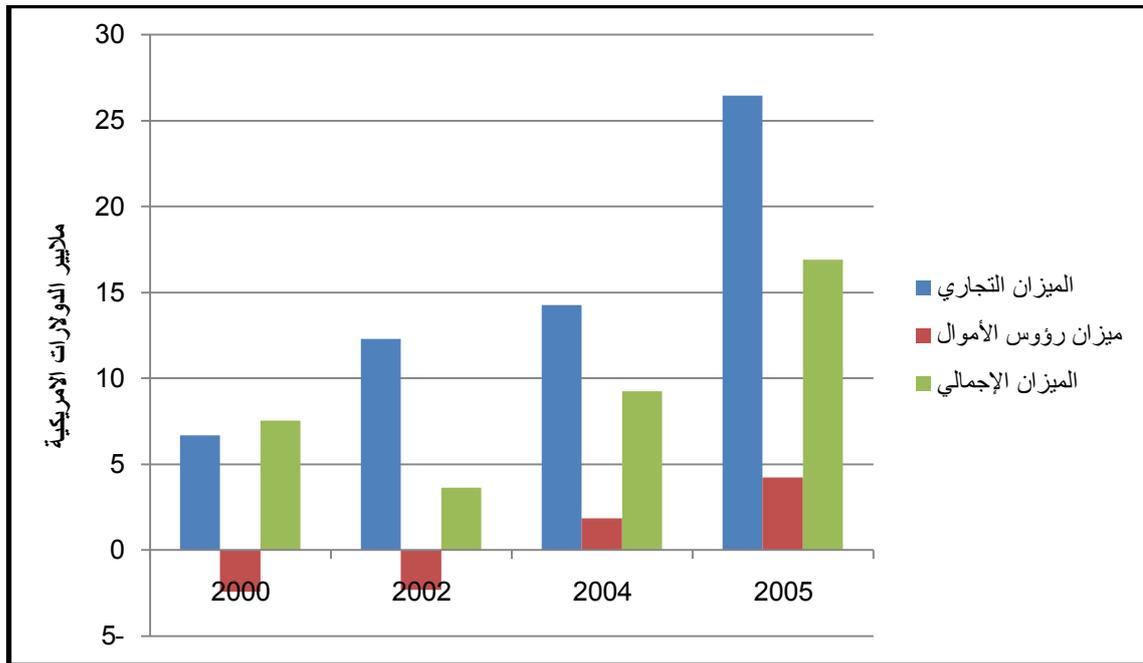
المصدر: تقارير بنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2005.

(2016-2006)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

إن ميزان المدفوعات الجزائري قد حقق فائض مستمرا و متزايدا بلغ 5.7 و 6.19 مليار دولار خلال السنتين 2000 و 2001 على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الايجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة و استمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 مليار دولار خلال سنة 2005 بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية، إذ بلغ في المتوسط 54.64 دولار للبرميل. بينما حساب رأس المال فقد كان في حالة من العجز توسع طوال السنوات ما بين (2001-2005)، وذلك نتيجة للتسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي. والشكل التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات لبعض السنوات في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2005.

الشكل (08): يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات لبعض السنوات.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (02).

(2016-2006)

جدول (03): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2016).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

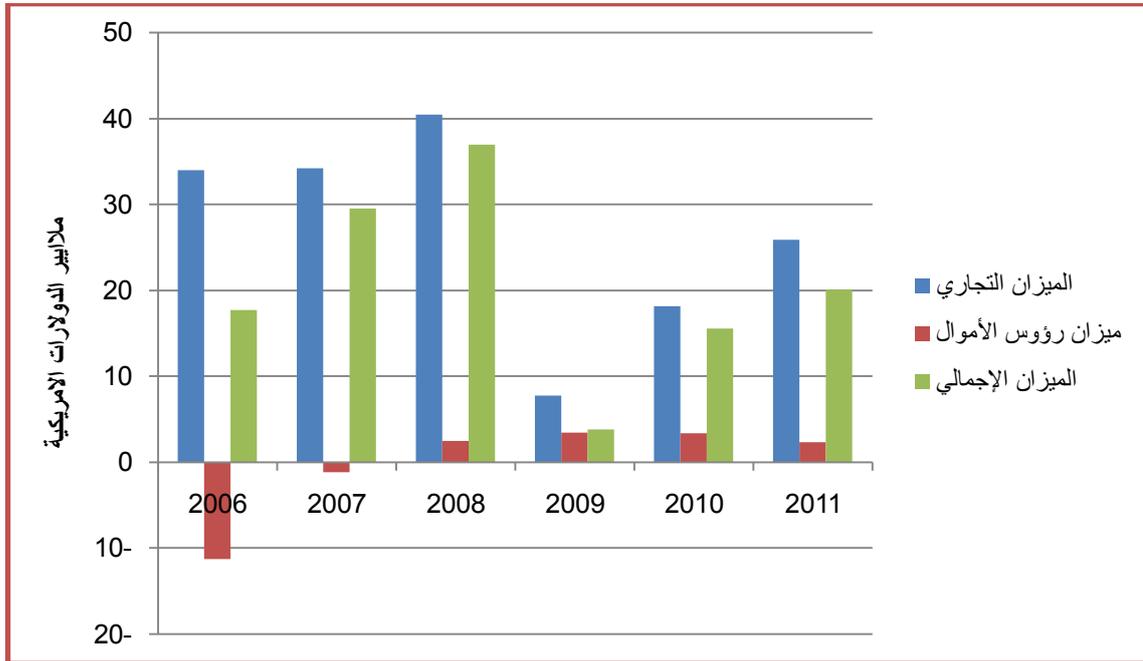
البيان	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
الرصيد الخارجي التجاري	-26.22	-27.24	-9.28	1.00	12.30	17.77	12.16	-0.41	34.45	30.64	28.95
الميزان التجاري	-20.13	-18.08	0.46	9.73	20.17	25.96	18.20	7.78	40.52	34.24	34.06
المحروقات	29.31	34.57	60.13	64.71	71.74	72.89	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74
المحروقات	27.92	33.08	58.46	63.66	70.58	71.66	56.12	44.41	77.19	59.61	53.61
صادرات أخرى	1.39	1.48	1.67	1.05	1.15	1.23	0.9	0.77	1.40	0.98	1.13
الواردات	-49.44	-52.65	-59.67	-54.99	-51.57	-46.93	-38.89	-37.40	-38.07	-26.35	-20.68
خدمات خارج	-7.34	-7.52	-8.14	-7.00	-7.13	-8.81	-8.33	-8.69	-7.58	-3.99	-2.2
دخل العوامل صافي	3.43	3.48	3.55	3.78	3.96	3.75	3.57	2.99	3.49	2.84	2.58
دائن	-10.78	-11.00	-11.70	-10.78	-11.09	-12.56	-11.90	-11.65	-11.07	-6.83	-4.78
مدين	-1.57	-4.45	-4.81	-4.52	-3.91	-2.04	-0.37	-1.31	-1.26	-1.83	-4.78
دخل العوامل صافي	2.42	2.19	3.23	3.55	3.92	4.45	4.60	4.74	5.13	3.81	2.42
دائن	-3.99	-6.64	-8.05	-8.07	-7.83	-6.49	-4.96	-6.05	-6.39	-5.64	-6.94
مدين	-0.03	-0.12	-0.04	-0.07	-0.33	-0.24	-0.11	-0.17	-0.19	-0.23	-0.76
دفع الفوائد	-3.97	-6.52	-8.00	-8.00	-7.50	-6.25	-4.85	-5.88	-6.21	-5.41	-6.18
أخرى	2.82	2.77	3.22	2.79	3.17	2.65	2.65	2.63	2.77	2.22	1.61
تحويلات صافية	0.19	-0.25	3.40	-0.87	-0.24	2.38	3.42	3.45	2.54	-1.09	-11.22
رصيد حساب رأس مال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	-
حساب رأس مال	1.51	-0.96	1.53	1.96	1.52	2.04	3.47	2.54	2.28	1.37	1.76
الاستثمار المباشر	-	-	0.00	-	-	-	0.00	0.00	0.00	-0.01	-
استثمار المحفظة	0.64	-0.46	0.52	-0.35	-0.62	-1.088	0.44	1.30	-0.43	-0.77	-11.89
رؤوس الأموال الرسمية	5.13	4.82	5.95	4.29	0.25	0.07	0.55	2.19	0.84	0.51	0.98
السحب	-4.49	-5.28	-5.20	-4.24	-0.87	-1.15	-0.11	-0.89	-1.27	-1.28	-12.87
الإهلاك	-1.96	0.90	1.36	-2.44	-1.14	1.41	0.49	-0.39	0.69	-1.69	-1.08
قروض قصيرة الأجل	-26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73
الإجمالي											

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2006-2016.

**المطلب الثاني: حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2011).**

من خلال الجدول أعلاه لاحظنا أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض سنة 2006 إلى غاية 2011، حيث سجل أكبر قيمة له والتي بلغت 30.59 مليار دولار، وهذا يعبر عن وضع إيجابي في حين سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0.41 مليار دولار، بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات ذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، أما بالنسبة للواردات فقد سجل عجز مستمر ومتزايد، أما بالنسبة لرصيد حساب رأس المال فقد سجل عجز في سنتي 2006 و 2007 حيث كانت قيمته على التوالي 11.22 و 1.09 مليار دولار، بينما حقق فائض خلال السنوات 2009 إلى غاية 2011 حيث بلغت أقصى قيمة له 3.42 مليار دولار ذلك سنة 2009، أما بالنسبة للرصيد الإجمالي أو ميزان المدفوعات فقد حقق فائض خلال هذه السنوات وتقريبا بقيم متزايدة حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار والشكل التالي يوضح تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006 إلى 2011.

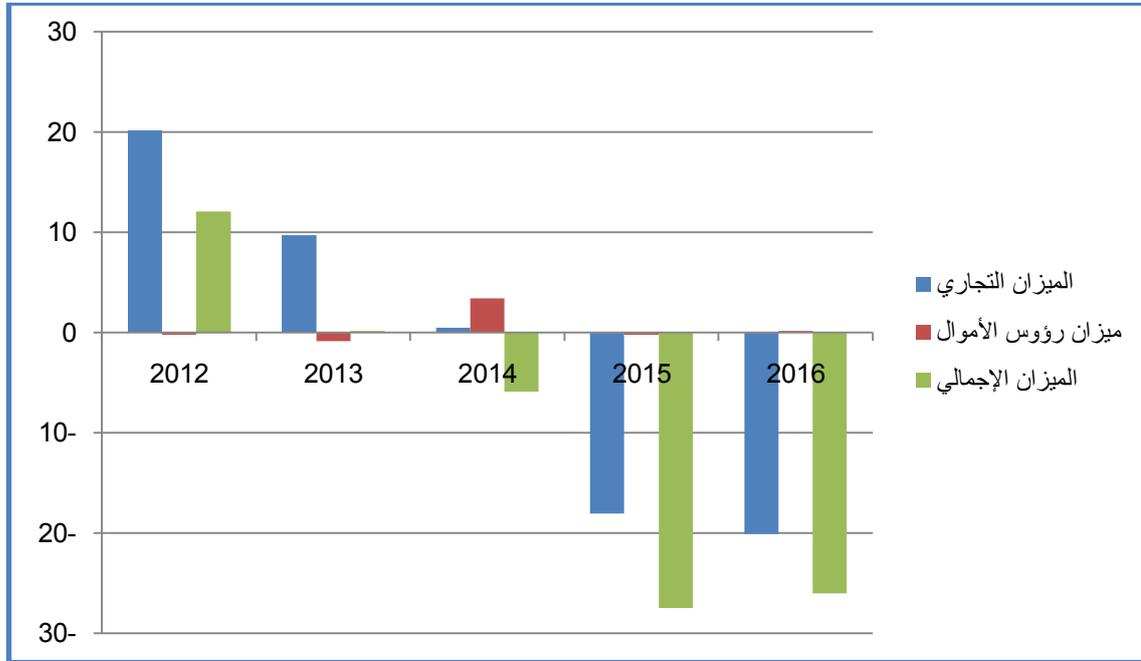
**الشكل (09): يبين تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2011).**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (03).

**المطلب الثالث: حالة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2012-2016).**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد حساب رأس المال قد حقق عجز خلال الفترة من 2012 إلى 2016 ما عدا سنتي 2014، 2016 حيث سجل فيهما فائض بلغت قيمته 3.40 و 0.19 مليار دولار على التوالي، أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد بلغ سنتي 2012 و 2013 على التوالي 12.30 و 1 مليار دولار، وبعد ذلك بدأ متوسط السعر الشهري للبرميل الذي استقر عند حوالي 110 مليار دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014 في الانحدار القوي خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015 ليصل سعر البترول أدنى مستواه في جانفي 2016 بـ 31.1 دولار للبرميل، ارتفعت بعد ذلك أسعار البترول لتبلغ 53.96 دولار للبرميل في ديسمبر 2016 بالمتوسط السنوي، انتقلت أسعار الخام من 100.2 دولار في 2014 بالمتوسط السنوي إلى 53.1 دولار في 2015 ثم إلى 45 دولار سنة 2016، وهذا ما يفسر وجود عجز في السنوات الثلاث الأخيرة في رصيد الميزان التجاري، أينما بلغ أقصى عجز سنة 2015 قدر بـ 27.59 مليار دولار، وهو ما أثر بدوره على رصيد ميزان المدفوعات أين حقق عجز لثلاث سنوات متتالية حيث كان مقدار العجز لسنة 2016، 26.03 مليار دولار، والشكل التالي يوضح تطور أرصدة ميزان المدفوعات من سنة 2012 إلى غاية 2016.

**الشكل (10): يوضح تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2012 - 2016).**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

## المبحث الثالث: علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2006-2016).

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر قبل وبعد صدور قانون النقد و القرض، ثم سنحاول تتبع تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها بالإضافة إلى سعر الصرف واحتياطي الصرف، وأخيرا نحاول الربط بين السياسة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات لمعرفة فعالية هذه السياسة في تحقيق هدف التوازن الخارجي وذلك خلال فترة الدراسة.

### المطلب الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

ينتقل أثر السياسة النقدية -لأجل التحكم في العرض النقدي- باستعمال عدة أدوات مباشرة و غير مباشرة، إلا أن المتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر يجد أن السلطات النقدية اعتمدت على كلا النوعين من الأدوات، فقبل سنة 1990 كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة أما بعد إصلاحات التسعينات و صدور قانون النقد والقرض ( 90-10) فقد تم الانتقال من استعمال الأدوات المباشرة إلى استعمال الأدوات الغير مباشرة.

**1- الأدوات المستعملة قبل إصلاح 1990:** تميزت هذه الفترة بالاعتماد - في تحقيق أهداف التنمية- على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، ممثلة في سياسة تأطير القروض وسياسة إعادة الخصم ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل كما يأتي:

**أ- الفترة من 1963 إلى 1969:** من خلال هذه الفترة كانت الأداة المستعملة هي أداة مراقبة القروض ( المخططة ) ، فيما يخص التمويل فقد عرفت حجم القروض ارتفاعا كبيرا خلال فترة المخطط الثلاثي (1967-1969) ، حيث بلغ 7429 مليون دج نهاية 1969 منها 7.54% مقدمة من بنك الجزائر، أما قروض الخزينة العمومية فبلغت في 1969 مقدر 3751 مليون دج، هذا و قد ساهمت القروض المقدمة للاقتصاد في توسيع الكتلة النقدية بنسب معتبرة، وتترجم هذه الأرقام عدم صرامة مراقبة الكتلة النقدية أو انعدامها أصلا<sup>1</sup>.

**ب- الفترة من 1970 إلى 1985:** انطلقا من نهاية 1969 بدأت الدولة في الاعتماد على سياسة إعادة الخصم كأداة رئيسية، و ذلك لغرض تزويد البنوك بالسيولة والقروض التي هي بحاجة إليها أي كأداة تمويل، و نظرا لذلك فقد بقي معدل إعادة الخصم ثابتا طوال هذه الفترة عند نسبة 2.75%.

**ج- الفترة من 1986 إلى 1989:** ابتداء من سنة 1986 أعطيت للسياسة النقدية دور نسبي في مجال عملها كنتيجة للإصلاحات التي عرفتتها هذه الفترة، ولقد استمر الاعتماد على أداة إعادة الخصم، ولكن

<sup>1</sup> - نذير ياسين (2012)، أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر ، دراسة قياسية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، ص 46.

في إطار آخر ولهدف آخر، حيث أن بنك الجزائر وإلى غاية 1986 كان يستعمل معدل الخصم كأداة تمويل يتم من خلالها تزويد البنوك بالسيولة والقروض إلا أنه ابتداء من هذه السنة أصبح معدل الخصم يستعمل كوسيلة لمراقبة البنوك، ولهذا نجد أن المعدل بدأ يشهد تغيرات فقد ارتفع إلى 5% في ماي 1989 ليصل بعد ذلك إلى 7% بعد ماي 1989 وذلك لتحفيز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص بغرض محاربة التضخم، الذي ارتفع ارتفاعا شديدا في نهاية هذه السنة، ويبين هذا الإجراء أن أدوات السياسة النقدية وبالضبط فيما يتعلق بأداة إعادة الخصم أصبحت تستعمل في إطارها الصحيح وذلك بما يخدم أهداف هذه السياسة<sup>1</sup>.

## 2- الأدوات المستعملة بعد إصلاح 1990:

لقد كان قانون النقد والقروض 90-10 بمثابة إصلاح لأدوات السياسة النقدية، والإصلاح يعني الانتقال من الاعتماد على أدوات السياسة النقدية المباشرة، إلى الاعتماد على الأدوات غير المباشرة. والتي سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

أ- **الاحتياطي الإجباري**: تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثتها القانون (90-10)، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية<sup>2</sup>.

إلا أن الأمر 03-11 المعدل و المتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، و التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع ( الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عملية الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات و مدة مكوثها لدى بنك الجزائر<sup>3</sup>.

والجدول التالي يوضح أهم تطورات الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016:

<sup>1</sup> - ندير ياسين ، مرجع نفسه، ص 46.

<sup>2</sup> - المادة (93) من القانون رقم 90-10، الصادر سنة 1990 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.

<sup>3</sup> - رابيس فضيل (2013)، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر ( 2000-2011)، جامعة تبسة، الجزائر، ص ص ، 199، 200.

(2016-2006)

## الجدول (04): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر في الفترة (2006-2016).

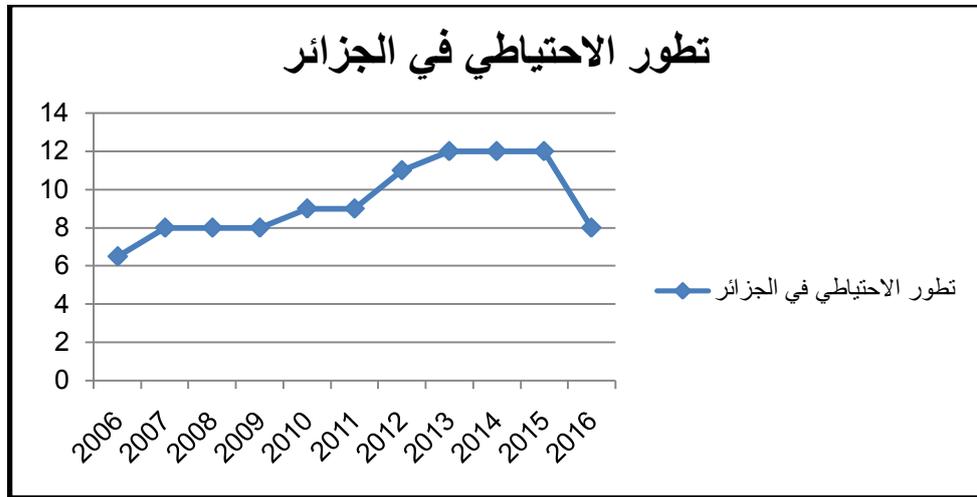
الوحدة %

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاحتياطي الإجباري	6.5%	8%	8%	8%	9%	9%	11%	12%	12%	12%	8%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2006-2016.

كما يمكن تلخيص تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

## الشكل (11): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (04).

من خلال ما سبق نجد أن:

معدل الاحتياطي الإجباري بلغ 6.5% سنة 2006، بينما ارتفع سنة 2007 ليصل إلى 8% وحافظ على نفس المعدل إلى غاية 2009، وواصل الارتفاع خلال السنوات من 2010 إلى غاية 2015، حيث بلغ أكبر معدل له في السنوات 2013، 2014، 2015 بمعدل 12% وبعدها انخفض إلى 8% سنة 2016 ويرجع سبب رفع معدل الاحتياطي الإجباري خلال السنوات 2008 و 2009، وتواصله في سنتي 2010 و 2011 و 2013 إلى تشديد السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية.

ب- معدل الخصم ومعدل الفائدة: لقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزيويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:<sup>1</sup><sup>1</sup> - المادة (69) والمادة (72) من قانون النقد و القرض الجريدة الرسمية الجزائرية.

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنا عشر شهرا.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى ، على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات، ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية كانت تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن.
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية ، والتي لم يبقى عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.
- تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية.
- أما أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية فقد حررت في ماي 1990، لكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية فقد ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، مما جعل هذين النوعين من معدلات الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة ( 1993-1994 ) و قد تم بعد ذلك رفعه.

(2016-2006)

وتجدر الإشارة إلى أن معدل الفائدة الاسمي يتم التصريح به من طرف البنك ، أما معدل الفائدة الحقيقي فيتم حسابه انطلاقا من العلاقة التالية :

$$\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \text{معدل الفائدة الاسمي} - \text{معدل التضخم} .$$

و الجدول التالي يوضح أهم تطورات معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة.

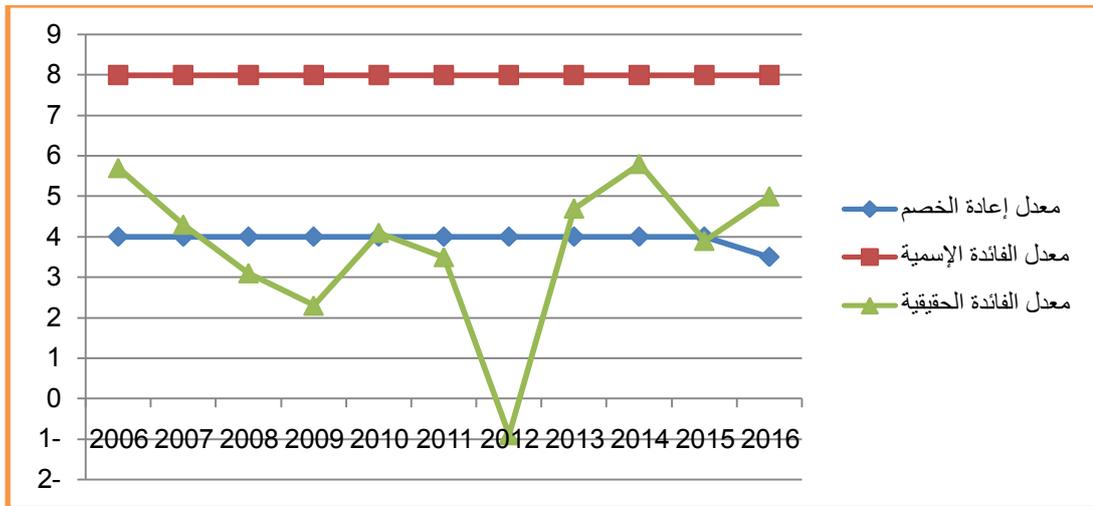
**الجدول ( 05): يوضح تطور معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة الاسمي والحقيقي خلال الفترة (2016-2006)**

الوحدة %											
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
%3.5	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4	%4	معدل إعادة الخصم
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	معدل الفائدة الاسمية
%1.6	%3.9	%5.8	%4.7	%-0.9	%3.5	%4.1	%2.3	%3.1	%4.3	%5.7	

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2013 بالإضافة إلى موقع الانترنت [www.knoema.com](http://www.knoema.com). تم الاطلاع عليه يوم الاثنين 05 مارس على الساعة 11.30.

كما يمكن تلخيص أهم هذه التطورات في الشكل التالي:

**الشكل (12): يوضح تطور معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة الاسمي والحقيقي للفترة (2006-2016)**



المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05).

من خلال ما سبق نجد:

بالنسبة لمعدل الخصم نلاحظ أن هذا المعدل استقر منذ سنة 2006 إلى غاية 2015 و ذلك من أجل تحسين الوضعية المالية للبنوك، مما أدى إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، ولكن سنة 2016 شهدت انخفاض بسيط في معدل الخصم أين بلغ 3.5%. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة فنجد أن معدل الفائدة الاسمي بقي ثابت طيلة فترة الدراسة أين قدرت نسبته 8%، ونلاحظ بأن الجزائر استطاعت أن تحقق معدل فائدة حقيقي موجب وذلك طيلة الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2011، وهذا نتيجة برنامج التعديل الهيكلي وبحلول سنة 2012 نجد أن معدل الفائدة سجل نسبة سالبة قدرت بـ 0.9- ولم يستمر هذا الوضع طويلا حيث عاد الاستقرار في السنة الموالية واستمر إلى غاية 2015 وكان ذلك نتيجة تدخل الدولة من أجل التحكم في معدلات التضخم، أما سنة 2016 فنجد أن معدل الفائدة بدأ بتناقص حيث بلغ 1.6% وهذا راجع إلى تزايد معدلات التضخم.

**د- السوق المفتوحة:** لهذه العملية هدف محدد عادة هو معدل الفائدة، وتكمن في شراء وبيع البنك المركزي في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات هذه 20% من الإيرادات العادية للدولة، المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة<sup>1</sup>.

تتم العملية بطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند، أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها، تتضمن عروض هذه التسعيرة المبلغ الإجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق ونجد أن هذه الفترة تميزت بالتوقف عن استعمال هذه الأداة<sup>2</sup>.

**هـ - معدل استرجاع السيولة:** تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002 بغية ضمان الرقابة على السيولة البنكية<sup>3</sup>.

وتستخدم هذه الأداة عادة كأداة تنظيم نهائي للسيولة المصرفية في حالة طارئة، ولمبالغ صغيرة غير أن بنك الجزائر يلجئ بصفة تلقائية لهذه الأداة منذ 2002 وقد بلغت عمليات استرداد السيولة 129 مليار دينار في نهاية 2002، ثم بلغت سنتي 2003، 2004 حوالي 250 و 400 مليار دينار على التوالي من زاوية إدارة السياسة النقدية يوما بيوم، وفي إطار احترام الإطار العملياتي المعروف في هذا المجال الذي

<sup>1</sup> - المادة (76) و (77) من قانون النقد و القرض الصادر سنة 1990، الجريدة الرسمية الجزائرية.

<sup>2</sup> - ماجد مدوخ (2003)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ماجستير، محمد خيضر، بسكرة، ص 140.

<sup>3</sup> - فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف (2015)، حالة الجزائر خلال الفترة، (2000-2003)، مجلة الاقتصاد والمالية لجامعة الشلف.

أعيد إصلاحه في سنة 2009، ثبت بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند 1100 مليار دينار في سنة 2009<sup>1</sup>.

الجدول التالي يوضح تطور استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى 2016.

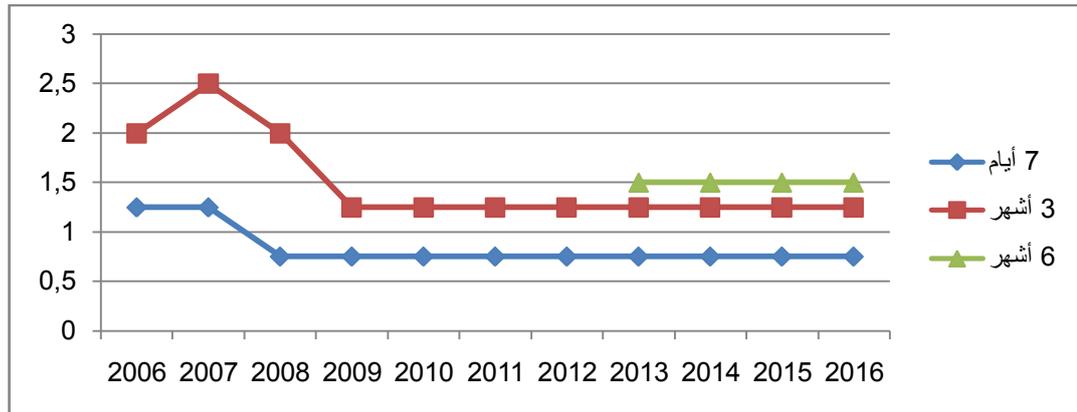
**الجدول (06): يوضح تطور استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى 2016.**

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
7 أيام	1.25	1.25	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
3 أشهر	2	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
6 أشهر	-	-	-	-	-	-	-	1.5	1.5	1.5	1.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2006-2016.

كما يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

**الشكل (13): يوضح تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

بالاعتماد على ما سبق نجد أن:

معدل استرجاع السيولة 7 أيام كان ثابت بنسبة 1.25%، وذلك خلال السنوات 2006، 2007، 2008 لينخفض بعد ذلك إلى 0.75% وذلك خلال السنوات من 2009 إلى 2016، أما معدل السيولة لـ 3 أشهر فقد كان في سنة 2006 بنسبة 2% وارتفع بمقدار 0.5% في 2007، ثم عاود الانخفاض سنة 2008 إلى 1.25% ليظل ثابت بنسبة 1.25% ابتداء من سنة 2009، إلى 2016 ولقد استحدث معدل استرجاع السيولة لـ 6 أشهر ابتداء من 2013، وظل ثابت إلى غاية 2016 بنسبة 1.5%.

<sup>1</sup> - عبد الصمد سعودي و حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة و انعكاسها على التضخم و الكتلة النقدية و أسعار الصرف في الجزائر، رسالة علمية غير منشورة من، ص 46.

**و- تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة:**

التعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة ويتعلق الأمر بتسهيل دائمة يتم القيام بها على بياض ويخصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري، يمكن هذه الأخيرة بأن تلجأ إلى هذه التسهيل بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات<sup>1</sup>.

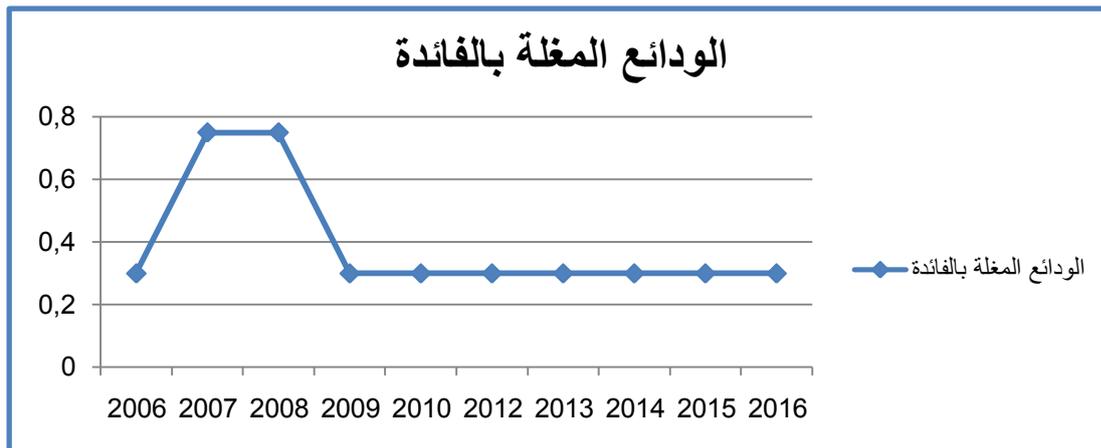
وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها أعدت من أكثر الأدوات نشاطا، حيث تمكن بنك الجزائر من خلال هذه الأداة أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة. والجدول التالي يوضح تطور الودائع المغلة بالفائدة.

**الجدول (07): يوضح تطور الودائع المغلة بالفائدة خلال الفترة من (2006 - 2016).**

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع المغلة بالفائدة	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر للسنوات (2006 - 2016). كما يمكن توضيح هذا التطور الشكل التالي:

**الشكل (14): يوضح تطور الودائع المغلة بالفائدة للجزائر خلال الفترة (2006-2016).**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

<sup>1</sup> - المادة (01) من القانون رقم 04-05 الصادر سنة 2004 الجريدة الرسمية الجزائرية.

مما سبق نجد أن:

تسهيله الودائع المغلة بالفائدة كانت 0.3% وذلك سنة 2006 وارتفعت إلى 0.75% خلال السنتين 2007 و 2008، ثم عاودت الانخفاض سنة 2009 إلى 0.3%، ولقد استمرت في نفس المعدل إلى غاية 2016.

**ي- تأطير القرض:** تعتبر من أهم الأدوات المستعملة، فقد تم تأطير القرض لـ 22 مؤسسة غير مستقلة لإعادة هيكلتها و منحها الاستقلالية، كما تم تأطير القروض لتمويل عمليات الدولة، إذ تم تحديد المبلغ الأقصى للاكتتاب الممنوح للخزينة بـ 10% من مجموع الإيرادات العادية للميزانية المحققة خلال السنة السابقة، وفي مدة لا تتجاوز 240 يوما إضافة إلى أن بنك الجزائر لا يحق له الاحتفاظ بأكثر من 20% من قيمة الإيرادات العادية للدولة في شكل سندات<sup>1</sup>.

مما سبق يمكننا القول أن السياسة النقدية في الجزائر اعتمدت على نوعين من الأدوات، وهي الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة، حيث تم استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة قبل صدور قانون النقد والقرض، والأدوات الغير مباشرة بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث قسمت الأدوات قبل صدور قانون النقد والقرض إلى ثلاث مراحل، استعملت في المرحلة الأولى أداة مراقبة القروض، وفي المرحلة الثانية استعملت سعر إعادة الخصم كأداة رئيسية وبقي الاعتماد عليها في المرحلة الثالثة، ولكن بهدف آخر بعدما كان هدفه أداة لتمويل أصبح الهدف منه وسيلة لمراقبة البنوك.

أما فيما يخص الأدوات بعد صدور قانون النقد والقرض فقد تمثلت في الاحتياطي الذي يعتبر آلية مستحدثة من قبل قانون النقد والقرض، وكذلك أداة تأطير القروض وهي من بين أهم الأدوات المستعملة ومعدل الخصم، ومعدل الفائدة، والسوق المفتوحة بالإضافة إلى الأدوات السابقة فقد تم الاعتماد على أداة جديدة للسياسة النقدية وتتمثل في معدل استرجاع السيولة، ذلك من أجل ضمان الرقابة على سيولة البنك.

<sup>1</sup> - مغوشي بوعلام و بوعامة نصر الدين (2008)، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 10.

**المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها و تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال****الفترة 2016-2006.**

في هذا المطلب سنتطرق إلى تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، ثم سنقوم بدراسة أسعار الصرف للعملة الجزائرية بالإضافة إلى احتياطي الصرف، وذلك من أجل الوقوف على العلاقة الموجودة بين كل هته المتغيرات ورصيد ميزان المدفوعات.

**أ- تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2016-2006:**

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمفهومها الواسع "M2" من المتاحات النقدية، المعبر عنها بالمجمع "M1"، و أشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف النظام البنكي والخزينة العمومية، التي تتكون من:

**1- النقود الورقية:** أي البنكنوت والقطع النقدية المتداولة، وهي من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

**2- النقود الكتابية:** هي النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر وتتكون من الودائع تحت الطلب لدى البنوك، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

- **أشباه النقود :** و تتكون من الودائع المودعة بغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة، المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين وتعرف هذه العناصر بالسيولة المحلية "M2".

- فالعنصر الأول والثاني يشكلان معا الكتلة النقدية بالمعنى الضيق ، "M1" وبإضافة العنصر الثالث لها يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع "M2"، وللوقوف على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006 إلى غاية 2016 سيتم عرض تطور مكوناتها في الجدول التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سمير آيت يحي (2014)، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة الاقتصاد والتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 230.

**الجدول (08): يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)**

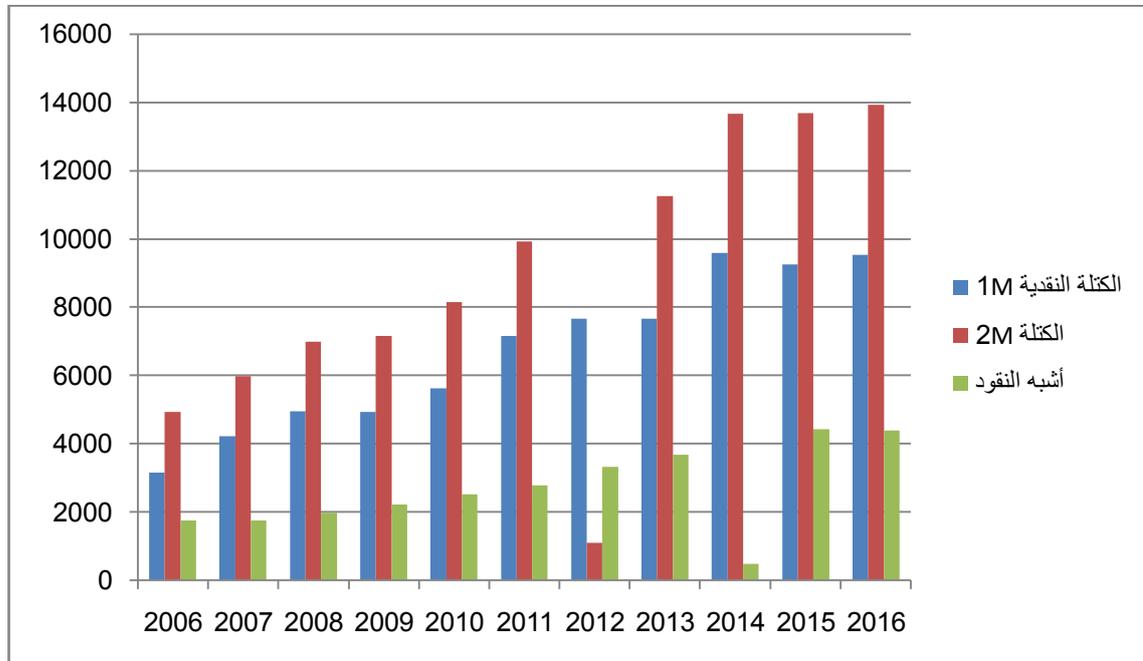
الوحدة: 1 مليار دينار جزائري

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	معدل النمو بالمئة	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو بالمئة
2006	1081.4	2086.2	3167.6	30.8	1766.1	4933.7	18.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.7	1761	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991	6955.9	16
2009	1829.4	3114.8	4944.2	-0.4	2228.9	7173.1	3.1
2010	2098.6	3539.9	5638.5	14	2524.3	8162.8	13.8
2011	2571.5	4570.2	7171.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2997.2	4776.34	7681.86	7.56	3333.6	11067.6	11.46
2013	4103.45	4686.25	7674.56	-0.095	3691.71	11258.97	1.73
2014	3656.8	5936.7	9593.5	25	483.7	13673.2	21.44
2015	4108.1	5153.1	9261.1	36	4443.4	13704.5	0.13
2016	4497.1	5044.8	9541.9	1.6	4403.2	13945.1	0.79

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية من 2006 إلى 2016.

كما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة من 2006 إلى 2016 من خلال الشكل الموالي:

**الشكل (15): يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2006-2016).**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (08).

من خلال ملاحظتنا لما سبق نجد:

الفترة الممتدة من 2006 إلى 2007 قد شهدت زيادة في معدل نمو العرض النقدي، حيث بلغت تدفقات النقد القانوني حوالي 1081.4 مليار دينار سنة 2006، أي ما يعادل معدل نمو فاق 40% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005 و2007، من جانب آخر بلغت قيمة مخزون النقد المتداول خارج بنك الجزائر 1242.16 مليار دينار شهر سبتمبر من سنة 2007، مقابل 1092.1 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر سنة 2006، ما يدل على تزايد الكتلة النقدية والسيولة لدى البنوك التجارية.

بالنسبة للفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 فقد شهدت تغيرا في معدل عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية M2 أدنى مستوى له خلال مسار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 أين بلغ 7173.1 مليار دينار، بمعدل نمو 3.2% بسبب الأزمة الاقتصادية من جهة وانخفاض الودائع تحت الطلب من جهة ثانية، حيث تراجعت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009، أي أنها سجلت انخفاض بمعدل 9.05%، بعدها استعاد عرض النقود نموه مع بداية سنة 2010 لتحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار النفط والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، أين بلغ معدل نمو العرض النقدي نهاية سنة 2010 سنة 15.6%.

أما الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2014 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2011 نسبة 19.9%، والتي تعتبر ثالث أكبر معدل نمو منذ سنة 2000 لتحسين حجم الودائع (تحت الطلب والأجل) ما ساهم في زيادة العرض النقدي الذي بلغ 9929.2 مليار دينار لتتراجع سنة 2012 حيث انخفض معدل نمو العرض النقدي من 19.9% إلى 11.46%، ليستمر في الانخفاض سنة 2013 إلى 1.73% بسبب الأزمة الأوروبية، وانخفض حجم صافي الأصول الخارجية، بعدها عاود معدل النمو النقدي الارتفاع حيث بلغ 21.44% أين بلغ سنة 2014 قيمة 13673.2 مليار دينار.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2015-2016 فقد شهدت تعارض كلي مع الفترة 2010-2014 أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>) يقدر بـ 13.4% سنويا، ولقد تميزت الوضعية النقدية المجمعة نمو شبه منعدم للكتلة النقدية (M<sub>2</sub>)، فقد بلغ (0.13%)، وكذلك شهدت سنة 2015 تقلص في المجمع النقدي (M<sub>1</sub>) قدره 3.6%، وهذا نتيجة لتقلص الودائع تحت الطلب أما بالنسبة لسنة 2016 فقد تسبب

الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ سنة 2015 واستمر إلى 2016 في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات، النمو الضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية ( $M_2$ ) في سنة 2016 (0.79%)، وفيما يخص المجمع النقدي ( $M_1$ ) فقد سجل ارتفاعا قدره 1.6% سنة 2016 تحت أثر ارتفاع التداول النقدي والودائع لدى مركز الصكوك البريدية.

#### ب- مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2006-2016.

- مقابلات الكتلة النقدية تتمثل في مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير، فهي تلك الأصول التي تقابل عملية إصدار النقود من قبل النظام البنكي، وتتمثل هذه الأصول في:
- شراء ديون على الخارج في شكل عملات أجنبية، أي صافي الأصول الخارجية.
  - القروض الممنوحة للخزينة العامة، أي قروض الدولة.
  - القروض الممنوحة للاقتصاد.

(2016-2006)

وللوقوف على تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 سيتم عرض مكوناته في الجدول التالي:

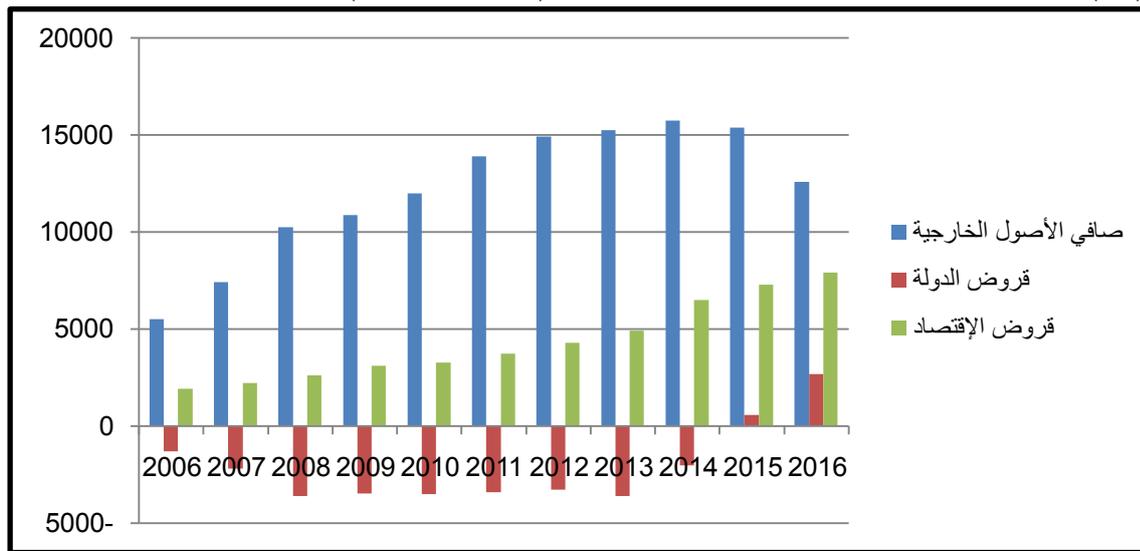
**الجدول (09) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016**

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الكتلة النقدية	الكتلة النقدية	قروض الدول	قروض الاقتصاد	قروض داخلية	صافي الأصول الخارجية
2006	3167.6	4933.7	-1304.1	1905.4	601.3	5515.0
2007	4233.6	5994.6	-2193.1	2205.2	12.1	7415.5
2008	4994.9	6955.9	-3627.3	2615.5	-1011.8	10246.9
2009	4944.2	7173.1	-3488.9	3086.5	-402.6	10886.0
2010	5638.5	8161.8	-3510.9	3168.1	-214.8	11997.0
2011	7141.7	9929.2	-3406.6	3726.5	319.9	13922.4
2012	7681.86	1167.6	-3289.7	4297.46	1171.3	14940.4
2013	7674.56	11258.97	-3600.9	4902.5	1920.9	15241.2
2014	9593.5	13673.2	-2024.5	6499.4	4475.0	15734.9
2015	9261.1	13704.5	567.5	7277.2	7844.8	15375.4
2016	9541.9	13945.1	2682.2	7909.9	10592.1	12596.0

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثة، بنك الجزائر من 2006-2016.

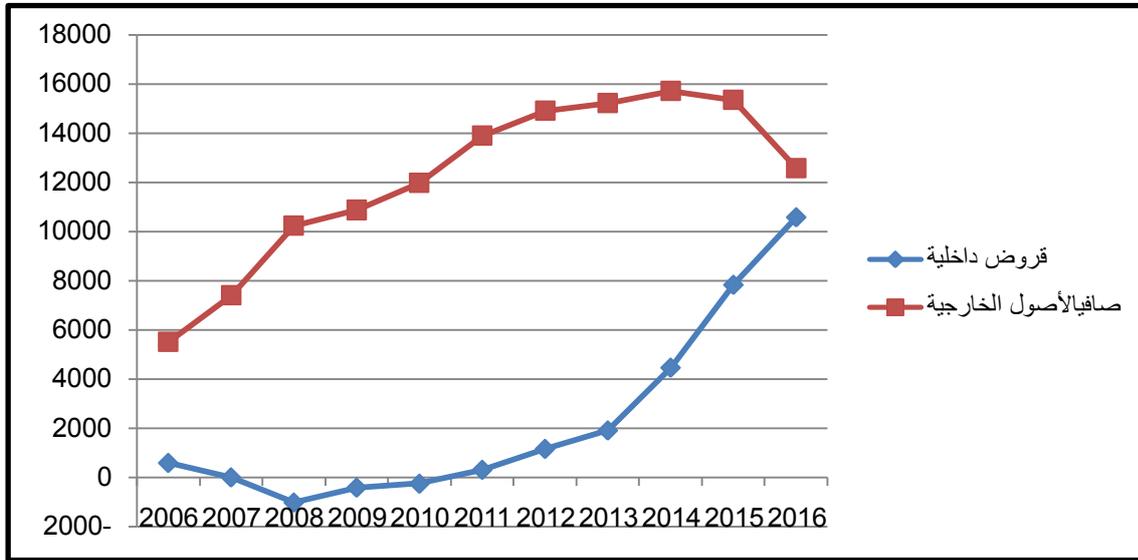
كما يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة من 2006 إلى 2016 من خلال الشكلين التاليين:  
الشكل (16): مقابلات الكتلة النقدية الجزائرية خلال الفترة (2006-2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

(2016-2006)

الشكل (17): يوضح الأصول الخارجية الصافية والقروض الداخلية للفترة (2006-2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

أهم ما يميز تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة يمكن إيجازه على النحو التالي:

- بالنسبة لصافي الأصول الخارجية فهي في ارتفاع مستمر وذلك خلال السنوات من 2006 إلى 2014، حيث بلغت في سنة 2006 (5515 مليار دينار) ليبلغ سنة 2014 أقصى ارتفاع له خلال هذه الفترة 15734.5 مليار دينار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، أما سنتي 2015 و2016 فقد تراجع حيث بلغ 15375.4 مليار دينار و 12596 مليار دينار على التوالي وذلك سبب تراجع أسعار البترول.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للاقتصاد فقد بلغت سنة 2007 قيمة 2205.2 مليار دينار مقارنة بسنة 2006 أين بلغت قيمتها 1905.4 من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، ويرجع ذلك للتأثر بالانتعاش والتوسع في الكتلة النقدية وهذا الارتفاع يؤكد على انتعاش الاقتصاد الجزائري ثم تواصل في الارتفاع من 2615.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3086.5 مليار دج سنة 2009 و 3268.1 مليار دج سنة 2010، ويبقى الارتفاع مستمر طيلة هذه الفترة المدروسة أين بلغ سنتي 2015 و2016 (7277.2 مليار دج) أو 7909.9 مليار دج على التوالي.

- أما فيما يتعلق بالقروض الموجهة للدولة فقد شهدت تراجع مستمر خلال السنوات 2006 2007  
 2008، 2009 أين بلغت ( -1304.1 )، (-2193.1)، (-3627.3)، (-3483.3) مليار دج على  
 التوالي، ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى تحويل هذه القروض لحقوق بسبب تقليص  
 مديونية الخزينة، واستمرت هذه القروض بالانخفاض حيث بلغت سنة 2010 ( -3510.9 ) مليار دج  
 وتابع هذا الانخفاض حتى سنة 2014 ، حيث بلغ في هذه السنة ( -2024.5 ) مليار دج، أما فيما يخص  
 سنتي 2015 و2016 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا أين بلغ سنة 2015 ( 567.5 مليار دج ) وسنة 2016  
 ( 2682.2 مليار دج ) وذلك تحت أثرتين، أولا تقلص قوى استحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق  
 ضبط الإيرادات) ، وثانيا الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة التي انتقلت من  
 1479.3 مليار دج في نهاية 2015 إلى 2388 مليار دج في نهاية 2016.

#### ج- تطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار واحتياطات الصرف خلال الفترة 2006-2016:

- أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الذي تم التعامل به بعد الاستقلال  
 مباشرة، لأنه رمز من رموز السيادة الوطنية وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي  
 ملزم بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب، وقد لجأت السلطات النقدية الجزائرية  
 عقب انهيار نظام المصرف الثابت واتجاه عدة دول إلى تعويم عملتها إلى ربط الدينار بسلسلة من  
 العملات وتم ذلك في جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلسلة من 14 عملة صعبة والمشكلة لهيكل  
 المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية، وأستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي  
 عملات السلسلة، والجدول التالي يبين تطور معدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي واحتياطات  
 الصرف خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016.

الجدول(10): تطور معدل الصرف واحتياطيات الصرف مقابل الدولار للفترة (2006-2016).

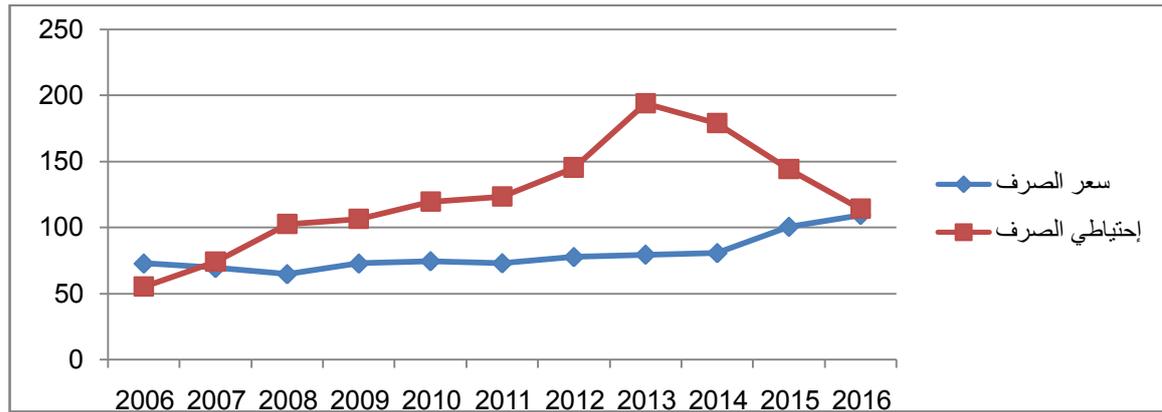
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الصرف	72.64	69.29	64.58	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46
احتياطيات الصرف	55.22	74.15	102.46	106.47	119.37	123.59	145.39	194.01	178.94	144.13	114.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2006-2016.

- كما يمكن أن نلخص أهم هذه المؤشرات في الشكل التالي:

الشكل(18): يوضح تطور معدل الصرف واحتياطيات الصرف مقابل الدولار خلال الفترة (2006-2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال ما سبق نجد أن:

- بالنسبة لسعر الصرف خلال الفترة ممتدة من سنة 2006-2011 فقد شهدت تدبب، حيث قدر سعر صرف الدولار الواحد خلال سنة 2006 (72.64 دينار جزائري)، وكانت للأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في 2008 أثرا على قيمة الدينار الجزائري، من خلال تحسين سعر صرف الدولار مقابل الأورو، الذي أدى إلى تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12.5% و 2.4% في سنتي 2009، 2010 على التوالي كما بلغت نسبة التدهور 6.5%، 2% سنتي 2012 و 2013 على التوالي وتراجع سعر الدينار مقابل الدولار طوال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى ماي 2016، من 78.11

دينار للدولار إلى 86.99 دينار للدولار في ديسمبر 2014 ثم إلى 107.27 دينار في ديسمبر 2015 وإلى 109.79 دينار للدولار في ماي 2016 وتميزت الفترة الممتدة من جوان 2016 إلى ديسمبر 2016 من جهتها باستقرار نسبي سعر الصرف الدينار مقابل الدولار.

- بالنسبة لاحتياطات الصرف نجد أنها تنمو بوتيرة عالية تصل أحيانا إلى 20 مليار دولار، حيث كانت تقدر بـ 55.22 مليار دولار سنة 2006 لتصل إلى 74.15 مليار دولار سنة 2007 ثم 102.46 مليار دولار سنة 2008، وواصلت في الارتفاع إلى غاية 2013 أين قدرت بـ 194.01 مليار دولار في نفس السنة لكن ارتفاع مستوى الواردات وانهيار أسعار النفط أديا إلى انحصار قيمة التحويلات التي تغذي احتياطات الصرف للبلاد، وكان النفط قد شهد سنة 2014 منعرجا جديدا لأسعاره تميز بانخفاض حاد وممتد، ما أدى إلى تراجع احتياطات الصرف خلال الثلاث سنوات الأخيرة أين بلغت (178.94 (144.13)، (114.1) مليار دولار على التوالي حيث تظهر أرقام البنك المركزي أن احتياطي الصرف قد تقلص بـ 30 مليار دولار بين ديسمبر 2015 وديسمبر 2016، وهذا ما أدى بالجزائر سنة 2017 إلى تبني نظام التمويل الغير تقليدي أي إصدار النقود بدون مقابل نتيجة تراجع احتياطي الصرف في ظل تراجع أسعار البترول، وهذا سيؤدي إلى عواقب وخيمة تضر بالاقتصاد ككل.

### المطلب الثالث: التوازن الخارجي كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016-

#### 2016.

يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانوني رقم ( 90 - 10 ) رقم (03-11)، ويعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، حيث تلعب أدوات السياسة النقدية دورا هاما في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، كما يلعب سعر الصرف كذلك نفس الدور فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات، لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما سعر الصرف وأدوات السياسة النقدية بصفة عامة فهي تبقى على عاتق بنك الجزائر. سنحاول في هذا المطلب إيجاد أو إبراز هذا الدور حيث سنقوم بمقارنة كل أداة على حدا مع وضعية ميزان المدفوعات وتبين العلاقة الموجودة بينها خلال الفترة 2006-2016.

أولاً: علاقة ميزان المدفوعات بسعر الصرف.

يعتبر الميزان التجاري أول مستهدف بعملية تخفيض قيمة العملة، بحكم إحتوائه على بندي الواردات والصادرات واللذان ينجم عنهما تدفقات مالية داخلية وخارجية لها علاقة ثابتة بسعر الصرف، سوف نقوم بإيجاد هذه العلاقة من خلال مقارنة تطور ميزان التجاري وسعر الصرف وذلك خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

**جدول (11) تطور الميزان التجاري وسعر الصرف خلال (2016-2006)**

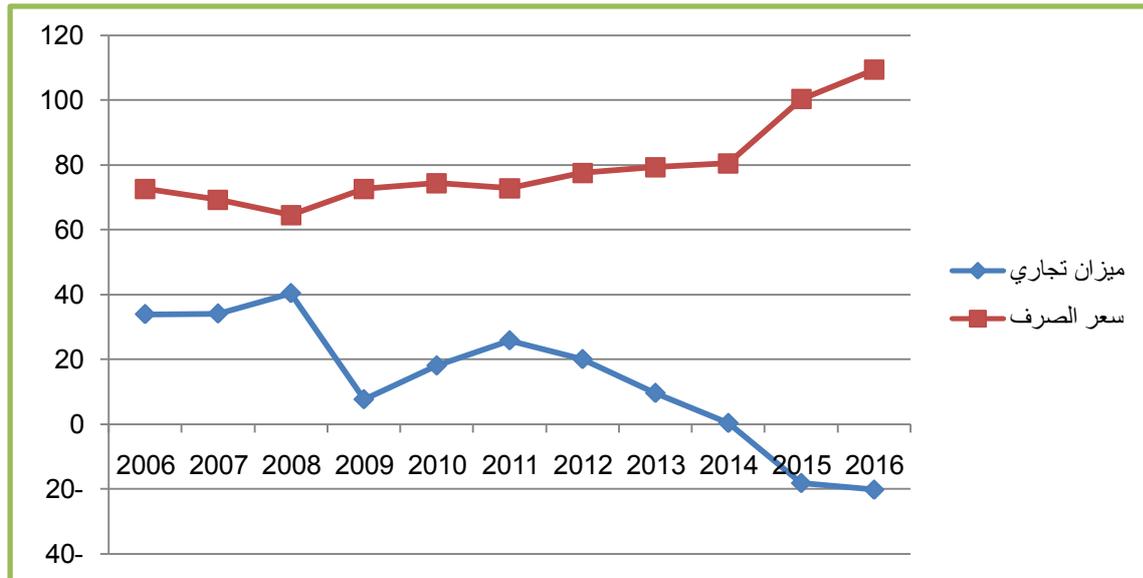
الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	34.06	34.24	40.52	7.78	18.20	25.96	20.17	9.73	0.46	-18.08	-20.13
سعر الصرف	72.64	69.29	46.58	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2006 - 2016.

كما يمكن تلخيص تطور الميزان التجاري وسعر الصرف من خلال الشكل التالي:

**شكل (19) تطور الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (2016 - 2006).**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

- من خلال ما سبق نجد.

- لقد بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2006 قيمة 28.95 مليار دولار، حيث كان سعر الصرف يقارب 72.64 دولار للدينار الواحد وبالنظر إلى سنة 2007 نجد أن سعر الصرف قد بلغ 69.29 دولار، بمعنى أن قيمة الدينار الجزائري قد تحسنت وهذا ما أدى إلى تحسين وضعية الميزان التجاري حيث بلغ خلال هذه السنة 30.64 مليار دولار، كذلك خلال سنة 2008 نجد أن سعر الصرف قد انخفض ما أدى إلى ارتفاع في قيمة الميزان التجاري حيث بلغ 34.65 مليار دولار أما سنة 2009 فقد سجلت عجز في الميزان التجاري قدره 0.41 مليار دولار نتيجة لارتفاع سعر الصرف أي أن قيمة الدينار قد انخفضت حيث بلغت قيمته 72.40 دولار وواصل سعر الصرف الارتفاع خلال باقي السنوات حتى 2016 ما عدا سنة 2011، أين سجل تراجع بسيط حيث بلغ قيمة 72.85 دولار ونلاحظ تحسن في وضعية الميزان التجاري. أما في السنوات الثلاثة الأخيرة فنلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل عجز نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث بلغت قيمة العجز سنة 2016 (26.22 مليار دولار) وسجل سعر الصرف ارتفاع بلغ 109.46 دولار.

- من خلال تحليلنا للشكلين السابقين نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين الميزان التجاري وسعر الصرف، أي أنه كلما ارتفع سعر الصرف انخفضت قيمة الميزان التجاري وبالتالي انخفضت قيمة ميزان المدفوعات ككل، لأنه مرتبط بشكل كبير بالميزان التجاري.

- هذا يعني أن لسعر الصرف دور كبير في التحكم في وضعية ميزان المدفوعات، سواء كان بزيادة أو بالنقصان وذلك خلال التحكم في أسعار الصرف بالتالي التحكم في قيمة العملة الوطنية.

### ثانياً: علاقة ميزان المدفوعات بمعدل إعادة الخصم:

سنقوم بإجراء مقارنة بين وضعية ميزان المدفوعات ومعدل إعادة الخصم، ثم نستخرج العلاقة بين هذين المتغيرين إن وجدت، وذلك خلال فترة الدراسة، والجدول الآتي يوضح تطور كلا المتغيرين:

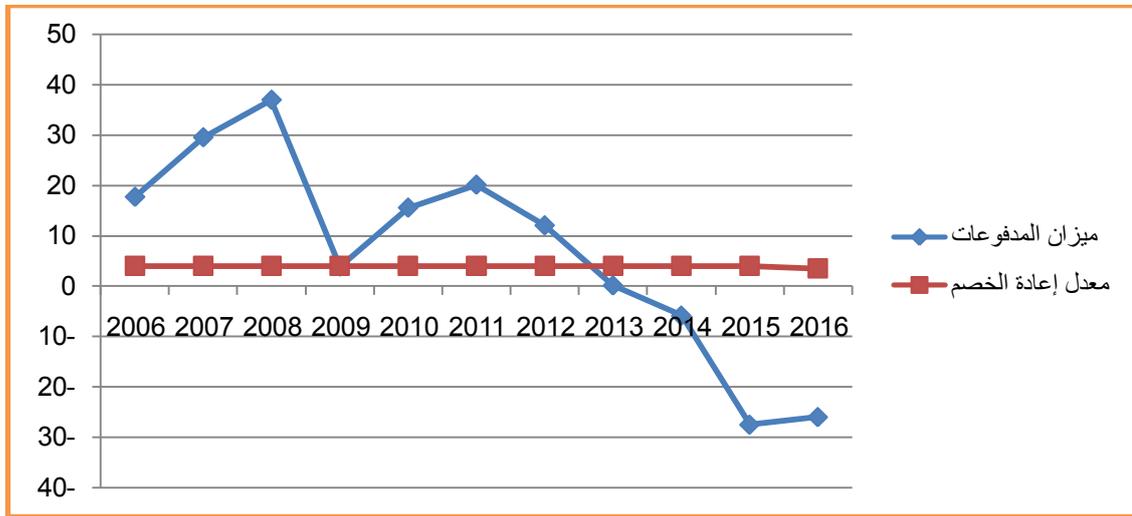
جدول (12): تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل إعادة الخصم للفترة (2006 - 2016).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر من سنة 2006 إلى 2016.

كما يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل التالي:

الشكل (20): تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل إعادة الخصم للفترة (2006 - 2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

من خلال الشكلين السابقين نجد أن معدل إعادة الخصم بقي ثابتا منذ سنة 2006 إلى غاية 2015 حيث قدر خلال هذه الفترة بـ 4% في المقابل شهد ميزان المدفوعات تطورات كبيرة أي أن معدل الخصم خلال هذه الفترة غير فعال، أما سنة 2016 فقد شهدت انخفاض في المعدل بـ 0.5% حيث قدرت نسبته 3.5%، ونلاحظ تحسن طفيف في وضعية ميزان المدفوعات ولكنه على العموم بقي عاجزا.

من خلال ما سبق نستنتج أن تأثير معدل إعادة الخصم يكاد يكون منعدم، فهو تأثير ضعيف ولا يمكن الاعتماد على هذه الأداة من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات والعلاقة الموجودة هي علاقة عكسية.

(2016-2006)

**ثالثا: علاقة ميزان المدفوعات بالاحتياطي الإجمالي.**

يتضمن تطبيق سياسة الاحتياطي الإجمالي منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجمالية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر. سنقوم بإجراء مقارنة لأهم التطورات التي مر بها الاحتياطي الإجمالي وميزان المدفوعات ثم سنقوم بوضع علاقة بين هذين المتغيرين إن وجدت والجدول التالي يوضح تلك التطورات.

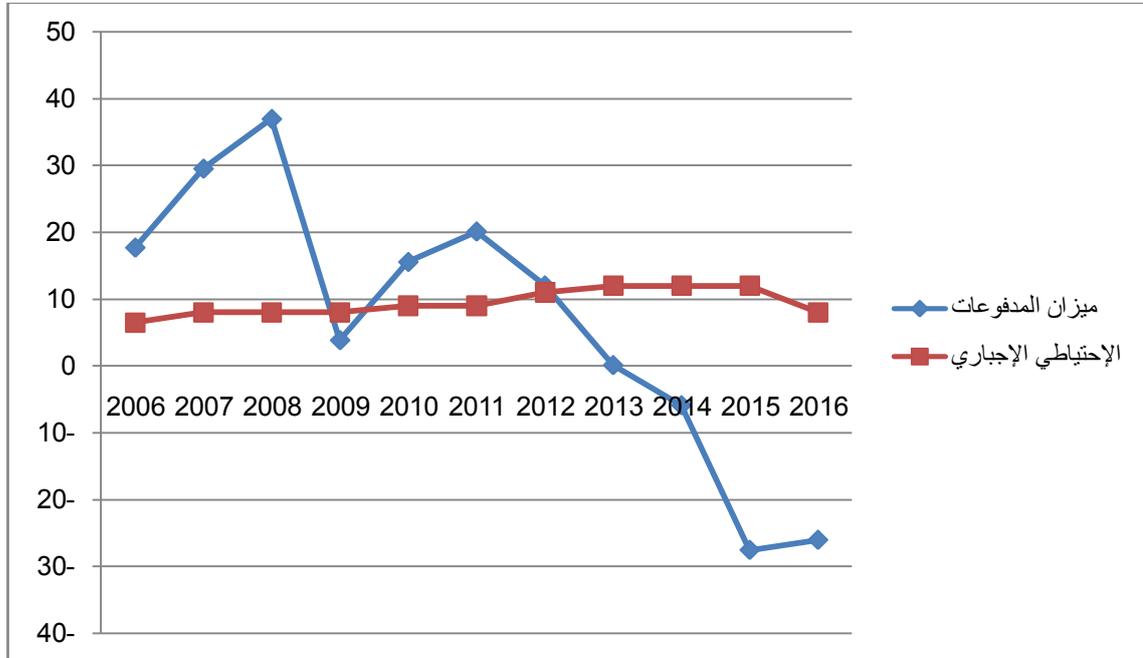
**جدول (13) تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل الاحتياطي الإجمالي للفترة (2006 - 2016).**

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
معدل احتياطات الإجمالي	6.5	8	8	8	9	9	11	12	12	12	8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر من 2006 - 2016.

كما يمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

**الشكل (21): تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل الاحتياطي الإجمالي للفترة (2006-2016)**



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (13).

من خلال ما سبق نجد:

تأثير الاحتياطي الإجباري تقريبا غير فعال في معالجة اختلال ميزان المدفوعات أو يكاد يكون ذو تأثير ضعيف وهذا ما يعكسه التمثيل البياني حيث أنه رغم التلاعب بمعدلات الاحتياطي الإجباري إلا أن وضعيته لا تستجيب، ما عدا التخفيض الحاصل سنة 2016 أين نشاهد استجابة ضعيفة أو تحسن ضعيف في ميزان المدفوعات، ويمكن القول أن العلاقة في هذين المتغيرين هي علاقة عكسية.

#### رابعا: علاقة ميزان المدفوعات باسترجاع السيولة:

تتميز هذه الأداة بالمرونة مقارنة بالاحتياطي الإلزامي، إذ يمكن تعديلها كل يوم، كما أن المشاركة في عمليات استرجاع السيولة ليس إجباري، ما يتيح لكل بنك إمكانية تسيير سيولته، سوف نقوم بإيجاد العلاقة التي تربط معدل استرجاع السيولة برصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، والحكم على فعاليتها من عدمها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح تطور كلا المتغيرين.

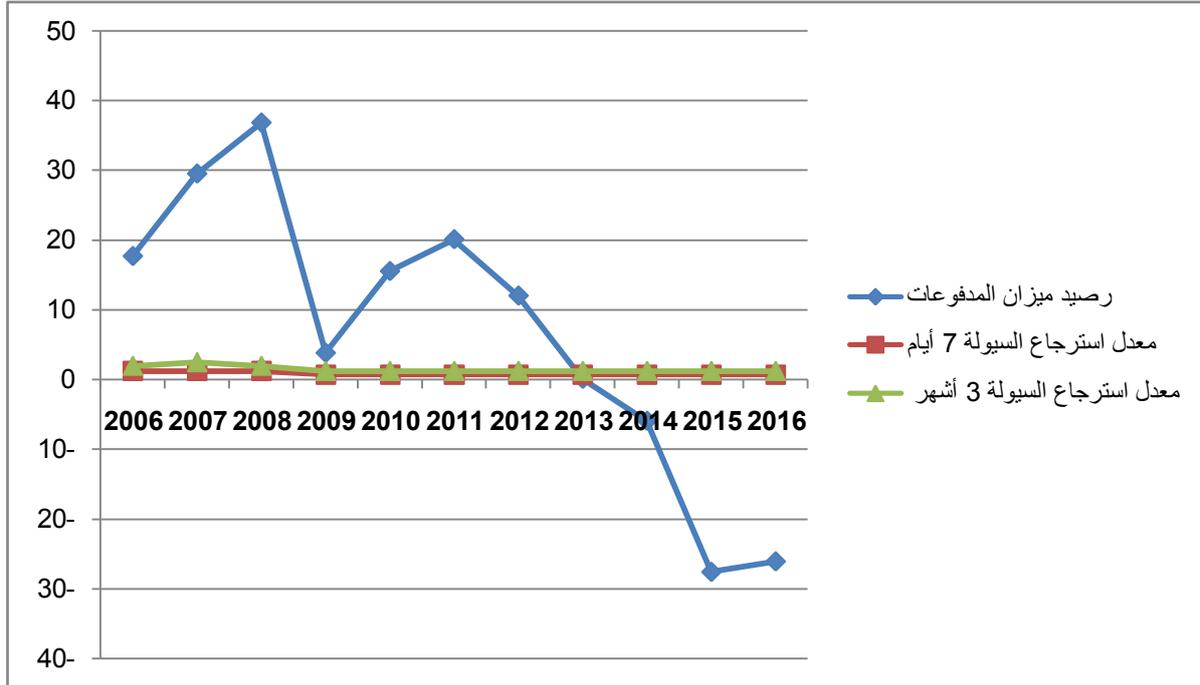
#### الجدول (14): تطور رصيد ميزان المدفوعات ومعدل استرجاع السيولة للفترة (2016-2006).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
معدل استرجاع السيولة	7 أيام	1.25	1.25	1.25	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
	3 أشهر	2	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2006-2016.

كما يمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل الآتي:

الشكل ( 21): تطور وضعية ميزان المدفوعات ومعدل الاحتياطي الإجمالي للفترة ( 2006-2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من خلال ما سبق نجد:

معدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام قد شهد ثبات خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2008، وفي نفس الفترة نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في تزايد مستمر، أما الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2016 فقد شهدت انخفاض حيث سجلت سنة 2009 قيمة 0.75% وقد حافظ على نفس المعدل خلال السنوات المذكورة ومع انخفاضه نلاحظ انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات أين بلغ 3.86 مليار دولار.

أما الفترات اللاحقة فقد شهد ارتفاع إلى غاية 2012 أين بدأ في الانخفاض إلى أصبحت قيمة سالبة حيث شهد عجز في السنوات الثلاثة الأخيرة.

أما النسبة لمعدل استرجاع السيولة لثلاث أشهر فقد شهد تذبذب مند سنة 2006 إلى غاية 2009 حيث بلغت قيمته 2% سنة 2006 ثم ارتفع بنسبة 0.5% سنة 2007، وعاود الانخفاض سنة 2008 بنفس القيمة 0.5% وفي سنة 2009 شهد انخفاض أين بلغ 1.25%، وفي المقابل نجد أن رصيد ميزان المدفوعات قد شهد ارتفاع مستمر من سنة 2006 إلى 2008، ومع التخفيض في معدل استرجاع السيولة

سنة 2009 نجد أن ميزان المدفوعات قد شهد انخفاض شديد بلغت قيمته 3.86 مليار دولار، ومنذ 2010 إلى 2016 نجد أن هذا المعدل قد شهد ثبات بينما رصيد ميزان المدفوعات قد شهد تذبذب خلال نفس الفترة تارة بالزيادة وتارة بنقصان.

- من خلال ما سبق نجد أن معدل استرجاع السيولة تربطه علاقة طردية مع رصيد ميزان المدفوعات وتبقى هذه العلاقة ضعيفة جدا.

#### خامسا: علاقة ميزان المدفوعات بالكتلة النقدية.

سوف نقوم بإجراء مقارنة بين تطور رصيد ميزان المدفوعات والكتلة النقدية "M<sub>2</sub>"، وذلك بهدف التوصل إلى مدى تأثير ميزان المدفوعات بالكتلة النقدية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2006-2016 والجدول التالي يبين تطور كلا المتغيرين.

#### جدول (15): تطور رصيد ميزان المدفوعات والكتلة النقدية للفترة (2016-2006).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03
الكتلة النقدية	4933.7	5994.6	6555.9	7173.1	8162.8	9929.2	11067.6	11258.97	13673.2	13704.5	13945.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للفترة الممتدة 2006-2016.

- من خلال الجدول السابق نجد بأن الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016 في ارتفاع مستمر، ولكن هذا الارتفاع لا يظهر في رصيد ميزان المدفوعات بل نجده متذبذب خلال نفس الفترة ومنه يمكن القول بأن الكتلة النقدية مستثنات من معالجة اختلال ميزان المدفوعات وذلك لعدم وجود علاقة سببية بينها وبين رصيد ميزان المدفوعات.

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما سبق نجد أن السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض كانت غير فعالة لأنها لم تكن ترمي لتحقيق أي هدف، ولكن بصدور قانون النقد والقرض أصبح لها هدف والمتمثل في استقرار الأسعار، التشغيل الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التوازن الخارجي وهذا من خلال استعمال وسائل السياسة النقدية، حيث نجد أن هذه الوسائل اختلفت قبل وبعد صدور قانون 90-10 حيث أدخلت عليها تغييرات جديدة لكنها لم تختلف في حجم الأثر وطبيعة الأسلوب المتبع، إلا أنه تم التركيز على آلية الاحتياطي الإجباري، وآلية استرجاع السيولة بالمناقصة، وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة بالإضافة إلى الوسائل القديمة (معدل إعادة الخصم والسوق المفتوحة).

- كذلك بالنسبة لميزان المدفوعات نجد بأنه كان متذبذب خلال الفترة 2006-2016 وذلك راجع لتطور أسعار البترول.

- أما بالنسبة لتطور الكتلة النقدية فنجد أنها تميزت في هذه الفترة بتزايد مستمر، ومن خلال ملاحظة تطور أسعار الصرف والاحتياطي نجد بأن أسعار الصرف في ارتفاع ما يعني أن قيمة احتياطات الصرف في تناقص لا سيما في السنوات الثلاثة الأخيرة نتيجة تراجع أسعار البترول.

- أما بالنسبة لدور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري نجد أن أدوات السياسة النقدية ضعيفة التأثير على وضع ميزان المدفوعات وبعضها لا يؤثر إطلاقاً عليه، ما عدا سعر الصرف والذي نجد تأثيره جد قوي، وهذا لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساساً على البترول.

خاتمة

خاتمة

لقد استهدفت دراستنا معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة إحدى مكونات السياسة الاقتصادية فأكد أنها تحاول تحقيق الأهداف العامة والمتمثلة في التحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التشغيل الكامل، مستخدمة في ذلك الأدوات الكمية، والكيفية.

وباعتبار أن ظاهرة اختلال ميزان المدفوعات من أكبر المشاكل التي قد تعترض الاقتصاد الوطني وتترتب عنها آثار اقتصادية وخيمة فلا يتم الاعتماد على السياسة النقدية وحدها من أجل تصحيح هذا الاختلال بل قد تلجأ الدولة إلى سياسات أخرى مثل السياسة المالية، فبرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات، والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، يبقى ميزان المدفوعات على حالته أو أسوأ مما كان عليه، حيث تبقى كل المداخل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات، والمرتبطة بأسعار النفط، ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصادي الجزائري.

نتائج اختيار الفرضيات:

- 1- بخصوص الفرضية الأولى توصلنا إلى أن السياسة النقدية تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات من خلال التحكم في العرض النقدي ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى.
- 2- بخصوص الفرضية الثانية توصلنا إلى أنه هناك مجموعة من الأدوات تستخدم من أجل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات مثل الاحتياطي الإلزامي، معدل إعادة الخصم، ومعدل إسترجاع السيولة، وسعر الصرف.
- 3- بخصوص الفرضية الثانية توصلنا إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة بالقدر الكافي من أجل معالجة إختلال ميزان المدفوعات باستثناء بعض الأدوات مثل سعر الصرف وهذا خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

- 1- السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي من أجل التأثير في العرض النقدي، وذلك بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

- 2- ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي، يتكون من جانبين ، مدين ودائن تسجيل فيه جميع المعاملات الاقتصادية والتجارية لدولة ما، مع العالم الخارجي وذلك خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.
- 3- ميزان المدفوعات له أهمية كبيرة في بناء الدول والحفاظ على تماسكها وضمن حسن سير تطورها الاقتصادي، كما أنه احد الاعتبارات التي تلجأ إليها الدول لتقييم أوضاعها الاقتصادية.
- 4- هناك أسباب عديدة لاختلال ميزان المدفوعات، وأخطر أنواعها هو الاختلال الهيكلي، لكونه يحدث بسبب اختلال الاقتصاد ككل.
- 5- من بين السياسات المستخدمة في تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات نجد السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث يتم تصحيح هذا الاختلال عن طريق السياسة النقدية بواسطة البنك المركزي، أين يقوم بالتأثير على الطلب ( السلع والخدمات الأجنبية)، من خلال تعديل أسعار الصرف.
- 6- إن ميزان المدفوعات الجزائري في بداية التسعينات كان متذبذب، تارة يحقق فائض بسيط جدا، وتارة أخرى يحقق عجز لسنوات متتالية.
- 7- إن تطور السياسة النقدية الجزائرية، ارتبط بالفترة الانتقالية التي يشهدها اقتصاد الجزائر.
- 8- بعد قانون النقد والقرض 90-10 أصبحت السياسة النقدية لها أهدافها، حيث بدأت تلعب دورها بالتدريج.
- 9- ابتداء من 2000 سنة عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات إيجابية تعود أساسا لارتفاع أسعار النفط، ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الصادرات والمحروقات، وبالتالي تشكيل فوائض نقدية كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية، والسوق النقدية الجزائرية.
- 10- من خلال دراستنا لدور أدوات السياسة النقدية نجد أن تأثير سعر الصرف جد قوي على رصيد ميزان المدفوعات، حيث تربطهما علاقة عكسية، أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري هي علاقة جد ضعيفة حيث تربطهما علاقة عكسية، أما بالنسبة لمعدل استرجاع السيولة فتربطه علاقة طردية مع رصيد ميزان المدفوعات وتبقى هذه العلاقة ضعيفة جدا.
- 11- بالنسبة لدور الكتلة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات فنجد أنها مستثناة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

**التوصيات والاقتراحات:**

- 1- على بنك الجزائر تفعيل بعض أدوات السياسة النقدية المهمشة مثل الإقناع الأدبي وذلك بغرض تخصيص جزء من المواد المالية لمشاريع إنتاجية.
- 2- القيام بدراسة شاملة للاقتصاد الجزائري، وذلك من أجل الإلمام بالمشاكل التي يعانيها، بغرض إيجاد الحلول المناسبة لها.
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومنح التسهيلات من طرف الدولة.

**أفاق الدراسة:**

- من خلال ما تم طرحه إرتأينا تقديم الاقتراحات التالية كدراسات للدفعات القادمة:
- 1- دور أدوات السياسة النقدية الإسلامية في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات.
  - 2- دور السياسة النقدية في استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I- الكتب:

- 1- محمد الفاتح و محمود بشير المغربي (2017)، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 2- أحمد إبراهيم على (2016)، التنمية الاقتصادية، وقيد ميزان المدفوعات، نبذة مختصرة.
- 3- عيد الكريم جابر العيساوي ( 2015 )، التمويل الدولي، ( ) منحل حديث، الطبعة الثانية دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن.
- 4- محمد إبراهيم و عبد الرحيم (2014)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر.
- 5- خبابة عبد الله ( 2013 )، الاقتصاد المصرفي، النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، السياسة النقدية، الأسواق المالية، الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
- 6- زكريا الدوري ويسرا المراني ( 2013 )، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن.
- 7- فتحي احمد ذياب ( 2013 )، اقتصاديات العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن.
- 8- شقيري نوري ، وآخرون (2012)، التمويل الدولي، ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع للطباعة، الأردن.
- 9- محمد ضيف الله القطابري ( 2011 )، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار عيذاء للنشر والتوزيع الأردن.
- 10- محب خلة توفيق ( 2011 )، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر.
- 11- إسماعيل محمد هاشم (2011)، اللسانيات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، الناشر المكتب العربي الحديث، مصر.
- 12- دريدي كامل آل شبيب، ( 2011 )، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 13- سمير فخري نعمة ( 2011 )، العلاقة التبادلية بين سعد الصرف وسعر الفائدة وانعكاسهما على ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- 14- السيد متولي عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.

- 15- رشا العصار ورياض الحلبي ( 2011 ) ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن .
- 16- سامر بطرس جلدة ( 2010 )، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن.
- 17- نزار كاظم الخيكاني وحیضر یونس الموسی ( 2010 )، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثارها في السوق المالي، المتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية الثانية، الطبعة العربية الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 18- السيد متولي عبد القادر (2010)، اقتصاديا النقود والبنوك، الطبعة الأولى دار الفكر ناشرون زموزعون، الأردن.
- 19- أحمد زهير شامية ( 2010 )، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، جامعة عمان الأهلية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- 20- الطاهر لطرش (2010)، تقنيات البنوك، الطبعة السابقة، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 21- اسن البكري وليد صافي ( 2010 ) النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 22- رشا العصار، رياض الحلبي ( 2010 ) النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 23- عباس كاظم الدعيمي ( 2010 ) السياسة النقدية والمالية، وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 24- أحمد زهير شامية ( 2010 )، النقود والمصارف، دار زهرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- 25- مصطفى صالح سلامة ( 2010 )، الإدارة الدولية، دار البداية ناشرون وموزعون الطبعة الأولى، الأردن.
- 26- محمد صفوت قابل ( 2010 )، نظريات وسياسات التجارة الدولية، رقم الإيداع 20342-2010.
- 27- سعيد سامي الحلاق، محمد العجلوني ( 2010 )، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع (الأردن).
- 28- محمد طاقة وآخرون ( 2009 )، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
- 29- هيل عجيبي الخبابي، ورمزي يسين أرسلان ( 2009 ) النقود والمصارف، والنظرية النقدية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن.

- 30- محمد صالح القرشي ( 2009)، اقتصاديات النقود، والبنوك، والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 31- ظاهرة فاضل البياني وخالد توفيق الشمري ( 2009)، مدخل إلى علم الاقتصاد، (التحليل الجزئي والكلّي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- 32- على عباس ( 2009) ، إدارة الأعمال الدولية، المدخل العام، دار المسيرة للنشر، والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.
- 33- أحمد فريد مصطفى ( 2009) ، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- 34- زاهد عبد الرحيم عاطف ( 2009)، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 35- حسن أحمد عبد الرحيم آخرون ( 2008)، الملية الدولية الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 36- محمد حسين الوادي، وزكريا احمد غرام ( 2007)، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- 37- سي بول هالوود ( 2007) ، النقود والتمويل الدولي، الطبعة الإنجليزية international Money and Finance، دار المريخ للنشر.
- 38- ابتسام الحجاز ( 2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، للدراسات، والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان.
- 39- محمد إبراهيم منصور علي مسعود عطية ( 2007)، الطبعة الانجليزية international economies، دار المريخ للنشر، مصر.
- 40- مجدي محمود شهاب، وسوزي ( 2006)، العلاقات الاقتصادية الدولية الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية.
- 41- هوشيار معروف ( 2006)، تحليل اقتصادي دولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- 42- بخراز يعدل فريدة ( 2005)، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 43- رحيم حسين ( 2002)، النقد والسياسة النقدية، في إطار الفكري الإسلامي والعربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- 44- كامل بكري ( 2002)، الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر.

## II- المذكرات والأطروحات:

- 1- حاجي سمية (2016)، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود، والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 2- بهاء الدين (2016)، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (1990- 1010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي.
- 3- وجدي جميلة (2016)، السياسة النقدية والسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، الجزائر، أبي بكر بلقايد.
- 4- عبد العزيز برنه (2016)، تقلبات الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994- 2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية ودولية.
- 5- دوحة سلمى (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية.
- 6- علواني عمر (2015)، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستير م- د، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- 7- رشيدة زاوية (2015)، تخفيض قدمة العملة لبن إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات فالمدى الطويل، دراسة تحليلي لحالة الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2013، مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 8- بقبق ليلي إسمهان (2015)، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتنا الداخلية، دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 9- سمير أيت يحي (2014)، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- 10- عبد الله ياسين ( 2014)، دور سياسة الصرف في لرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتور آلية اقتصاد، وإدارة الأعمال ، جامعة وهران.
- 11- أحمد ولد الشيباني ( 2013)، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية.
- 12- منهوم بلقاسم ( 2013)، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر ( 1970 - 1009)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.
- 13- ناهض قاسم القدرة ( 2013 ) ، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني، أسبابه وطرق علاجه، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، فلسطين، جامعة الأزهر.
- 14- ندير ياسين ( 2012 ) ، اثر السياسة المالية على البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1970- 2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر-03.
- 15- خليفة عزي (2012)، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت، ونظام التوعيم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985 - 2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة المسيلة.
- 16- إكن لونيس (2011)، السياسة النقدية، ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر.
- 17- بن الدين محمد أمين ( 2010 ) ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر ( 1990 - 2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.
- 18- محمد صلاح (2010)، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- 19- بورمة هشام ( 2009)، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية.
- 20- عيسى الزاوري ( 2008)، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، رسالة لتدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر.

- 21- بوزعرور عمار ( 2008 ) ، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (1990- 2005)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر .
- 22- درواسي مسعود ( 2006 )، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990- 2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر .
- 23- محرزي جلال (2006)، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
- 24- بطاهر علي(2006)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخلات، وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، دولة العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي.
- 25- حنان لعروق ( 2005 )، سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري. قسنطينة.
- 26- صالح مفتاح ( 2003 ) ، النقود والسياسة النقدية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990- 2000)، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر .
- 27- ماجدة مدوخ ( 2003 )، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة الجزائر)، مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة الماجستير، محمد خيضر، بسكرة.

### III- المجلات العلمية:

- 1- جابر البشير الحين ( 2015 )، قياس أثر تقلبات سعر على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970- 2013).
- 2- حسن توكل أحمد فضل ( 2014 )، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف غفي السودان (1980- 2014)، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، قدم للنشر في 12. 08. 1437، وقبل للنشر في 02- 02- 1438.
- 3- فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف ( 2013 )، حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2013)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة السلف.
- 4- بحوصي مجدوب(2012)، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90- 10 و الأمر 03- 11، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16، المركز الجامعي بشار، ص 09.
- المركز الجامعي، بشار.
- 5- كمال عياشي( 2006 )، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحويلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة.

### IV- الملتقيات:

- 1- صالح صالح (2010)، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم للدورة التدريبية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية التي نظمتها جامعة فرحات عباس، سطيف، وبنك الإسلامي للتنمية أيام 03-05 جمادى الأولى 1431هـ الموافق لـ 18-20 أبريل 2010.
- 2- الأزمة المالية والاقتصادية الدولية (2010)، والحكومة العالمية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 3- مغوشي بوعلام و بوعمامة نصر الدين، (2008)، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العالمي الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 4- عياشي قويدر وإبراهيمي عبد الله (2008)، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية لبن النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الأغواط.
- 5- منصورى زين (2008)، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية جامعة الشلف، الجزائر.
- 6- بلعوز بن علي وكتوش عاشور (2008)، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، جامعة بن علي الشلف.
- V- المطبوعات:**
- 1- زيتوني كمال (2017)، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- 2- نوبوة عمار (2014)، اقتصاد دولي، مطبوعة مقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر.
- VI- المحاضرات والبحوث:**
- 1- سنوسي علي (2015)، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- 2- رايس فضيل (2013)، تحديات السياسة النقدية، ومحددات التضخم في الجزائر (200-2011)، بحوث اقتصادية عربية العدد 61 و 62 جامعة تبسة، الجزائر.
- 3- بلعوز بن علي (2008)، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات، الجزائر.

4- بن علي بلعزوز وعبد العزيز طيبة ( 2008 ) ، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة (1994-2004) ، مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، بحوث اقتصاد عربية العدد 41 ، جامعة الشلف

## VII - القوانين والتشريعات:

- 1- المادة (01) من القانون رقم 16-01 الصادر سنة 2016، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 2- المادة ( 01 ) و (06) من القانون رقم 16-02 الصادر سنة 2016 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 3- المادة (01) من القانون رقم 16-03 الصادر سنة 2016 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 4- المادة (01) من القانون رقم 16-04 الصادر سنة 2016 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 5- المادة (01) و (22) من القانون 01-15 الصادر سنة 2015 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 6- المادة (01) من القانون رقم 14-01 الصادر سنة 2014 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 7- المادة (01) من القانون رقم 14-02 الصادر سنة 2014 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 8- المادة (01) و (17) من القانون رقم 13-01 الصادر سنة 2013 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 9- المادة (01) من القانون رقم 11-05 الصادر سنة 2011 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 10- المادة (01) من الأمر رقم 11-04 الصادر سنة 2011 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 11- المادة (01) من القانون رقم 11-03 الصادر سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 12- المادة (01) من القانون رقم 11-01 الصادر سنة 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 13- المادة (01) من القانون رقم 09-08 الصادر سنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 14- المادة (01) من القانون رقم 09-05 الصادر سنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 15- المادة (01) من القانون رقم 09-04 الصادر سنة 2009 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 16- المادة (01) من القانون رقم 09-03 الصادر سنة 2009 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 17- المادة (01) من القانون رقم 09-01 الصادر سنة 2009 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 18- المادة (04) من القانون رقم 08-04 الصادر سنة 2008 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 19- المادة (01) من القانون رقم 08-01 الصادر سنة 2008 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 20- المادة (01) من القانون رقم 07-01 الصادر سنة 2007 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 21- قائمة النصوص التشريعية و التنظيمية المنشورة سنة 2006 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.
- 22- المادة (01) من القانون رقم 04-05 الصادر سنة 2004 ، الجريدة الرسمية الجزائرية.

23- المادة (69) و (72) و (76) و (77) و (93) من القانون رقم 90-10 الصادر سنة 1990،  
الجريدة الرسمية الجزائرية.

**VIII - الجرائد والتقارير:**

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، للسنوات من 2006 إلى 2016 .
- 2- بنك الجزائر، التقرير السنوي، السياسة النقدية، للسنوات من 2006 إلى 2016 .
- 3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات المالية، للسنوات من 2006 إلى 2016 .

**IX - مراجع أخرى:**

- 1- بن السبع حمزة، وندير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائر، رسالة علمية غير منشورة، جامعة الجزائر-3.
- 2- علي عبد الرضا حمدي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، رسالة علمية غير منشورة، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- 3- وليد عيدي النبي، ميزان المدفوعات، بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث العراق، رسالة علمية غير منشورة.

**X - مواقع الانترنت:**

- 1- [www.banKofalgereria.012](http://www.banKofalgereria.012) ، تم الاطلاع عليه يوم 30-02-2018 الساعة 14.00.
- 2- [www.knoema.com](http://www.knoema.com) ، تم الاطلاع عليه يوم 20-03-2018 الساعة 11.00.